

تحت
الأضواء | البرلمان الاتحادي الذي تسبب
في اصطدام بين السلطة والمواطنين

كيف يهدد إغلاق مضيق
هرمز الاقتصاد الوطني.. | متابعات

زعيم حزب سياسي حاول البحث
عن موقع جديد، من خلال التقرب
من وزير نافذ (..)، فكان جواب
الوزير قاطعاً: «لقد سبق تعويضك
عن الخدمات التي قدمتها»، وقال له
بالدارجة: «راك تخلصني».. وهو ما يفسر
تراجع مكانة المعني بالأمر.

سري

مدير النشر:
الطيب العلوي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي

خطر الأحزاب على النظام

يُجمع القاصي والداني على وجود عطب كبير داخل منظومة الأحزاب الوطنية، لكن الخطير هو تحول هذه الكيانات إلى وسائل لقتل «الزمن السيادي للدولة» بتكلفة مرتفعة (..)، باعتراف رجال الدولة.. وهذا واحد منهم، اختار جريدة «الأسبوع» لإيصال رسالته إلى من يهمهم الأمر، في ورقة تحت عنوان: «إلى متى يتوجب على الدولة أن تتحمل كلفة أعطال السياسة وأمراض الوساطة؟»، وليس هناك أدنى مشكل في الورقة، بل إن خطورة «التقرير» تكمن فيما تضمنه من معطيات، وتساؤلات.. ولمن يجادل في قيمة صاحب النص، عليه أن يعرف أن حكيم بنشماس وصل إلى مستوى أمين عام أحد أهم الأحزاب السياسية قبل الإطاحة به، في حسابات نفذت بين محور مراکش والجديدة (..)، والأمانة العامة في الأحزاب الكبرى لا تمنح إلا لرجال الدولة، باستثناء الأحزاب الصغيرة التي قد تحكمها حسابات أصغر من حسابات الدولة..

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

| كواليس الأخبار |

هل تفرض تقلبات
السوق الدولية تعديل قانون المالية ؟

الضمان الاجتماعي
يطوق عنق الفلاحين | كواليس
الأخبار

ملف
الأسبوع | موقع المغرب من الحرب
الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

العدد: 1782 من الجمعة 3 إلى الخميس 9 أبريل 2026 الموافق لـ 15 - 21 شوال 1447 السنة الحادية والستون | الثمن

6

دراهم | www.dlousboue.ma



كواليس الأخبار



فتاح العلوي ولقجع

هل تفرض تقلبات السوق الدولية تعديل قانون المالية؟

ووقود الطائرات، الشيء الذي قد يكون له تأثير مباشر على الموازنة العامة، وربما على انتظارات المغاربة بخصوص مسألة الزيادة في الأجور. فكتيرا ما تقوم الحكومة ببناء قانون المالية على سيناريوهات إيجابية أو توقعات تصب في مصلحتها، ولا تأخذ بعين الاعتبار العواقب والآثار السلبية التي يمكن أن تحصل مع مرور الوقت، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، خصوصا في مجال الطاقة والملاحة التجارية، والقطاع الفلاحي الذي يعتبر أهم قطاع تعتمد عليه البلاد في تحقيق النمو.

إمكانية ارتفاع سعره إلى أكثر من 120 دولارا، مما قد يؤدي إلى ارتباك في التوازنات المالية وتدبير المواد الأساسية ودعمها. وحسب العديد من المختصين، فإن هناك احتمالا كبيرا لعودة التضخم من جديد للاقتصاد الوطني، في ظل ارتفاع الطلب على احتياطي العملة الصعبة وارتفاع التكلفة الطاقية، حيث أن هذه الظروف قد تضع الحكومة في ورطة وسيناريو جديد يتمثل في تعديل قانون المالية لهذه السنة. ومن المرتقب، أن تقوم الحكومة ووزارة المالية بوضع اعتمادات استثنائية جديدة، لتمويل الخصاص والفاتورة الطاقية، مثل الكهرباء والغاز والفحم الحجري

الرباط. الأسبوع

في ظل التقلبات الدولية على مستوى الأسواق والاقتصاد العالمي والاضطرابات الحاصلة على مستوى التجارة العالمية، أصبحت حكومة أخنوش في امتحان صعب الرهان، مما قد يبعثر فرضيات وتصورات الحكومة على مستوى قانون المالية لسنة 2026. فقد ركزت الحكومة خلال صياغة قانون المالية لهذه السنة، على سعر 60 دولارا لبرميل البترول، ولم تأخذ بعين الاعتبار

هل يكون خليهن

ولد الرشيد المندوب

الملكي في الصحراء؟



ولد الرشيد

الرباط. الأسبوع

رغم غيابه عن الساحة السياسية والدبلوماسية.. يظل خليهن ولد الرشيد من بين الأسماء المرشحة لنيل منصب كبير في الصحراء المغربية عند تنفيذ الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.

ويرى مراقبون أن خليهن ولد الرشيد قد يكون مندوبا أو ممثلا للملك في الصحراء، لإدارة الأقاليم الجنوبية لفترة انتقالية، بهدف تنزيل تصور المغرب للحكم الذاتي الذي يريد الملك منحه لسكان الصحراء في إطار الحل النهائي لتسوية هذا النزاع المفتعل.

وبحكم تجربته السياسية والدبلوماسية، ورئاسته للمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية، قد يكون خليهن الشخصية المرشحة لشغل هذا المنصب كممثل للمملكة في الصحراء، نظرا لعلاقته مع شيوخ القبائل الصحراوية، ومشاركته في المؤامد المستديرة خلال المفاوضات السابقة.

بلغازي.. أمين عام «فوق العادة»

لحزب الشورى والاستقلال



بلغازي

الرباط. الأسبوع

كما كان متوقعا، وبخلاف ما حصل في أحزاب أخرى لم تستطع الوفاء بالتزاماتها تجاه السلطات العمومية، والمجلس الأعلى للحسابات، نجح حزب الشورى والاستقلال في تنظيم مؤتمره العام، تحت شعار «80 عاما من الدفاع عن الثوابت.. ومغرب لكل المغاربة»، ليتم تجديد الثقة في أحمد بلغازي أمين عام للحزب، بالإجماع، ودون خلافات تذكر. بلغازي، تمكن من وضع الملف وتسوية وضعيته المؤسسية مباشرة بعد الانتهاء من المؤتمر، بسبب الثقة التي يحظى بها (...). رغم الضغوط التي يعاني منها الحزب من طرف قياديين في حزب منافس، بسبب المشكل التاريخي (...). وكان بلغازي قد استحضر التاريخ العريق للحزب، الذي تأسس تحت اسم «الحركة القومية» سنة 1937، قبل أن يقول للصحافة: «إن تجديد الثقة في شخصي ليس إلا مسؤولية متجددة أعترز بها، وسنواصل العمل بكل جدية والتزام من أجل خدمة الوطن والمواطن، والدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها، وتعزيز مكانة حزب الشورى والاستقلال في المشهد السياسي الوطني، بما يستجيب لتطلعات المغاربة في التنمية والكرامة والعدالة الاجتماعية».

النعم ميارة يطلق النار على حلفائه في الحكومة

الرباط. الأسبوع

واعتبر أن حزب الاستقلال يبقى الخيار الأفضل للمغاربة خلال الانتخابات المقبلة، لأنه يضم مناضلين أيديهم بيضاء ويشهد لهم بالنزاهة، داعيا إلى دعم الحزب لكونه ساهم في تمكين الطبقة الشغيلة من تحقيق مجموعة من الامتيازات.

فقد اختار ميارة المنبر النقابي لإطلاق انتقاداته صوب حلفاء حزبه في الحكومة كما تفعل قيادة الحزب خلال الخرجات الإعلامية، في إشارة إلى المتابعات القضائية التي تلاحق مجموعة من الأسماء، مستغلا الاستياء العام قصد تحقيق مكاسب مع قرب موعد الانتخابات.



ميارة

ارتدى النعم ميارة، الكاتب العام لنقابة الاتحاد العام للشغلين بالمغرب، قبعة المعارضة موجها سهامه نحو حلفائه في الحكومة، وذلك في لقاء نقابي نظم بمدينة فاس. زعيم نقابة الاستقلال وضع حلفاءه في موقف حرج، عندما برأ حزبه من أي متابعات قضائية تتعلق بمنتخبين أو برلمانيين أو تضارب مصالح، قائلا: «ليس لدينا برلمانيون في السجن ولا وزراء مشبهون».

اكتمال بناء برج محمد السادس

الرباط. الأسبوع

سكنية راقية، ومنصة بانورامية توفر إطلالات خلابة على المنطقة المحيطة، ويخدمه 36 مصعدا، بينها 21 داخل البرج و15 على المنصة.

وقد أشرفت شركة O Tower بالتعاون مع TGCC على عملية البناء وجميع المراحل، والهياكل، والواجهات، والأنظمة الكهربائية، والتشطيبات، والأثاث، حيث تمت تهيئة البرج لمقاومة المخاطر الزلزالية والفيضانات المحتملة.

أفادت مجموعة «BESIX» عن اكتمال بناء برج محمد السادس بارتفاع 250 مترا ب 55 طابقا، ليكون معلما معماريا مهما في العاصمة الرباط مطلا على نهر أبي رقراق. ويتوفر البرج على فندق «والدورف أستوريا» الفاخر، مكاتب، شقق



معايير مشبوهة للتوظيف في وزارة السعدي

الرباط. الأسبوع

عاد الجدل من الجديد حول التوظيفات التي عرفت كتابا الدولة للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعد تداول أسماء لهم علاقة قرابة حزبية تمكنوا من وظائف مهمة داخل القطاع بشكل يتنافى مع مبدأ الكفاءة والاستحقاق.

وتداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وثيقة تضم لأئحة الناجحين في الاختبارات الكتابية لمباراة توظيف تقنيين من الدرجة الثالثة (تخصص الاستغلال اللوجستيكي) برسم دورة 25 يناير 2026، أسماء مرشحين محظوظين من بينهم مقربين من فاعلين حزبيين مثل نجل المنسق الإقليمي لحزب الأحرار.

وتطرح هذه التوظيفات العديد من التساؤلات حول تكافؤ الفرص ومساواة المغاربة، ومدى احترام كتابة الدولة

لمعايير الشفافية والاستحقاق في التوظيفات، لا سيما بعد تداول حالة المهدي يسيف، أحد قيادات شبيبة الحزب، الذي تمكن من الظفر بوظيفة في قسم التواصل داخل كتابة الدولة التي يقودها رئيس الشبيبة التجمعية.



السعدي

مجموعة OCP تعلن عن نتائجها المالية في الفصل الرابع وعند متم دجنبر 2025.

- نمو قوي في رقم المعاملات سنة 2025 مدفوعا بالمنتجات المشخصة --
- هوامش الربح من بين الأفضل في القطاع رغم ارتفاع تكاليف المواد الأولية --
- هوامش الربح من بين الأفضل في القطاع رغم ارتفاع تكاليف المواد الأولية --

أعلنت OCP S.A («OCP»، أو «المجموعة»)، الفاعل الرئيسي في حلول تغذية النباتات وصناعة الأسمدة، عن نتائجها المالية في الفصل الرابع وعند متم دجنبر 2025.

المؤشرات الرئيسية عند متم دجنبر 2025

- ارتفع رقم المعاملات إلى 113 943 مليون درهم سنة 2025 مقارنة مع 96 989 مليون درهم المسجلة خلال سنة 2024.
- ارتفع هامش الربح الإجمالي إلى 72 147 مليون درهم مقارنة مع 62 683 مليون درهم المسجلة خلال سنة 2024.
- بلغ الربح الخام قبل خصم الفوائد والضريبة والاستهلاك (EBITDA) 43 198 مليون درهم محققا ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة مع 39 068 مليون درهم المسجلة خلال السنة الماضية. وهو ما ساهم في تحقيق هامش ربح (EBITDA) في حدود 38% مقابل 40% سنة 2024.
- بلغت النفقات الاستثمارية 34 084 مليون درهم بانخفاض نسبته 22% مقارنة مع 43 588 مليون درهم المسجلة سنة 2024.

تعليق مسيري المجموعة

«شهدت سنة 2025 أداء قويا لمجموعة OCP، وهو ما يعكس تنفيذا دقيقا ومستمرا، حيث حافظنا على نمو برقمين طيلة السنة، مدفوعا بالطلب القوي والتحول نحو حلول ذات قيمة مضافة عالية تشكل محركا للنمو والتميز، ولا سيما TSP. يعكس هذا الأداء التحول الذي بدأته المجموعة وقدرتنا على تعديل إنتاجنا ومزيج منتجاتنا باستمرار من أجل تلبية الطلب المتزايد، من خلال تقديم حلول ذات قيمة فلاحية عالية.

في بيئة للأسواق تتوافق بشكل عام مع توقعاتنا، إلى جانب طلب قوي وبعض القيود على العرض، ارتفعت أنشطة الأسمدة بنسبة 15% حيث تمثل الآن أكثر من ثلثي المداخيل. يواصل TSP اكتساب أهمية متزايدة في تشكيلة منتجاتنا مع زخم قوي بشكل خاص في شرق آسيا وطلب مستمر في البرازيل.

أظهرنا كذلك مرونة تشغيلية قوية، إذ على الرغم من ارتفاع تكاليف المدخلات والتأثيرات السلبية لأسعار الصرف، حافظنا على نمو EBITDA برقمين مع هامش مرتفع بلغ 38%. يجسد ذلك ضبط أنظمتنا التشغيلية، صرامتنا في تدبير التكاليف ورفع الكفاءة التي تم تحقيقها على طول سلسلة الإنتاج بأكملها.

موازاة مع ذلك، واصلنا تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية، حيث أحرزنا تقدما ملحوظا في تعزيز استقلاليتنا التشغيلية وتوسيع قدراتنا. يشكل الاكتفاء الذاتي في مجال المياه والطاقة ركيزة أساسية لمرونة مجموعة OCP واستراتيجيتها الرامية إلى التخلص من الكربون، وهو ما يمكن من الحد من التعرض للقيود الهيكلية مع دعم النمو المستدام على المدى الطويل. تمكنا كذلك من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه في موقع خريكة وتعزيز قدراتنا في مجال تحلية المياه في الجرف الأصفر بشكل كبير، بالإضافة إلى تشغيل قدرات جديدة في مجال الطاقة الشمسية. تدعم هذه الاستثمارات الهيكلية استمرار توسعنا الصناعي وتعزيز قدرتنا التنافسية في أفق سنة 2030.

وأخيرا، انعكست ثقة الأسواق في مسارنا من خلال نجاح إصدارنا لسندات بقيمة 1.75 مليار دولار، والتي شهدت إقبالا كبيرا. يعتبر وصول المجموعة القوي إلى أسواق رأس المال الدولية رافعة استراتيجية للتحول الذي تعرفه مجموعة OCP، مما يعزز قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي، زيادة طاقاتها الإنتاجية وتعزيز وتسريع استدامتنا وقدرتنا التنافسية على المدى الطويل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مرونتنا المالية». مصطفى التراب، الرئيس المدير العام.

النتائج العملية والتشغيلية

- السنة المالية 2025

ظلت أسعار الأسمدة الفوسفاتية مرتفعة خلال أغلب فترات سنة 2025، على الرغم من التقلبات في بعض الأحيان. وبشكل عام، عرفت الأسعار استقرارا في الربع الأول، قبل أن ترتفع في الربع الثاني وتستمر على هذا المنوال حتى منتصف الربع الثالث، مدفوعة بالقيود الصينية على الصادرات والطلب القوي في الهند لتجديد مخزوناتا والمدموم بإجراءات الدعم الحكومي.

وبدءا من نهاية الفصل الثالث، تباطأت المشتريات الهندية بعد تجديد المخزون، وتوجه المشترون البرازيليون نحو المنتجات منخفضة المحتوى من الفوسفات. وفي الولايات المتحدة، تراجع الطلب أيضا خلال السنة، بسبب صعوبات الوصول.

ارتفع رقم معاملات مجموعة OCP إلى 113 943 مليون درهم، مقابل 96 989 مليون درهم المسجلة في سنة 2024، وهو ما يعكس في آن واحد ديناميكية قوية في حجم المبيعات وتطورا تدريجيا في تشكيلة المنتجات نحو حلول ذات قيمة مضافة عالية.

سجل رقم معاملات الأسمدة ارتفاعا بنسبة 15% بالعملية المحلية، مدفوعا بارتفاع حجم الصادرات ولا سيما نحو الهند. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أحجام تصدير TSP بنسبة 48% على أساس سنوي، لتشكل 30% من إجمالي صادرات الأسمدة، مقابل 22% سنة 2024. يجسد هذا الأداء التوجه الاستراتيجي لمجموعة OCP نحو الأسمدة الفعالة والمشخصة التي تعمل على تحسين المردودية وصحة التربة مع دعم تميز المجموعة في أسواقها الرئيسية.

ارتفعت مبيعات الصخور بنسبة 50% بالعملية المحلية على أساس سنوي، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع حجم الصادرات إلى الهند وزيادة إنتاج الحبيبات بفضل ارتفاع مبيعات الأسمدة. وفي المقابل، تراجعت مبيعات الحامض الفوسفوري بنسبة 15% خلال هذه الفترة، مما يعكس إعادة التوجه الاستراتيجي للمجموعة نحو الإنتاج.

تواصل الوحدة الاستراتيجية (Specialty Products & Solutions) نموها وتثبت نفسها كمحرك رئيسي لنمو المجموعة. ومن خلال تركيزها على القطاعات المتميزة ذات الهامش الأعلى والمرونة الهيكلية، والتي تشهد نموا قويا على الصعيد العالمي، تساهم الوحدة الاستراتيجية SPS بشكل متزايد في تنوع أنشطة OCP وفي جودة نتائجها. حققت الوحدة الاستراتيجية (SPS) أداء قويا سنة 2025، حيث بلغ رقم معاملات التصدير 6 275 مليون درهم سنة 2025، بارتفاع في حدود 19% مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يعزز مكانتها كمحرك نمو سريع التوسع، مع التركيز على قطاعات متميزة تتمتع بقدرة عالية على الصمود. كان النمو مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع حجم مبيعات الأحماض المشخصة والأسمدة القابلة للذوبان في الماء والفوسفات الغذائي، مما عزز مكانة الوحدة الاستراتيجية SPS كمحرك للنمو داخل المجموعة.

ارتفع الهامش الإجمالي إلى 72 147 مليون درهم مقابل 62 683 مليون درهم المسجلة في السنة الماضية. يعكس هذا الارتفاع النمو القوي في رقم المعاملات والتدبير الفعال للتكاليف على طول سلسلة الإنتاج، والتي عوضت بأكثر من اللازم ارتفاع تكاليف المواد الأولية، ولا سيما الكبريت.

بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضريبة والاستهلاك ونقص القيمة (EBITDA) 43 198 مليون درهم، مقابل 39 068 مليون درهم في السنة الماضية. يؤكد هامش EBITDA الذي بلغ 38% على الديناميكية التشغيلية القوية للمجموعة مدعومة بالمرونة الصناعية لمنصة الإنتاج المتكاملة والمكاسب المستمرة في الكفاءة عبر جميع عملياتها.

بلغت الديون المالية الصافية 119 121 مليون درهم، مع نسبة رافعة مالية قدرها 2.76x في 31 دجنبر 2025، مقابل 2.53x في نهاية سنة 2024.

- الفصل الرابع

- ارتفع رقم المعاملات إلى 29 578 مليون درهم مقابل 27 943 مليون درهم في الفصل الرابع من سنة 2024.
- بلغ هامش الربح الإجمالي 18 515 مليون درهم مقابل 18 193 مليون درهم في الفصل الرابع من سنة 2024.
- بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضريبة والاستهلاك ونقص القيمة (EBITDA) 12 130 مليون درهم مقابل 12 063 مليون درهم في الفصل الرابع من سنة 2024، وهو ما ساهم في تحقيق هامش قوي للأرباح قبل احتساب الفوائد والضريبة والاستهلاك ونقص القيمة (EBITDA) بنسبة 41%.

الأحداث البارزة الأخيرة

التمويل :

نجحت مجموعة OCP في أبريل 2025 في إصدار سندات في الأسواق الدولية بقيمة إجمالية بلغت 1.75 مليار دولار، على مرحلتين (5 سنوات و 10 سنوات)، ولاقت رواجاً كبيراً. تعكس هذه العملية ثقة المستثمرين في القوة المالية للمجموعة وتؤكد قوتها في الوصول إلى الأسواق، مما يشكل عاملاً رئيسياً لدعم تنفيذ استراتيجيتها الاستثمارية.

سيتم استخدام الأموال التي تم جمعها لتمويل المرحلة الثانية من مخطط الاستثمار للمجموعة، ولا سيما توسيع القدرات والمشاريع المتعلقة بالمياه والطاقة المتجددة، وكذا تطوير الأمنوا الخضراء.

تعزيز قدرات الإنتاج :

يستمر برنامج التوسع للمجموعة وفقا لخارطة الطريق الاستراتيجية، من خلال استثمارات هيكلية تهدف إلى تعزيز تنافسية المجموعة في أفق سنة 2030:

- «HUB TSP»، الجرف الأصفر: وإصل المركب الكيماوي للجرف الأصفر المضي قدما في برنامج التوسع سنة 2025. تم الانتهاء من المرحلة الأولى من HUB TSP، التي تضم خطين للإنتاج بسعة 500 ألف طن لكل منهما، مع بدء تشغيل الخطين سنة 2025. تحزر المرحلة الثانية، التي ستضيف خطين إضافيين بسعة مليون طن لكل منهما سنويا، تقدما، حيث يجري حاليا تسليم المعدات وتركيبها.
- وحدة جديدة للحامض الفوسفوري في الجرف الأصفر: تم تشغيل وحدة بسعة 1500 طن من P_2O_5 يوميا في مارس 2025.
- ممرات مزينة-آسفي ومسقاة-الصويرة: تم إحراز تقدم كبير، بما في ذلك تقدم تشييد جميع المواقع الرئيسية، تعبئة المتعاقدين وبدء تركيب التجهيزات. وفي دجنبر 2025، مكن إنشاء شركة مزينة للأسمدة (Mzinda Fertilizers Company 1,2,3)، من تحويل 3.2 مليار درهم من الأصول لدعم أنشطة الأسمدة.

- مزينة-آسفي: طاقة إنتاجية سنوية تبلغ 15 مليون طن من الصخور الفوسفاتية، 3 مليون طن من الحامض الفوسفوري و8.4 ملايين طن من الأسمدة.

- مسقاة-الصويرة: طاقة إنتاجية سنوية تبلغ 25 مليون طن من الصخور الفوسفاتية، مليون طن من الحامض الفوسفوري ومليون طن من الأسمدة.

تهدف هذه الاستثمارات، التي يتم تنفيذها بشكل تدريجي ومنظم، ليس فقط إلى زيادة القدرات، بل أيضا إلى تحسين وضع مجموعة OCP من حيث التكلفة على المدى البعيد من الناحية الهيكلية، وكذا تعزيز مرونتها وقدرتها التنافسية في أفق سنة 2030.

برنامج المياه :

تواصل المجموعة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز استقلاليتها التشغيلية في مجال المياه، وهو عامل رئيسي في تعزيز المرونة الصناعية.

تم تشغيل خط أنابيب الجرف الأصفر - خريكة (J2K)، مما يضمن الاستقلالية الكاملة في إمدادات المياه لموقع خريكة، في حين تم تسليم خط أنابيب آسفي - الكنتور (S2G) بالكامل. تم الرفع من طاقة تحلية المياه في الجرف الأصفر تدريجيا بمقدار 80 مليون متر مكعب سنويا، واستكمل ذلك بتشغيل وصلات ومحطات معالجة المياه في الفقيه بنصالح ومراكش-ابن جريز، مما يضمن إمدادات موثوقة من المياه الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، أضافت المرحلة الثانية من خطة الطوارئ لتحلية المياه في آسفي 8 ملايين متر مكعب سنويا بين الربع الثالث والفصل الرابع من سنة 2025. تتيح هذه الإنجازات ضمان استمرارية العمليات الصناعية للمجموعة على المدى البعيد مع الحد من تأثيرها البيئي.

برنامج الطاقة :

يندرج تطوير قدرات الطاقة الشمسية في إطار استراتيجية المجموعة الرامية إلى تعزيز استقلالها في مجال الطاقة وتسريع مسارها نحو التخلص من الكربون. تم تشغيل ثلاث محطات جديدة للطاقة الشمسية - في ابن جريز، فم تيزي واولاد فارس - بقدرة إجمالية تبلغ 202 ميغاواط، بشكل كامل سنة 2025، مع ضخ الطاقة في عدة مواقع، وهو ما ساهم في تعزيز بصمة OCP بشكل كبير في مجال الطاقة المتجددة.

بدون فرصة.. الديون تطوق أصحاب برنامج «فرصة»

الرباط. الأسبوع

يتواصل مسلسل إفلاس برنامج «فرصة»، ليعصف بمصير آلاف الشباب المتضررين من هذا البرنامج الفاشل، والذين وجدوا أنفسهم في وضعية مالية صعبة بسبب تعثر مشاريعهم وغياب المواكبة. فالآلاف من الشباب الذين استنفادوا من البرنامج، أصبحوا مهددين بالمناخات القضائية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها مقاولاتهم الفنية، بعد قيام المؤسسات الممولة للقروض، بتفعيل مساطر التحصيل، ما جعل العديد من هؤلاء الشباب يخشون الوصول للقضاء للمطالبة بالدعم الذي حصلوا عليه. ومن الإشكاليات التي ساهمت في تأزيم وضعية هؤلاء المقاولين الشباب، عدم مواكبتهم من طرف المؤسسات الحاضنة ومكافئ الدراسات، والتي كانت أحد الركائز التي اعتمد عليها البرنامج في تحفيز الشباب على ولوج مجالات المقاولات والمشاريع الذاتية، لكن شريحة كبيرة منهم وجدوا صعوبات كبيرة في الميدان وتقلبات السوق والمنافسة، ما جعل العديد من المشاريع ضعيفة وغير قادرة على الاستمرارية. فقد أصبحت «فرصة» عبئا ثقيلا على المقاولين الشباب، الذين عقدوا عليها الآمال لإخراجهم من البطالة والفقر، لكنهم وجدوا أنفسهم مطالبين بتسديد التزامات مالية وتسوية قروض مادية، مما حول البرنامج إلى أزمة اجتماعية بعد مطالب البنوك بتسديد الديون وغياب حلول أو تسهيلات.

حسن طارق يعري بيروقراطية الإدارات العمومية

الرباط. الأسبوع

من فشل مرتفق في الولوج إلى إدارة عمومية، فشل الإدارة نفسها في اختبار غموميتها، وفي مدّ قنوات الانفتاح والاستقبال والتواصل، وفشل مزدوج في بناء إدارة مواطنة». وأوضح وسيط المملكة، أن سياسات الإنصاف وحدها هي الكفيلة بإدماج ذوي الإعاقة، من خلال مقاربة الحقوق وإزالة الحواجز المادية والرمزية، بحيث تتحول مبادئ الإنصاف من مجرد شعار إلى ممارسة يومية ملموسة في حياة المواطنين، مع تعزيز احترام كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة واعتراف الدولة بحقهم الكامل كمواطنين. وأبرزت دراسة أنجزتها مؤسسة الوسيط مع كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي، عن محدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الإدارات العمومية، إذ لم تتجاوز نسبة الإدارات التي تتوفر على وثائق توطر مسألة الولوج 26 %، مشيرة إلى أن تدبير ولوج هذه الفئة يعتمد غالبا على مبادرات فردية أو اجتبهادات ظرفية.



طارق

شدد وسيط المملكة، حسن طارق، على أهمية تسهيل الولوج المرفقي للأشخاص في وضعية إعاقة داخل الإدارة العمومية، لضمان المساواة والإنصاف والمواطنة الكاملة. وأكد حسن طارق أن هذه الفئة تعاني من الألم والإحباط الناتج عن ضعف ولوجه إلى الإدارة، حيث يتجرع المرتفق مرارة الإقصاء والمس بكرامته وعدم الاهتمام من إدارة يجب عليها خدمته والاعتراف بمواطنته، مشددا على ضرورة تصحيح الثغرات وإزالة الحواجز المادية والإدارية والرمزية التي تعيق الولوج الفعلي للحقوق والخدمات، وقال: «في عمق الصورة، ثمة أشياء أكثر من الألم الشخصي، نزيغ الثقة الذي قد يصيب مصداقية المرفق العمومي، وفي خلفية الصورة، ثمة ما هو أكبر لتحقيق إقلاع اقتصادي جديد، سيسمح بارتفاع قيمة الدرهم وتحقيق مداخيل مهمة من العملة الصعبة وانتهاء إشكالية الاحتياطي منها، والتي تقلق بال والي بنك المغرب. فقد أكدت تقارير متعددة، أن المجهودات التي بذلت خلال السنوات الماضية من طرف المكتب الوطني للهيدروكربورات، الذي تترأسه أمانة بن خضرة، في مجال التنقيب عن النفط والغاز، بدأت تعطي نتائجها وقريبا سوف نصبح ضمن الدول البترولية في القارة الإفريقية والوطن العربي. هذا المستجد جعل الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وفرنسا وألمانيا، متفائلة بتحول المغرب إلى دولة لتصدير الطاقة، الشيء الذي سيفتح لهم آفاقا جديدة لاستيراد الغاز، في ظل القيود التي تفرضها روسيا على دول الاتحاد الأوروبي،



الوضعية الدولية

تكشف هاشية

القرارات الحكومية

الرباط. الأسبوع

في ظل الأزمة التي يعيشها المغاربة بسبب تقلبات الأسعار وتداعيات الأزمة الدولية المتزايدة، تبقى الحكومة هي المسؤولة الأولى عن هذه الوضعية ومطالبة بالبحث عن حلول استباقية وجذرية لمعالجة المشاكل الحالية، لأن الشارع المغربي لم يعد يستطيع الصبر أكثر لهذه الظروف الصعبة.

رغم إعلان الحكومة عن القيام بإجراءات للتخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمغاربة، عبر استمرار دعم غاز البوتان والكهرباء وتقديم دعم لمهنيي النقل، إلا أن هذه الإجراءات تظل عادية وغير كافية، لأنها موجودة، لكن الإشكال الذي يقع على عاتق الحكومة، أنها لا ترغب في استعمال ورقة تسقيف الأسعار لحماية

تنسيق نقابي يقلب الطاولة على قيوج والبركة

الرباط. الأسبوع

قرر التنسيق النقابي في وزارتي النقل واللوجستيك، والتجهيز والماء، خوض برنامج نضالي خلال شهر أبريل الحالي، للمطالبة بإقرار نظام أساسي لفائدة موظفي الوزارتين، والرفع من التعويضات وتسوية وضعية الأعوان غير الرسميين.

وأبدى التنسيق النقابي استغرابه من استفادة قطاعات حكومية أخرى من زيادات مهمة وأنظمة أساسية جديدة، في مقابل إقصاء قطاعي النقل والتجهيز، معتبرا أن ذلك يكرس

التمييز ويعمق الفوارق داخل الوظيفة العمومية رغم شعارات الحكومة حول الدولة الاجتماعية، موضحا أن قرار الاحتجاج جاء بناء على تقييم موضوعي لنتائج الحوار الاجتماعي محدود الأثر، رغم تقديم مقترحات من طرف النقابات، بالإضافة إلى أن القرار جاء استجابة لمطالب الموظفين الذين يتطلعون إلى عدالة أجرية تضمن لهم العيش الكريم.

وأشار التنسيق النقابي إلى أنه قرر خوض إضرابات وطنية ليوم واحد كل ثلاثة أيام خلال شهر أبريل، وذلك أيام 7 و14 و21 و28 أبريل 2026، وتنظيم إنزال وطني مرفوق بوقفين احتجاجيين أمام مقر الوزارتين بالرباط، يوم الثلاثاء 28 أبريل 2026.



البركة

قيوج

الدول الأوروبية مستقبلا للحصول على موارد الطاقة، في ظل الأزمة العالمية التي تعيشها العديد من الدول.

انضمام المغرب لمنظمة «أوبيك» لم يكن وليد اليوم، بل كان رهانا كبيرا منذ سنوات طويلة، ومنذ إعلان الدولة عن قرب استغلال أحد الآبار في منطقة تاسليت لتزويد السوق الوطنية بالمحروقات والمواد البترولية، كما أن اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة تندراة، خلق ارتياحا كبيرا في صفوف المواطنين، لكون المغاربة سيحصلون على قنوات الربط بالغاز داخل بيوتهم ويرتاحون من حمل القنينات لتعبئتها. فقد ظل المغرب يراهن على القطاع الفلاحي منذ سنوات لتحقيق معدل جيد للإنتاج الوطني الخام، لكنه اليوم بات قريبا من قلب الموازين والاعتماد على البترول مثل بلدان الخليج،

بسبب الحرب الأوكرانية، لكن المغرب سيكون حليفا اقتصاديا مهما بالنسبة للقارة الأوروبية، وقد يصبح المزود الرئيسي لها مستقبلا.

تحول المغرب إلى دولة رائدة في تصدير البترول ليس حقيقة واقعية، بل كذبة أبريل التي حاول أحد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، المعروف بحفر الآبار لتزويد سكان الجبال والمناطق النائية بالمياه، الترويج لها، فقد اختار رفقة متابعيه إطلاق هذه المزحة، التي لقيت تفاعلا كبيرا من قبل الناس، وهناك من صدقها أملا في أن يتحول المغرب إلى دولة للبترول، حتى يتخلص المغاربة من جشع وتحكم لوبيات المحروقات، فالحكومة تحترف الكذب منذ سنوات، لذا يجوز أن يكون البترول كذبة أبريل في انتظار تحوله إلى حقيقة ما بعد سنة 2030.

لتحقيق إقلاع اقتصادي جديد، سيسمح بارتفاع قيمة الدرهم وتحقيق مداخيل مهمة من العملة الصعبة وانتهاء إشكالية الاحتياطي منها، والتي تقلق بال والي بنك المغرب.

فقد أكدت تقارير متعددة، أن المجهودات التي بذلت خلال السنوات الماضية من طرف المكتب الوطني للهيدروكربورات، الذي تترأسه أمانة بن خضرة، في مجال التنقيب عن النفط والغاز، بدأت تعطي نتائجها وقريبا سوف نصبح ضمن الدول البترولية في القارة الإفريقية والوطن العربي.

هذا المستجد جعل الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وفرنسا وألمانيا، متفائلة بتحول المغرب إلى دولة لتصدير الطاقة، الشيء الذي سيفتح لهم آفاقا جديدة لاستيراد الغاز، في ظل القيود التي تفرضها روسيا على دول الاتحاد الأوروبي،

المغرب يتحول إلى

دولة مصدرة للبترول

والنفط في 2030

الرباط. الأسبوع

اقترب المغرب من دخول منظمة «الأوبيك» للدول المصدرة للبترول والغاز، ليتحول إلى قوة اقتصادية إقليمية ودولية ستراهن عليها

ما خفي

بعد الإعلان عن لجوئها إلى محكمة التحكيم الرياضي، قررت الجامعة السنغالية لكرة القدم الاستعانة بخدمات وكالة باريسية، ليبقى السؤال حول المغزى من هذه الخطوة التواصلية (...). أما الهيئة المغربية، فقد عيّنت من جهتها مكتب المحاماة الذي سيرافقها خلال هذه الحلقة الجديدة من الجدل الدائر حول كأس إفريقيا.

في عام 2025، أصبح المغرب أول مستورد للوقود ذي المنشأ الروسي في شمال إفريقيا، رغم بعض العقوبات الدولية (...). ويقال أن وسيطا سويسريا من جنيف متحفظ وغامض في نفس الوقت.. نجح في اقتناص ما يمكن اقتناصه من هذه الصفقة دون عواقب (...). في انتظار ما ستكشف عنه الأيام..

تتداول بعض المصادر اقتراح ماركرون تعيين السفير الفرنسي بالمغرب، كريستوف لوكرتيه، على رأس الوكالة الفرنسية للتنمية، وهو ما يفسر إمكانية مغادرة السفير الفرنسي للرباط في القادم من الأيام، ويحسب لهذا السفير مجهوداته في سبيل دعم المواقف المغربية دبلوماسيا، وكذا دعم مشاريع المستقبل..

أخيرا تنفست دولة الموزمبيق الحرية الاقتصادية وتخلصت من وصاية صندوق النقد الدولي، بعدما تمكنت من تسديد كامل ديونها التي تصل لـ 701 مليون دولار، حيث انخفض احتياطي البلاد من العملة الأجنبية من 4.15 ملايين دولار إلى 3.5 ملايين.. بالمقابل تواصل حكومة أخنوش سياسة الاقتراض وزيادة المديونية الخارجية، من خلال طلب المزيد من القروض..

عاد الإعلام الفرنسي إلى لعبته المعروفة والقديمة.. بعد أن قررت قناة «فرانس 24» الإساءة للوحدة الترابية للمغرب، عبر نشر خرائط مبتورة..

طالب التجمع العالمي الأمازيغي، ملك إسبانيا، بتعويضات عن استخدام الأسلحة الكيميائية خلال حرب الريف في إطار جبر الضرر (...).

هل يمثل المواطنين أم يمثل مصلحته ؟

البرلماني الاتحادي الذي تسبب في اصطدام بين السلطة والمواطنين



والسلطات الترابية، حيث أن المشروع، الذي بلغت كلفته المالية 400 مليون سنتيم، يعود إلى سنة 2019 وبدأت فيه الأشغال سنة 2024 دون احتجاجات، حيث تم استغلال الطريق في نقل مواد البناء والتجهيزات قبل أن يحصل الخلاف وصدور الحكم القضائي، الذي اصطدم برفض سكان الدواوير المجاورة، بدعوى الخوف من الأضرار البيئية، خاصة على الأراضي الفلاحية وزراعة الزيتون.

وفي ظل الصعوبات التي وجدها صاحب المشروع، قرر اللجوء للقضاء، إذ أمرت محكمة الاستئناف بمراكش بإجراء خبرة ميدانية، خلصت إلى أن الطريق موضوع النزاع قائمة منذ سنوات، قبل أن تصدر المحكمة حكما سنة 2025 قضى بفتح الطريق، إضافة إلى أحكام تراوحت بين الحبس موقوف التنفيذ وغرامات مالية في حق الذين قاموا بعرقلة المرور إلى المشروع، وخلال المحاولة الأولى لتنفيذ الحكم، تأجلت بسبب غياب الخبير المكلف بالمعينة، لكن في العملية الثانية رفضت الساكنة تنفيذ القرار معتبرة أن الأرض ملك لبعض السكان الذين سمحوا بتحويلها إلى طريق لفائدة ساكنة الدوار ولم تكن طريقا عمومية، مما يتناقض مع الخبرة القضائية، الشيء جعل صاحب المشروع يستعين بالقوات العمومية لتنفيذ القرار.

فألف معقد بين البرلماني المستثمر المعروف في المنطقة، خاصة وأن العامل الحالي لم يتم تنبيهه بخصوص هذا المشروع الذي أثار استياء وغضب ساكنة الجماعة، ودور الأجهزة والمصالح واللجن المكلفة بالمشروع والاستثمارات لنقل المعطيات الحقيقية بخصوص المشاريع التي ترتبط بالفرصة المائية والبيئية والزراعة، التي تعتبر المورد الرئيسي لسكانة الدواوير، خاصة وأن العامل السابق رفض التأثير على المشروع والبدائية في نشاطه، بسبب ما تعرفه منطقة قلعة السراغنة من شح كبير في المياه وجفاف الفرشة المائية خلال السنوات الماضية.. فهل تستطيع السلطات الإقليمية تسوية المشكل بشكل يضمن حقوق الساكنة الرافضة للمقلع الذي قد يسبب ضررا للفلاحة، وأيضا ضمان حق المستثمر ؟

حول الأرض، ليتبين أن الأمر يتعلق بإقامة مقلع لتكسير الأحجار وسط المنازل السكنية، ضد رغبة الناس، المتضررين أصلا من وجود مقلع آخر بجانب الوادي يعود لشركة تابعة لمؤسسة عمومية، مشيرة إلى أن المشروع لم يحصل على توقيع جميع الجهات المختصة، خاصة وأن له أضرارا كبيرة على البيئة والزراعة والمياه الجوفية، والوادي الذي يعتبر المصدر الوحيد للمياه بالنسبة لسكانة المنطقة، رافضة إقامة مقلع لتكسير الأحجار لأنه سيؤدي إلى إزعاج السكان والأضرار بالزراعة واستنزاف الفرشة المائية وتلويث مياه الوادي.

وأوضحت نفس المصادر، أن البرلماني الذي يعتبر ممثلا للسكان ومن المفروض أن يترافع عنها للدفاع عن حقها في الماء والعدالة المجالية، يريد إقامة طريق فوق أراضي السكان بجانب الطريق المنهالكة، بشكل شخصي، دون وجود أي قرار للجماعة لإقامة هذه الطريق، وفي غياب تام لمسطرة نزاع الملكية أو تعويض أصحاب الأرض، معتبرة أن الطريق التي يريد إقامتها تمر فوق أرض السكان ولا علاقة لها بالطريق العمومية المنهالكة، حيث تتوافق الساكنة على ترك جزء من أراضيهم لفتح مسالك لفائدة الاستعمال الجماعي.

ووفق المصادر ذاتها، فقد طلبت وزارة الداخلية من عامل قلعة السراغنة، سمير اليزيدي، زيارة الساكنة والعمل على تهدئة الأوضاع، وإعداد تقرير يتضمن تفاصيل القضية ومعطيات حول مشروع مقلع الأحجار والمساطر الإدارية التي قطعها والمرتبطة بالترخيص الذي يبقى موضوع الخلاف بين الساكنة وصاحب المشروع، قبل ترتيب المسؤوليات والجزاءات، التي قد تؤدي إلى إعفاء بعض المسؤولين من مناصبهم، خاصة وأن العامل السابق لم يعط تعليماته لتنفيذ القرار القضائي منذ سنة 2025، مما أثار العديد من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي دفعته لعدم تسخير القوة العمومية وفتح طريق نحو مقلع الأحجار. وفي رواية أخرى، تشير المعطيات إلى أن البرلماني صاحب مشروع مقلع الأحجار، يتوفر على جميع التراخيص، من بينها تراخيص وزارة التجهيز، وكالة الحوض المائي والبيئة،

الرباط الأسبوع

أثارت قضية ساكنة جماعة سيدي عيسى بن سليمان بإقليم قلعة السراغنة، جدلا واسعا لدى الرأي العام حول الأسباب وراء الاحتجاجات التي أسفرت عن إصابات وجروح في صفوف تسعة عناصر من القوات المساعدة وخمسة عناصر من الدرك الملكي، بالإضافة إلى قائد السرية الذي تم نقله إلى المستشفى، كما تم توقيف مجموعة من السكان بتهمة تحريض الناس على العنف ورشق القوات العمومية بالحجارة. ووجه نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي انتقادات إلى الساكنة التي لجأت لرشق القوات العمومية بالحجارة، معتبرين أنه «سلوك بلطجي»، بينما آخرون حملوا المسؤولية للسلطات الإقليمية التي لجأت للقوة لتنفيذ الحكم القضائي من أجل فتح الطريق لصاحب مشروع مقلع للأحجار، عبر الاستعانة بالقوات العمومية عوض لغة الحوار والتوصل للتسوية مع الساكنة، حيث حملت المسؤولية للمسؤولين الترابيين دون استحضار تداعيات تنفيذ القرار وعلاقته بمطالب الساكنة.

واعتبرت فعاليات محلية، أن وقوف السلطات مع البرلماني المنتمي لحزب الاتحاد الاشتراكي، صاحب مشروع مقلع الأحجار، طرح العديد من التساؤلات، خاصة وأن المشروع ظل متوقفا بسبب رفض العامل السابق، هشام السماحي، تنفيذ القرار والتأثير على المشروع والسماح بنشاط المشروع داخل تراب الجماعة، خاصة بعدما قدم المتضررون عدة شكايات إلى السلطات ومؤسسات الدولة، ونظموا عدة وقفات احتجاجية، ووجهوا عدة طلبات للتدخل لوقف ما وصفوه بـ«التجاوزات» المرتبطة بالمشروع.

وحسب مصادر محلية، فإن البرلماني اشترى الأرض في الأول من بعض السكان وأخبرهم بأنه يريد إقامة مزرعة للإنتاج الزراعي والاستثمار فيها، لكن مع مرور الوقت، لاحظ السكان دخول آلات ثقيلة ومعدات أخرى وبناء سور كبير

الضمان الاجتماعي يطوق عنق الفلاحين

الرباط الأسبوع

المناطق، الشيء الذي جعل العديد منهم يعانون صعوبات كبيرة في تسديد الديون والقروض.

ومن بين المشاكل التي تثير قلق الفلاحين، المستحقات وواجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تراكمت وزادت من تفاقم أزماتهم، بعدما توصل العديد منهم بإشعارات تطالبهم بضرورة تسوية وضعيتهم

المالية، وتسديد رسوم الاشتراك المخصصة للتغطية الصحية الإجبارية.

ويبقى السؤال: هل ستقوم الوزارة الوصية بتنسيق مع وزارة المالية، برفع العبء عن الفلاحين وتخفيض واجبات الاشتراك واعتماد معيار حسب المناطق والوضعية الاجتماعية والدخل السنوي لكل فلاح، عوض تعميم نفس التعريفة على الجميع ؟

رغم التساقطات المطرية التي عرفتها العديد من الأقاليم، إلا أن العديد من الفلاحين متضررون من الآثار التي تسببت فيها الفيضانات والأمطار الغزيرة التي أثرت على المحاصيل الزراعية في بعض



صورة من مؤتمر أنفا 1943 بحضور السلطان محمد الخامس والرئيس الأمريكي روزفلت والبريطاني تشرشل ويظهر في الصورة ولي العهد آنذاك مولاي الحسن

موقع المغرب من الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

ففي حالة انتصار أمريكا وإسرائيل، ستكون هناك نتائج سلبية وإيجابية، أما في حال انتصار إيران، فستكون هناك انعكاسات سلبية وممكن أن تكون إيجابية على المغرب، لذلك يحاول هذا الملف وضع القارئ أمام تأثير السيناريوهات التي ستنتهي بها هذه الحرب على المغرب، كما سنقدم لمحة عن تأثير الحروب السابقة على المملكة.

لا شك أن المغرب يجد نفسه، من حيث لا يدري، دائما في قلب الأحداث الكبرى على المستوى العالمي؛ إذ دائما ما تكون للنتائج الكبرى انعكاسات على بلادنا؛ فالحرب الحالية لديها نتائج آنية، تتمثل في ارتفاع الفاتورة الطاقية، لكن لا شك أنه ستكون لها بعد نهايتها تداعيات أخرى وانعكاسات على المغرب مثله مثل العديد من الدول..

أعد الملف: سعد الحمري

الكبرى تتسابق على استعمار إفريقيا وآسيا، وظل المغرب آخر بلد يتم فرض الاستعمار عليه من طرف القوتين الكبيرتين فرنسا وإسبانيا، وبعد استعمار المغرب بسنتين، وقعت الحرب العالمية الأولى، التي كان لها انعكاس مباشر على المغرب بقوة، حيث جندت فرنسا أبناء المغرب للقتال ضمن قواتها، كما استنزفت خيراتهم بقوة من أجل تمويل الحرب، كما كان من نتائج الحرب العالمية الأولى تكريس الاستعمار في المغرب وتغلغل فرنسا بقوة فيه، على اعتبارها طرفا منتصرا في الحرب.

لم يكن الفرق الزمني بين الحرب العالمية الأولى والثانية كبيرا جدا، وهذه المرة كان وعي المغاربة قد

والبرتغال في معركة وادي المخازن سنة 1578، وهنا انتهت أيضا الأطماع البرتغالية-الإسبانية في المغرب، غير أنه وجد نفسه أمام نتائج اقتصادية جديدة نتيجة التحولات التي عرفها العالم، رغم انتصاره عسكريا في المعركتين المصيريتين، ويتعلق الأمر بتحول مسار طريق التجارة الدولية، حيث فقد المغرب مكانه كوسيط بين إفريقيا وأوروبا، وأصبحت كل الطرق بحرية، وكان ذلك بداية تراجع المغرب كقوة اقتصادية، ثم تراجع كقوة سياسية.

ثم هناك محطة أخرى، تتجسد في التحولات التي عرفها العالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كانت القوى

الاكتشافات الجغرافية الكبرى، حيث أصبحت إسبانيا والبرتغال قوتين كبيرتين يحسب لهما ألف حساب، ما أدى إلى محاصرة المغرب من الشمال، ثم ظهرت الإمبراطورية العثمانية كقوة كبرى تمددت حتى احتلت تونس والجزائر، وأصبحت على مشارف المغرب.. وهكذا أصبح المغرب بين المطرقة والسندان، محاصرا شمالا من قبل الإسبان والبرتغال وشرقا من العثمانيين، وقد واجه القوتين معا من أجل الحفاظ على استقراره، حيث واجه الإمبراطورية العثمانية في معركة وادي اللب عام 1558، ما أدى إلى إنهاء الأطماع العثمانية في المغرب، وبعد ذلك بسنوات، وقعت المواجهة بين المغرب وكل من إسبانيا

غريب.. المغرب لم يستفد من أي حرب كبرى

عبر عقود من الزمان، وجد المغرب نفسه في مواجهة نتائج التحولات العالمية الكبرى؛ فعند تصفح التاريخ، نخرج بخلاصة واحدة مفادها أن «المغرب جزيرة معزولة ومحاصرة»، حسب تعبير الكاتب الكبير عبد الله العروي، وأن أي تحول على المستوى العالمي يؤثر على البلاد، ونبدأ مثلا من التحولات التي عرفها العالم بعد

ملف الأسبوع



مرحلة السبعينات تشبه اليوم إلى حد كبير، إذ وجد المغرب نفسه في قلبها، مجبرا، فقد وقعت الحرب العربية-الإسرائيلية (1973) بمشاركة المغرب، وأقر الملك الحسن الثاني بأن المملكة أنفقت ما بين 400 و500 مليون دولار، وانتهت الحرب بانتصار العرب لكن المغرب لم يجن شيئا، حيث ارتفعت أسعار المحروقات على الصعيد العالمي، ما أدخله في أزمة طاقة كبرى، وفي نفس الوقت، أعلن المغرب بصريح العبارة عن اختياره المعسكر الغربي بزعامة أمريكا، التي خسرت حرب الفيتنام سنة 1973..

الداخلية في أمريكا، لأن البلاد كانت قد تضررت كثيرا جراء ارتفاع أسعار الطاقة على المستوى الدولي، في حين تم تجاهل أو ترك العديد من الصراعات الدولية دون التدخل فيها، ومع بداية ولاية كارتر، شهدت إفريقيا هزتين؛ الأولى هي قضية أنغولا، عندما تمت الإطاحة بنظام الحكم المؤيد لأمريكا من طرف نظام يساري موالي للاتحاد السوفياتي، والقضية الثانية، هي أزمة الزاير (الكونغو الديمقراطية حاليا)، عندما حاول اليسار الإطاحة بالنظام القائم الموالي لأمريكا، والذي كانت تربطه علاقات قوية مع المغرب، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في كلتا القضيتين، بينما تدخل الجيش المغربي لحماية النظام القائم في الزاير. يومها طرح سؤال حول سياسة أمريكا الجديدة، هل ستقف موقف المتفرج في ما يقع بالعالم؟ وهل انهيار الأنظمة الموالية لها لم يعد يعنينا؟

في ندوة صحفية نظمت بتاريخ 18 أبريل 1977، سأل أحد الصحفيين الملك الحسن الثاني حول غياب أمريكا عن الساحة الدولية؟ فأجاب الملك بما يلي: ((إذا أحصينا التدخلات الأمريكية، يمكن القول أنه منذ سنة 1942 والولايات المتحدة تخوض حربا خارج بلادها، ذلك أنه عقب الحرب العالمية الأخيرة، نشبت

نائبه الجمهوري جيرالد فورد. وقتها كانت أمريكا تدعم المغرب قلبا وقالبا في قضية الصحراء التي كانت في بدايتها، كما كانت تعول كثيرا على الوجود المغربي في إفريقيا من أجل منع المد الشيوعي في القارة، ويمكن القول أن العلاقة بين المغرب وأمريكا خلال تلك الفترة، تشبه إلى حد كبير العلاقة المتينة بين البلدين اليوم. غير أن خسارة حرب الفيتنام وفضيحة «ووترغيت» عصفت كما هو كان منتظرا بالحزب الجمهوري في انتخابات 1977، وصعد يومها رئيس ديمقراطي هو جيمي كارتر؛ هذا الأخير حاول الاهتمام بالسياسة

العالمي، ما أدخله في أزمة طاقة كبرى، وفي نفس الوقت، أعلن المغرب بصريح العبارة عن اختياره المعسكر الغربي بزعامة أمريكا. هذه الأخيرة خسرت حرب الفيتنام سنة 1973، وكان الرئيس الأمريكي حينها هو ريتشارد نيكسون الجمهوري، الذي يشبه وضعه وقتها ما يعيشه دونالد ترامب اليوم، حيث تسربت بالتزامن مع خسارة حرب الفيتنام فضيحة «ووترغيت»، أكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشبه فضيحة واثق إيبستين اليوم؛ عندها أعلن الرئيس الأمريكي عن استقالته سنة 1974، حيث خلفه

أصبح منصبا على ضرورة حصولهم على الاستقلال، وقد دعم المغرب الدولة الحامية فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، حتى أن السلطان سيدي محمد بن يوسف طلب من المغاربة دعم فرنسا في الحرب، ورغم هزيمة فرنسا أمام ألمانيا، إلا أن المغاربة ظلوا متشبثين بدعم فرنسا، حيث قدمت لهم هذه الأخيرة وعدا بمنحهم الاستقلال، وعند دخول أمريكا الحرب وقيامها بعملية الإنزال الأمريكي في المغرب في سنة 1942 وتنظيم مؤتمر أنفا بالدار البيضاء سنة 1943، الذي حدد مصير العالم، إذ حضره رئيس وزراء بريطانيا العظمى وينستون تشرشل والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، إلى جانب السلطان محمد بن يوسف وولي عهده مولاي الحسن، حيث قدمت الدولتان وعدا للسلطان بمساعدة المغرب في الحصول على استقلاله.. إلا أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجد المغرب نفسه البلد الوحيد الذي لم يستفد من هذه الحرب؛ فكل دول المشرق، مثل سوريا والعراق ولبنان وغيرها، حصلت على استقلالها من فرنسا وبريطانيا، بينما ظل الاستثناء الوحيد هو المغرب، الذي تنكرت له فرنسا وبريطانيا وأمريكا، والأكثر من ذلك، انتهى الأمر بنفي السلطان محمد الخامس إلى خارج البلاد.. وهكذا لم يستفد المغرب من الحرب العالمية الثانية التي كانت فرصة للاستقلال المبكر.

هل يتكرر سيناريو هزيمة أمريكا في حرب الفيتنام؟

نستعرض محطة أخرى، جرت خلالها حروب كبرى، وقد وجد المغرب نفسه في قلبها، مجبرا، ويتعلق الأمر بمرحلة السبعينات التي تشبه اليوم إلى حد كبير؛ فقد وقعت الحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركة المغرب، حيث أقر الملك الراحل الحسن الثاني بأن المملكة أنفقت ما بين 400 و500 مليون دولار بالعملية الصعبة، وانتهت الحرب بانتصار العرب، لكن المغرب لم يجن شيئا، حيث ارتفعت أسعار المحروقات على الصعيد

عند تصفح التاريخ، نخرج بخلاصة واحدة مفادها أن «المغرب جزيرة معزولة ومحاصرة»

حسب تعبير عبد الله العروي، وأن أي تحول على المستوى العالمي يؤثر على البلاد؛ فبعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى، أصبحت إسبانيا والبرتغال قوتين كبيرين، ما أدى إلى محاصرة المغرب من الشمال، ثم ظهرت الإمبراطورية العثمانية كقوة كبرى تمددت حتى احتلت تونس والجزائر، وأصبحت على مشارف المملكة.. وهكذا أصبح المغرب بين المطرقة والسندان، محاصرا شمالا من الإسبان والبرتغال وشرقا من العثمانيين، وقد واجه القوتين معا من أجل الحفاظ على استقراره..

ملف الأسبوع



أزمة كوريا وتلتها أزمة الفيتنام. إننا ندرك جيدا بأن الولايات المتحدة ملّت التدخلات عسكريا في الخارج، خصوصا عندما ينسجم الأمر مع سياسة الحزب الديمقراطي، ونحن لا نؤاخذهم على عدم التدخل مباشرة في النزاع، بل نرى من جهة أخرى أنه لو تدخلت أمريكا مباشرة لأعطت للنزاع أبعادا خطيرة، وأن ما نطلبه منها هو مد مساعدة مادية ومعنوية إلى أولئك الذين يتصارعون من أجل أهداف تقارب أهدافها، وقد تصل هذه المساعدة المعنوية إلى نوع من الضغط على المتنافسين أو الفرقاء، وعلى الصعيد المادي، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الزاييريين للحصول على وسائل الدفاع عن وحدة ترابهم، وعلى أي، فإننا لم نؤاخذ أبدا الأمريكيان على عدم التدخل مباشرة في الميدان)).

وبعد أن أشار صاحب السؤال إلى أن الولايات المتحدة بعد حرب الفيتنام لم تعد راغبة في التدخل في القضايا الخارجية، استطرده الحسن الثاني قائلا إن أصدقاءه الأمريكيين قالوا له أثناء احتدام قضية أنغولا، أن الأوروبيين والأفارقة إذا كانت تعنيهم هذه القضية، فلماذا لا يتدخلون هم فيها؟ ولماذا تتدخل الولايات المتحدة دائما؟ ثم سأل الصحفي الفرنسي الملك هل يعتقد أن سياسة المغرب وسياسة فرنسا يمكنهما أن يجعلوا الولايات المتحدة تساعد بإمكانات وبالعتاد إذا وجدت لها أصدقاء على استعداد للانضمام إليها، وأنها ليست وحيدة في القضية؟ فأجاب الحسن الثاني بأنه يعتقد أن رئيس أنغولا لم يتم اختياره على أساس سليم؛ فبعد انسحاب البرتغاليين من أنغولا، لم يتركوا حكومة مشكلة أو

الأشكال اعتباره عنصرا للمقارنة مع ما يجري في الزايير؛ ففي الزايير يوجد رئيس للدولة معترف به، وحدوده معترف بها، رئيس دولة يرتبط بعلاقات مع العالم بأسره، وفي هذه الحالة، لم يكن علينا إلا أن نتدخل.

غير أن الوضع بدأ يتغير من الدفاع عن عدم تدخل أمريكا في الزايير إلى طلب ذلك، حيث أكد الحسن الثاني في سنة 1978، أنه لن يستمر في مساعدة الزايير لوحده، بعدما امتنعت أمريكا عن ذلك، كما غيرت أمريكا سياستها كليا وأصبح المغرب هو المتضرر؛ إذ أرادت

العضوية» في المنتظم القاري.

هكذا كانت نتيجة التغيرات التي شهدتها العالم بعد حرب الفيتنام والحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973، وكان المغرب ولا شك المتضرر الأول منها، جراء تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عنه.. فهل يشبه الأمس اليوم؟ من ناحية ارتباط المغرب بأمريكا، هناك تشابه كبير، حيث أن المملكة المغربية جددت علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ سنة 2020، كما هو الشأن في سنة 1973، وهو ما يحلينا على التساؤل: هل يمكن أن تؤثر الحروب التي خاضتها أمريكا في السنوات

كيف سيكون وضع المغرب في حال هزيمة أمريكا أو انتصارها في هذه الحرب ؟

في حال انتصار أمريكا في حربها على إيران، تبدو الأمور واضحة شيئا ما، أولها انخفاض أسعار الطاقة على المستوى الدولي، إضافة إلى انتكاسة معظم حلفاء إيران المعادين للمغرب من طبيعة الحال، ويتعلق الأمر بالجزائر وجبهة البوليساريو، ما سينتج عنه وجود المغرب في وضع ملائم لإنهاء قضية الصحراء وتصنيف البوليساريو منظمة إرهابية وإضعاف موقعها، ثم إخضاع الجزائر بسهولة ودفعها نحو إنهاء هذا الصراع.

أما في حال انتصرت إيران، والانتصار هنا معناه منع أمريكا من تحقيق أهدافها في الحرب، فإن الأمور ستكون مختلفة؛ فمن حيث الإيجابيات، سيستمر ارتفاع أسعار الطاقة على المستوى الدولي لأن إيران ستسيطر على مضيق هرمز، ما سيدفع أوروبا إلى دعم التعجيل بتنفيذ مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، أما السلبات، فهي كثيرة: نكبة أمريكية، وتراجع شعبية ترامب، وخسارة الحزب الجمهوري في الاستحقاقات الانتخابية القادمة لصالح الديمقراطيين، ثم تراجع أمريكا مؤقتا عن التدخل في بعض القضايا الدولية كوسيط، وعلى رأسها ملف الصحراء المغربية، حيث يوضع الملف في الأرشيف، إضافة إلى قوة الموقف الإيراني وتحولها إلى بعبع إقليمي وزيادة قوة أدرعها ومن ضمنهم جبهة البوليساريو، وبالتالي عودة البريق للجزائر لأنها قوة طاقة دولية، ويبقى السؤال المطروح: كيف ستتعامل الدبلوماسية المغربية مع هذه المستجدات ؟

في حال انتصار أمريكا في حربها على إيران، تبدو الأمور واضحة شيئا ما، أولها انخفاض أسعار الطاقة على المستوى الدولي، إضافة إلى انتكاسة معظم حلفاء إيران المعادين للمغرب من طبيعة الحال، ويتعلق الأمر بالجزائر وجبهة البوليساريو، ما سينتج عنه وجود المغرب في وضع ملائم لإنهاء قضية الصحراء وتصنيف البوليساريو منظمة إرهابية وإضعاف موقعها، ثم إخضاع الجزائر بسهولة ودفعها نحو إنهاء هذا الصراع.

الأخيرة عليها كما أثرت عليها بعد سنة 1973؛ فهناك وجه الشبه، حيث في تلك الفترة كل الحروب التي خاضتها أمريكا منذ سنة 1942 انتصرت فيها انتصارات ساحقة، ثم جاءت حرب الفيتنام وقلبت كل شيء، وكذلك اليوم، فإن معظم الحروب التي خاضتها أمريكا منذ حرب الخليج الأولى عام 1991 انتصرت فيها، وكرست نفسها كالقوة الأولى في العالم، واليوم لم تحسم الحرب مع إيران، وكل ما تم تحقيقه لحد الآن هو أزمة طاقة عالمية.

أن تصحح صورتها لدى العالم الثالث، ولأجل ذلك أقامت علاقات مع الجزائر، التي كانت تعتبر زعيمة دول العالم الثالث، كما وقفت موقفا محايدا من الثورة الإيرانية، بل دعمت الخميني، والأكثر من ذلك، رفض الرئيس الأمريكي بيع الأسلحة للمغرب من أجل حرب الصحراء، ما وضع المغرب في مازق حقيقي، ومن تم بدأت أزمة المغرب في الصحراء، ثم انقلبت الأمور رأسا على عقب؛ فبعدها بسنوات قليلة، اعترف الاتحاد الإفريقي بحركة البوليساريو كـ«دولة كاملة

دولة مكونة، بل تركوا في عين المكان ثلاث حركات تحرير تتنازع فيما بينها على السلطة، وقد كان آنذاك - والحالة هذه - من الصعب على بلد إفريقي أن يتدخل لأنه سيكون تدخلا دون معرفة حقيقة اختيار المواطنين، فهل يتجه هذا الاختيار نحو الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا، أو نحو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، أو نحو اتجاهات أخرى؟ وأضاف الملك: على هذا الأساس، فإن عدم تدخلنا في أنغولا، وعدم تدخل أوروبا كذلك في أنغولا، لا يمكن بأي حال من الأحوال ولا بأي شكل من



«المخطط الأخضر» للزراعة المعيشية في المغرب

وتعود أسباب هذا التحول إلى عوامل متعددة، في مقدمتها الهجرة القروية، التي أفرغت الحقول من سواعدها، إضافة إلى ضعف الإمكانات لدى صغار الفلاحين، وغياب التأييد والدعم الكافيين لهذا النخط من الزراعة، كما أن السياسات الفلاحية في كثير من الأحيان ركزت على الزراعات التصديرية أو الكبرى، دون إيلاء العناية الكافية للزراعة المعيشية التي تشكل العمود الفقري للحياة القروية.

إن إعادة الاعتبار لهذا النوع من الزراعة، لم تعد مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية؛ فدمج صغار المزارعين، وتوفير وسائل الإنتاج البسيطة، وتحسين الولوج إلى الماء، وتشجيع التعاونيات المحلية.. كلها خطوات كفيلة بإحياء هذا القطاع، كما أن تبني «مخطط أخضر» موجه خصيصا للزراعة المعيشية، من شأنه أن يعزز الأمن الغذائي، ويحد من الهجرة، ويساهم في استقرار الساكنة بالمناطق الجبلية.

لقد أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة، من جائحة «كورونا» إلى اضطرابات سلاسل الإمداد، هشاشة النماذج المعتمدة كليا على الخارج، وفي هذا السياق، تبدو الزراعة المعيشية خيارا ذكيا ومستداما، يعيد التوازن بين الإنسان وأرضه، ويمنح القرى فرصة جديدة للحياة. إن إنقاذ ما تبقى من هذا الإرث، ليس مجرد حنين إلى الماضي، بل هو استثمار في المستقبل.

بمناسبة عطلة العيد، كانت العودة إلى مسقط الرأس فرصة لاستعادة ذاكرة المكان، وملاحظة تحولات عميقة طرأت على المجال القروي. هذا العام، ازدادت بهجة الزيارة بفضل موسم مطير أعاد الحياة إلى الأرض، فبدأت الحقول في أبهى حلة، سخية بعطائها، تزخر بمحاصيل الزراعة المعيشية، من فول وجلبان وبطاطس وطماطم، إلى جانب النعناع والقرنبر والنبصل.. مشهد يبعث على الطمأنينة، لكنه يخفي في طياته مفارقة مؤلمة.

فرغم هذا الكرم الطبيعي، فإن مساحات شاسعة من الأراضي بقيت مهملة، لم تمتد إليها يد الزراعة، وهي ظاهرة لم تكن مألوفة في الماضي، حين كانت هذه المناطق القروية تؤمن حاجياتها الغذائية الأساسية، بل وتزود دواوير مجاورة بالخضر وبعض الفواكه. لقد كانت الزراعة المعيشية آنذاك تشكل صمام أمان حقيقي، يضمن الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي ويحافظ على توازن اجتماعي واقتصادي محلي.

اليوم، تغيرت المعادلة بشكل لافت.. فقد أصبحت الساكنة تعتمد بشكل شبه كلي على الأسواق، التي تستقبل بدورها منتجات قادمة من مناطق بعيدة، ما يرفع كلفة النقل ويزيد من أسعار المواد الغذائية. وهكذا، انتقلنا من نموذج إنتاجي محلي بسيط لكنه فعال، إلى نموذج استهلاكي هش، مرتبط بتقلبات السوق وسلاسل التوريد.



عبد الله بوصوف



نور الدين الرياحي

تعد رواية «وداعا للسلاح» A Farewell to Arms للكاتب الأمريكي إرنست هيمنجواي، من كلاسيكات الأدب العالمي التي تزخر بالتأملات العميقة حول الحرب، الحب،

وبأسلوبه السهل الممتنع، قدم إرنست

هيمنجواي حكما ومقولات أصبحت أيقونية في الأدب؛ ففي هذه الرواية جسّد الكاتب العجز الإنساني أمام آلة الحرب، حيث تنتهي قصة الحب بالفقد، مؤكدة أن الحرب تكسر الجميع، والبعض يصبح قويا في الأماكن المكسورة، وفي رواية «لن تفرغ الأجراس»، تحدث كذلك همنغواي عن الحرب الأهلية الإسبانية، مركزا على فقدان الهوية والخراب الذي يلحق بالروح البشرية عندما يقتل الإنسان أخاه الإنسان.

وبذلك كانت الحروب عبر التاريخ الإنساني ذكركم الثقب الأسود الذي يبتلع مقدرات الأمم، ويقضي على تقدمها ويرجع بها إلى الوراء عقودا من الزمن في التخلف والخسارات.

وقد أسفرت النزاعات الكبرى على ماسي تتجاوز مجرد أرقام في سجلات التاريخ، لتشكل ندوبا في جسد البشرية عصبية الشفاء، وإذا رجعنا إلى التاريخ ورصدنا هول الخسارات.. لتساءل إنسان القرن 21 هل لم تستنفد الإنسانية من دروس الماضي القريب والتي لا تزال أثارها المادية والمعنوية، رغم مرور قرابة قرن من الزمان، حاضرة تؤرق الضمير الإنساني؟

ولو رجعنا إلى سجل الأرقام.. لوجدناه قد سجل بصفة تقريبية رسدا لأضخم الخسارات التاريخية والمعاصرة مقسمة حسب القطاعات:

(1) الخسارات في الأرواح (الفاثورة البشرية): شهد القرن العشرين والحادي والعشرين، أرقاما مرعبة تعكس عبثية الصدام المسلح؛ ففي الحرب العالمية الأولى: قُدر عدد الضحايا بحوالي 20 مليون قتيل و21 مليون جريح، والحرب العالمية الثانية، بـ 70 إلى 85 مليون قتيل (حوالي 3 ٪ من سكان العالم آنذاك).

وفي النزاعات الإقليمية الحديثة، تشير التقارير الدولية إلى أن النزاعات في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال العقدين الأخيرين، حصدت أرواح الملايين، مع الإشارة إلى أن مدينا واحدا يقتل مقابل كل عسكري في الحروب الحديثة.

(2) الخسارات في المال والعتاد (الفاثورة الاقتصادية)، حيث تُحرق الأموال في ساحات المعارك بدلا من استثمارها في الرفاه؛

■ التكلفة المباشرة: قدرت تكلفة الحرب العالمية الثانية بحوالي 4 تريليون دولار (بقيمة العملة اليوم)؛

■ الإنفاق العسكري العالمي: تجاوز الإنفاق العسكري العالمي سنة 2023 حاجز 2.4 تريليون دولار سنويا، وهو رقم كان كفيلا بإنهاء الجوع والفقر في العالم لعدة مرات؛

■ تدمير العتاد: تدمر في الحروب آلاف الطائرات والدبابات التي تكلف الواحدة منها ملايين الدولارات، وهي قروات مستقطعة من ضرائب الشعوب وجهدهم.

أضف إلى هذا ما تشهده الحروب اليوم بعد ظهور الصواريخ الباليستية والمسيرات وشبكات الرادارات المتطورة والقيات الحديثة، ومطاردات الصواريخ.. وكلها ظهرت في حرب الخليج التي نشهدها اليوم والتي ستحتسب فاتورتها بعد انتهاء هذه الحرب، وربما ستكون قيمتها مقاربة لفاتورات الأسلحة التقليدية القديمة، مضاعفة بأرقام خيالية.

(3) التنمية والفرص الضائعة (التكلفة الخفية): هذه الخسارة هي الأشد فتكا، لأنها تمتد للأجيال القادمة، وتعرف بـ «الفرصة البديلة»، حيث تراجع مؤشر التنمية البشرية؛ فالحروب تعيد الدول عقودا إلى الوراء. مثلا خسرت بعض دول النزاع ما يعادل 30 سنة من التطور في مجالات التعليم والصحة، ناهيك عن هجرة الأدمغة وهروبها؛ فالحرب تدفع الكفاءات (أطباء، مهندسون، علماء) للهجرة، مما يفرغ الأوطان من قوتها الفكرية، أما دمار البنية التحتية، فإعادة إعمار المدن المدمرة يتطلب ميزانيات تفوق ميزانيات إنشائها بعدة مرات، مما يرهق ميزانيات الدول بالديون الطويلة الأمد، وقد لجأت بعض الدراسات إلى إنشاء جدول مقارنة لخسارات الحروب الكبرى حسب (تقدير تقريبي) أفاد بأن: الحرب العالمية الأولى: «20 مليونا/ 400 مليار دولار، سقوط إمبراطوريات، وإعادة رسم الخريطة»، الحرب العالمية الثانية: «80 مليونا/ 4 تريليون دولار، دمار شامل لأوروبا واليابان»، حرب الفيتنام: 3.5 ملايين/ 1 تريليون دولار، استنزاف اقتصادي حاد لأمريكا والفيتنام..

كما عرفت نزاعات الشرق الأوسط خسارة الملايين (مباشر وغير مباشر)، أي تريليونات الدولارات، وتفتت النسيج الاجتماعي وضياح أجيال.. وبالرغم من كل هذه الخسارات البشرية والاقتصادية، لم يتعظ الإنسان ولم يأخذ العبرة، وتخطرت كل تلك القيم، التي حاول الحكماء من السياسيين والأدباء والمفكرين ترسيخها، أمام استعراض نفس الإنسان لعضلات تفوقه فيما يفني البشر في غياب الوازع الديني والأخلاقي، الذي يحرم على الإنسان قتل أخيه الإنسان أو تجويعه أو القضاء على فرض ازدهاره وتفوقه والعمل على سلامة أرضه وبيئته، التي تثن اليوم من زعزعة أركانها بأطنان من المتفجرات التي اخترعها يوما ألفريد نوبل، الذي كان يؤمن بنظرية «الردع»، أي أن قوة السلاح التدميرية ستجعل الجيوش تخاف من الحرب، مما سيؤدي إلى سلام دائم، وهو الذي قال ذات مرة: «في اليوم الذي يستطيع فيه فيلقان من الجيش إبادة أحدهما الآخر في ثانية واحدة، ستراجع كل الأمم المتحضرة عن الحرب وتسرح جنودها».

كما عرفت نزاعات الشرق الأوسط خسارة الملايين (مباشر وغير مباشر)، أي تريليونات الدولارات، وتفتت النسيج الاجتماعي وضياح أجيال..

وبالرغم من كل هذه الخسارات البشرية والاقتصادية، لم يتعظ الإنسان ولم يأخذ العبرة، وتخطرت كل تلك القيم، التي حاول الحكماء من السياسيين والأدباء والمفكرين ترسيخها، أمام استعراض نفس الإنسان لعضلات تفوقه فيما يفني البشر في غياب الوازع الديني والأخلاقي، الذي يحرم على الإنسان قتل أخيه الإنسان أو تجويعه أو القضاء على فرض ازدهاره وتفوقه والعمل على سلامة أرضه وبيئته، التي تثن اليوم من زعزعة أركانها بأطنان من المتفجرات التي اخترعها يوما ألفريد نوبل، الذي كان يؤمن بنظرية «الردع»، أي أن قوة السلاح التدميرية ستجعل الجيوش تخاف من الحرب، مما سيؤدي إلى سلام دائم، وهو الذي قال ذات مرة: «في اليوم الذي يستطيع فيه فيلقان من الجيش إبادة أحدهما الآخر في ثانية واحدة، ستراجع كل الأمم المتحضرة عن الحرب وتسرح جنودها».

توقيت الدولة.. وزمن الناس

كان الزمن يدرك بوصفه إيقاعا معيشيا لا رقما مجردا. وهنا تكمن المفارقة: الدولة توحد الزمن من الأعلى، بينما يواصل المجتمع مقاومته من الأسفل، لذلك ما زال الناس يتحدثون عن «الساعة القديمة» و«الساعة الجديدة» وكأن الزمن نفسه انقسم إلى نظامين: واحد رسمي، وآخر وجداني. ومشهد الأطفال في الصباح الباكر ليس تفصيلا هامشيا، بل تجسيدا حيا لهذا التوتر، فحين تبدأ الحياة قبل شروق الشمس، يشعر الإنسان بأن اليوم قد فرض عليه، لا أنه انبثق بشكل طبيعي، وقد تكون الدولة محقة في حساباتها، لكن من حق المجتمع أيضا أن يسأل عن كلفة هذا الاختلال.

وليس هذا مجرد إحساس؛ فالدراسات العلمية حول النوم لدى الأطفال والمراهقين، تؤكد أن توقيت الاستيقاظ وبداية الدراسة يؤثران بشكل مباشر على الصحة والتركيز، وهنا يلتقي الإحساس الاجتماعي مع المعطى العلمي.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يتحول النقاش إلى ثنائية حادة؛ فالمغرب جزء من اقتصاد عالمي، وله ارتباطات تفرض أحيانا اختيارات من هذا النوع، ولا يمكن إنكار ما تقدمه الدولة من مبررات مرتبطة بالتقارب الزمني مع الشركاء الاقتصاديين أو بحسابات النجاعة، غير أن السياسات العمومية لا تقاس فقط بسلامة مبرراتها، بل بمدى قدرتها على الانسجام مع حياة الناس، وخاصة حين يتعلق الأمر بما هو يومي وحقيقي مثل الزمن.

ومن هنا يبدو أن الوقت قد حان لفتح نقاش صريح حول هذه الساعة، لا من باب الجدول الموسمي، بل من باب التقييم الهادئ بعد سنوات من التجربة، لأن ما تكشفه الحياة اليومية، كما تكشفه تلك المشاهد البسيطة في الصباح الباكر، هو أن هذا التوقيت لم يندمج فعلا في الإيقاع الاجتماعي، وأن كلفته على مستوى العيش اليومي، خاصة بالنسبة للأطفال والأسر، ليست أمرا يمكن التغاضي عنه.

فالمسألة، في تقديري، لم تعد مجرد اختيار تقني، بل أصبحت اختيارا مجتمعيا، وإذا كان من حق الدولة أن تسعى إلى النجاعة الاقتصادية، فمن حق المجتمع أيضا أن يطالب بزمن أقرب إلى طبيعته، وأكثر انسجاما مع إيقاعه.

لهذا، لا أرى أن النقاش ينبغي أن يبقى معلقا بين التبرير والاعتراض، بل أن يتجه نحو مراجعة فعلية لهذا الاختيار، مراجعة تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات، ولكن تنطلق أساسا من سؤال بسيط: أي زمن نريد أن نعيش فيه؟ فالزمن، في النهاية، ليس مجرد قرار إداري، بل شكلا من أشكال العيش المشترك.

أما كبر وهو يرتشف أتاى بجانب الشعبية، فهو لا زال يتساءل: إذا كانت الثامنة القديمة هي التاسعة الجديدة، فما هو مصير الثامنة إلا ربع؟

في بعض الصباحات، لا تحتاج إلى فكرة لتكتب، بل يكفيك مشهد.

من حين لآخر، أخرج باكرا قبل أن تستيقظ المدينة تماما؛ مسار العودة من النادي أقطعه على مهل، بين أعمدة الإنارة التي لم تطفأ بعد، وسمعت الشوارع الذي لا يقطع إلا وقع خطواتي.. الهواء بارد، والسماء ما تزال معلقة بين ليل لم ينته ونهار لم يبدأ. وعند زاوية شبه ثابتة من الطريق، يتكرر المشهد نفسه: أطفال صغار متفرقون في صمت، ينتظرون سيارات النقل المدرسي، لا ضجيج، لا حركة كثيرة، فقط وجوه نصف نائمة، وحقايق أكبر من أجسادهم بقليل. تتوقف الحافلة، يصعدون واحدا تلو الآخر في هدوء يشبه الاستسلام أكثر مما يشبه بداية يوم.

أنظر إلى الساعة: السابعة أو قبلها بقليل. أتخيل فقط متى استيقظ هؤلاء؟ في أي لحظة أخرجوا من دفة النوم؟ وفي أي زمن يعيشون الآن؟ هل بدأ يومهم فعلا، أم أنهم ما زالوا عالقين في آخر الليل؟

يخطئ من يعتقد أن الزمن مسألة تقنية محضة، تقاس بالدقائق والثواني وتحسم بمرسوم؛ فالزمن، في جوهره، تجربة معيشة قبل أن يكون نظاما حسابيا، ولهذا، فحين تغير الدولة الساعة فهي لا تغير رقما فقط، بل تلامس علاقة خفية تربط الإنسان بإيقاع يومه، وبالشمس التي يستيقظ معها، وبالليل الذي يواي إليه.

منذ أن اعتمد المغرب بشكل شبه دائم توقيت GMT+1 سنة 2018، لم يتوقف الجدل، وقد يبدو الأمر مجرد نقاش عابر حول ساعة إضافية، لكن استمرار هذا الجدل يكشف أن المسألة أعمق من رفض نفسي للتغيير، فنحن أمام توتر صامت بين توقيت الدولة وزمن المجتمع.

ولعل أجمل ما عبر عن هذا التوتر، لم يأت من تقرير رسمي ولا من دراسة أكاديمية، بل من سخرية بسيطة في إحدى حلقات «الكوبل» حين علم كبور بزيادة الساعة فسال الشعبية في دهشة صادقة: «واش اللي كان غادي يموت مع 11، غادي يموت مع 12؟».

قد تبدو العبارة ساخرة، لكنها في عمقها تعيد النقاش إلى بساطته الأولى: هل الزمن الذي نعيشه هو نفسه الزمن الذي نعدّه؟ وهل تغيير الرقم يكفي لتغيير الإحساس؟

الدولة، من جهتها، تتحدث بلغة النجاعة؛ تقلص الفارق مع الشركاء الاقتصاديين، تحسّن مردودية الاقتصاد، عقلنة استهلاك الطاقة، وهي مبررات لا تخلو من وجهة، بل تعكس منطقا حديثا في تدبير الزمن بوصفه موردا اقتصاديا.

لكن المجتمع لا يعيش الزمن بهذه اللغة؛ فالمغاربة لم يبنوا علاقتهم بالوقت على العقارب وحدها، بل على إشارات الطبيعة وتعايير الحياة اليومية؛ بعد الفجر، قبل المغرب، بعد العشاء، عند الظهر.. وهذه ليست مجرد عادات لغوية، بل أثر لنمط عيش طويل، حيث



عبد الرزقي حمزي

أي علاقة بين إصلاح العدالة والديمقراطية في دستور 2011 ؟

يرى العديد من الخبراء والمحللين أن هناك ارتباطا وثيقا بين العدالة والديمقراطية، ولا يمكن الفصل بينهما رغم مفهوم استقلالية القضاء عن السياسة، لكن الديمقراطية تحمل معاني كثيرة، منها: حرية التعبير، حرية التصويت، حرية الصحافة، حقوق الإنسان، كرامة المواطن، وحماية الممتلكات.. لكن دور العدالة كبير لأجل صيانة هذه الحقوق على أرض الواقع.



الرباط الأسبوع



وذلك عن طريق إبعاد وزير العدل عن الإشراف على النيابة العامة وفق ميثاق العدالة، لكن السؤال المطروح: ماذا عن علاقة القضاء بالملكية؟ وفي مرحلة سابقة، شرح باحني عن الملك ويمارس وظيفته بالتفويض وليس بالأصالة، لأن القاضي الحقيقي هو الملك، أما القاضي فهو قاض مفوض له أن يشخص إرادة الملك من خلال أحكامه، ولهذا لا يحق للقاضي أن يبت في مقرر إداري صادر عن الملك، مضافا أن فصل السلطات في مستوى أدنى هو فصل تقني وليس فصلا للسلطات بالمعنى السياسي، والنتيجة المستخلصة أنه لا عيب في الجمع بين الحكم والتحكيم، غير أن الأمور تغيرت الآن بعض الشيء؛ فبعد صدور النص المتعلق بالمحاكم الإدارية، وبعد صدور الدستور الجديد، أصبحت القرارات المتخذة في المجال الإداري، سواء كانت تنظيمية أو فردية، قابلة للطعن أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة.

وأبرز نفس المتحدث، أن إصلاح العدالة يجب أن يذهب أبعد مما وصل إليه دستور 2011، وأن يكون للقضاة حق تأسيس النقابات، لأن هذه الصيغة تمنحهم إمكانية خلق حركة تضامن تحمي استقلالهم بشكل جماعي، وأن الصعوبات التي واجهها القضاء عندما قرروا تأسيس جمعية نادي القضاء، واضطراهم إلى عقد أول اجتماع لانتخاب هيئتها في الشارع العام، تبين أن الطريق نحو هجر التقاليد العتيقة في نظرة السلطة للقضاة، لا تزال طويلة، كما أن الصورة التي يقدمها النظام الأساسي للقضاة لشخص القاضي، تظل بدورها مشدودة إلى تلك التقاليد، مضافا أن الأصل هو أن يراقب القضاء المؤسسة الأمنية، غير أنه في البلدان التي تتمتع فيها هذه المؤسسة بنفوذ وسلطة كبيرين، تصبح هي من يراقب القضاء، بحيث يضطر القاضي لأن يضرب لها ألف حساب، فيسائر منطقها ويترك نشاطها ويصوب أفعالها ويتغاضى عن أخطائها.

يمكن القول أن العلاقة بين العدالة والديمقراطية علاقة وطيدة، لها تكامل وتناسق، خاصة وأن المناخ السياسي أو الفاعل السياسي الذي يصعد عبر صناديق الاقتراع، يكون وراء وضع سياسة جنائية جديدة تمس بشكل مباشر العدالة واستقلالية القضاء، الذي يبقى الضامن الأساسي لصيانة حقوق المواطنين من جهة، والدولة من جهة أخرى، لذلك فالقوانين الجديدة التي جاءت بها الحكومة، خلقت الكثير من الجدل وطرحت عدة تساؤلات بعد تقييد دور النيابة العامة وحقوق المواطنين في التقاضي وسلطة القضاء، مما يطرح التساؤل: هل العدالة في حاجة إلى إصلاح جديد ؟

المجتمع في مراقبة جودة العدالة، والنجاعة والأمن القضائي، وتقوية الدور الحقوقي للقضاء والدفع بعدم دستورية القوانين. من جانبه، تحدث محمد الساسي أحد رموز اليسار (...) عن استقلالية السلطة القضائية من خلال تسليط الضوء على عمل القاضي والرقابة الذاتية وحدود حريته في إصدار الأحكام، ومدى رغبته في استقلاله بدون تبعات عن المحيط والمنظومة القضائية والسياسية، التي تجعله بمنأى عن أي مكروه متى غامر بوضع استقلالية القضاء موضع اختبار، بمعنى أنه يجب أن يقبل بفكرة الاستقلالية ولا يمكن أن يمارسها إلا إذا شعر بقدر كاف من الأمان، والاستقلالية غير مطروحة لأغلبية القضايا، لكن هناك أحيانا قضايا حساسة يشعر فيها بأنها تحتاج إلى تعامل حذر وليس ضروريا أن تكون التعليمات مكتوبة، لأنها تظهر في ملامح الحالة العامة السياسية القائمة، بحيث يتعين على القاضي الانتباه إلى ارتباطها بنوع من أول المجتمع وباقي الأطياف، ومؤسسة الحكم والمؤسسة الأمنية، وأن المجتمع قد يمارس ضغطا في الأحكام القضائية، مضافا أن مبدأ استقلالية القاضي في حاجة إلى ضمانات لإمكان تفعيله، والدستور المغربي الحديث في الفصل 107 يعتبر أن الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية، لكنه لا يعرض لنا كيف يضمن الملك فعليا هذه الاستقلالية، وفي فيدرالية اليسار الديمقراطي، نعتبر أن إصلاح العدالة الذي نريد، يجب أن يذهب أبعد مما ذهب إليه دستور 2011.

وأوضح الساسي، أنه خلال محاولات إصلاح منظومة العدالة في عهد الوزير السابق مصطفى الرميد سنتي 2012 و2013، طرحت قضية الاستقلالية على أنها مجرد إبعاد للقضاء من تأثير الأحكام السياسية،

السياسية والدستورية تدور حول مقولة مشهورة كثيرا ما يتم تداولها في الأوساط الأكاديمية وسبق أن عبر عنها الملك الحسن الثاني، مفادها أن «فصل السلط لا يمكن تصوره على مستوى الملك»، وهي مقولة ما تزال مؤطرة للبناء الدستوري حتى يومنا هذا، سواء في الدساتير السابقة أو في الدستور الحالي، مشيرا إلى استمرار بعض أشكال التداخل والتأثير غير المباشر بين السلط، إلى جانب تعدد الفاعلين المتدخلين في تدبير قطاع العدالة، وهو ما يضيف تعقيدا إضافيا إلى هندسته المؤسساتية، مؤكدا أنه لا يمكن تصور عدالة مستقلة في غياب مناخ سياسي ديمقراطي، حيث هناك زواج كاثولويكي صريح وواضح بين استقلال العدالة وإصلاحها وبين مناخ سياسي ديمقراطي، إذ لا يمكن أن تكون هناك سلطة قضائية مستقلة في مناخ سياسي غير ديمقراطي، لأن استقلالية القضاء وإصلاح العدالة يرتبط بحرية الصحافة واستقلالية الأحزاب السياسية وفعالية البرلمان، لأن هذه العناصر داعمة بشكل أساسي لاستقلاله وإصلاح العدالة، ثم إن الإشكال يتعلق بالتحدي الثقافي، لأن إصلاح العدالة ليس قضية قوانين ومؤسسات، بل يتطلب أيضا ثقافة قضائية جديدة، تقوم على الجراة في الاجتهاد وحماية الحقوق وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون، مبرزا أن جعل الدستور أداة فعلية لخدمة إصلاح العدالة في المستقبل يقتضي أولا تعزيز وضوح وفعالية الهندسة الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية، عبر تقوية مبدأ فصل السلط وتقليص مجالات التداخل لقضاء مستقل عن السلطة التنفيذية، أي عند الحكومة فقط، وهناك إشكال كبير بين الفرق بين السلطة التنفيذية بالمعنى الفعلي، والحكومة.

كما تحدث نفس المحلل السياسي عن أهمية حماية الحقوق في الدستور بين الملك والقضاء في الفصلين 42 و117، بحيث هناك الحاجة إلى التدقيق في توزيع الاختصاصات بين الفاعلين داخل المنظومة القضائية، في ظل غياب تحديد واضح للحدود بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، إلى جانب ضرورة توضيح الإطار المؤسساتي للسياسة الجنائية، وتحديد الجهة التي تضعها، وكيف يمكن إخضاعها للمساءلة الديمقراطية إذا كانت النيابة العامة هي من ستولى تنفيذها، وعلاقتها بالمنتخبين، لأن هذا الإشكال جوهري والأمر يتعلق بسياسة عمومية موضوع التفكير حول علاقة الدستور وإصلاح العدالة، معتبرا أن الاستقلال المؤسساتي يجب أن يقابله نظام مساءلة واضح وشفاف وتعزيز الاستقلال المالي للسلطة القضائية، وتمكين المجلس الأعلى من أدوات تقييم موضوعية للأداء، ثم إرساء توازن بين استقلال القاضي وحق

رغم أن المغرب قام بالعديد من الإصلاحات على مستوى العدالة، منها: استقلالية رئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتعديل القوانين المرتبطة بالقضاء، إلا أن الإصلاحات التي حصلت لم تكن وفق تطلعات الحقوقيين والأكاديميين، الذين يرون أن القضاء ما زال يحتاج إلى استقلالية أكثر عن سلطة الدولة، بينما الإشكالية الديمقراطية لا زالت مستمرة في ظل وصاية الإدارة على الانتخابات والعملية الديمقراطية.

حسب عدد من المحللين، فإن هناك علاقة مهمة بين تكريس الديمقراطية داخل المشهد السياسي وإصلاح العدالة، بما يضمن وضع سياسة جنائية واضحة تحمي حقوق المواطنين والمكتسبات، وتعمل على استقلالية القضاء بشكل تام عن بقية السلطات الأخرى، مؤكدا على ضرورة التدقيق في توزيع الاختصاصات بين الفاعلين داخل المنظومة القضائية، في ظل غياب تحديد واضح للحدود بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، إلى جانب ضرورة توضيح الإطار المؤسساتي للسياسة الجنائية.

في هذا السياق، يرى المحلل السياسي وأستاذ القانون الدستوري، أحمد بوز، أن علاقة الدستور بالعدالة تقوم على ثلاثة أسس أساسية: الأساس الأول؛ العلاقة تتأتى من منطلق أن الدستور هو الذي يحدد موقع القضاء ضمن توازن السلط، بمعنى أنه هو الذي يحدد طبيعة القضاء كسلطة مستقلة، وهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين باقي السلطات الأخرى، وأساسا السلطة التنفيذية والتشريعية؛ فالدستور أيضا هو الذي يفترض فيه أن يعالج اختلالات العدالة باعتبارها إشكاليات بنيوية مرتبطة ببنية وهندسة السلطة، وليست مسألة إجرائية أو تقنية، وبالنسبة للأساس الثاني؛ فهو أن الدستور يضمن استقلالية القضاء واستمرارية الإصلاح، بحيث أن الاستقلال القضائي يحتاج إلى حماية دستورية وليس فقط إلى تنظيم قانوني، ويمكن أن يحصن القضاء من التدخلات والاضغوط القائمة والمفترضة، ويضمن استقرار الإصلاح وعدم خضوعه للتقلبات السياسية ولنزوات الفاعلين وإيديولوجيات ومرجعات وهواجس الفاعلين؛ أما الأساس الثالث؛ أن القضاء هو الآلية الفعلية لتفعيل الحقوق الدستورية، وحتى الدستور يجعل القاضي هو حامي الحقوق، ويكرس مقومات المحاكمة العادلة والأمن القضائي والمساواة أمام القانون، وأيضا يعزز الثقة في العدالة باعتبارها أساس الشرعية المؤسساتية، ولذلك من خلال ثلاثة عناصر، تكون العلاقة قائمة جدا بين المدخل الدستوري وإصلاح العدالة.

وبخصوص حدود استقلال السلطة القضائية وتوازن السلط، كشف الخبير الإعلامي أحمد بوز (...) أن دستور 2011 لم يحسم بشكل كامل في إمكانية فصل السلط، ويمكن القول أنه ترك الموضوع ملتصقا، ويقدمه على أنه أساس يقوم عليه النظام الدستوري والسياسي بالمغرب، فعندما نقرأ الفصل 2 على ضوء المعمار الدستوري، نجد بأن هناك تمويها والتباسا حقيقيا فيما يتعلق بفصل السلط، بدليل أن الدستور يتكلم عن أن الحكومة تمارس السلطة التنفيذية، والحال أن من يمارس السلطة التنفيذية هو من يرأس المجلس الوزاري وليس رئيس الحكومة، لذلك هناك نوع من التموه بالشكل الذي يجعل فصل السلط موضوعا معلقا، ويجعل الحياة

العلاقة بين العدالة والديمقراطية علاقة وطيدة، لها تكامل وتناسق، خاصة وأن المناخ السياسي أو الفاعل السياسي الذي يصعد عبر صناديق الاقتراع، يكون وراء وضع سياسة جنائية جديدة تمس بشكل مباشر العدالة واستقلالية القضاء، الذي يبقى الضامن الأساسي لصيانة حقوق المواطنين من جهة، والدولة من جهة أخرى..

المساطر الإدارية بما يسمح بتسريع تنفيذ البرامج دون الإخلال بقواعد الشفافية والمشروعية.

إن تحليل إشكالية الزمن السياسي والزمن الإداري يكشف عن أحد الأبعاد العميقة لصناعة القرار العمومي داخل الحقل العمومي، فالقرار السياسي يظل مرتبطا بإيقاع التنافس الديمقراطي وبالرهانات المرتبطة بالمشروعية الانتخابية، بينما يقوم الزمن الإداري على منطق الاستمرارية والتراكم المؤسسي.

غير أن فعالية السياسات العمومية لا تتحقق إلا من خلال التفاعل المتوازن بين هذين الزمنين، بحيث يتم الجمع بين سرعة القرار السياسي ودقة التنفيذ الإداري، ومن هذا المنظور، فإن التحدي الأساسي يكمن في بناء انسجام مؤسسي يسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات الديمقراطية التمثيلية ومتطلبات التدبير الإداري الفعال، بما يساهم في تعزيز جودة القرار العمومي وتحقيق التنمية على المدين المتوسط والطويل.

وتتطلب صناعة القرار العمومي تفاعلا مستمرا بين الزمن السياسي والزمن الإداري؛ فالتوجهات السياسية تحدد الأولويات والأهداف الاستراتيجية، في حين يترجمها الجهاز الإداري إلى برامج تنفيذية قابلة للتطبيق، ويتضح هنا الدور الحاسم للإدارة في إعداد السياسات، بلورة التقييم، وتحليل أثرها، إذ تعمل كحلقة وصل بين الرؤية السياسية وواقعية التنفيذ على الأرض، ويتيح هذا التفاعل تحقيق نوع من التوازن بين منطق الاستعجال المرتبط بالدورات الانتخابية، ومنطق الاستمرارية الذي يفرضه التنفيذ الإداري، لضمان فعالية السياسات العمومية.

ولا يمكن اعتبار الزمن السياسي والزمن الإداري مجالين منفصلين، بل هما بعدان متداخلان يتفاعلا باستمرار داخل الحقل العمومي، ويشكلان معا جزءا من الأزمنة الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في الفصل بين هذين الزمنين، بل في تحقيق انسجام مؤسسي يسمح بالجمع بين سرعة اتخاذ القرار السياسي ودقة التنفيذ الإداري، مع الاستفادة من التحليل والتقييم المستمر للسياسات العمومية لتصحيح المسار عند الحاجة.

تمثل السياسات العمومية الإطار الذي يربط القرار السياسي بالتنفيذ الإداري؛ فهي تشمل مراحل متعددة تبدأ بتحديد الأولويات، مروراً بتصميم البرامج، ثم التنفيذ، وأخيرا التقييم وإعادة التوجيه عند الحاجة، ومن هذا المنظور، تصبح السياسات العمومية الآلية التي تحول الرؤية السياسية إلى واقع ملموس على الأرض، حيث تعمل الإدارة على متابعة تنفيذ البرامج وتحليل النتائج، وتقديم بيانات دقيقة للفاعل السياسي تمكنه من تعديل أو تحسين التوجهات والسياسات بما يتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

يبقى مجال تنفيذ السياسات العمومية عملية دقيقة يلتقي فيها الزمن السياسي والزمن الإداري؛ فالقرار السياسي يحدد الأولويات، والإدارة تترجمها إلى برامج وخطط تنفيذية، مع مراقبة النتائج وتحليل الأثر باستخدام أدوات مثل المؤشرات الكمية والنوعية، ودراسات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، والتقارير التشغيلية، وهذا التفاعل يضمن أن السياسات العمومية قادرة على التكيف مع التغيرات، ويحقق التوازن بين منطق الاستعجال المرتبط بالدورات الانتخابية ومنطق الاستمرارية الذي يفرضه التنفيذ الإداري.

إن تحليل هذا التفاعل يكشف أن فعالية السياسات العمومية لا تتحقق إلا من خلال تنسيق متكامل بين الفاعلين السياسيين والإداريين، مع الاستفادة المستمرة من أدوات التقييم والتحليل الموضوعي للنتائج، فالزمن السياسي يوفر الشرعية والمبادرة، بينما يوفر الزمن الإداري الاستمرارية والمهارة التقنية، ومن هذا المنظور، يصبح دمج هذين البعدين شرطا أساسيا لتعزيز الحكامة العمومية، وضمان استجابة الدولة لنتائج المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة على المدين المتوسط والطويل.

دور الزمن السياسي والزمن الإداري في بلورة السياسات العمومية

يشكل عامل الزمن أحد المفاتيح التحليلية الأساسية لفهم كيفية اشتغال الحقل العمومي وصناعة القرار داخله؛ فالفعل العمومي لا يتحدد فقط عبر المؤسسات والقواعد القانونية، بل يتشكل أيضا من خلال إيقاعات زمنية مختلفة تحكم عمل الفاعلين السياسيين والإداريين. من هذا المنطلق، يبرز التمييز بين الزمن السياسي والزمن الإداري باعتباره مدخلا أساسيا لفهم ديناميات صناعة القرار السياسي والقرار العمومي المرتبط بالتنفيذ الإداري.



قد يعرفها القرار السياسي، فالإدارة توفر المعطيات التقنية والمعرفة الميدانية التي تساعد الفاعلين السياسيين على اتخاذ قرارات أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ.

التفاعل بين الزمنين داخل الحقل العمومي

لا يمكن النظر إلى الزمن السياسي والزمن الإداري باعتبارهما مجالين منفصلين داخل الحقل العمومي، بل إنهما يمثلان بعدين متداخلين يتفاعلا بشكل مستمر في عملية إنتاج القرار العمومي وتنفيذ السياسات العمومية، فالفعل العمومي في جوهره هو نتيجة لهذا التفاعل بين الأحزاب السياسية التي تحدد البرامج السياسية، وبينما الجهاز الإداري يترجم تنفيذ هذه التوجهات في إطار من الاستمرارية المؤسسية.

ومن ثم، فإن التحدي الأكبر لا يكمن في الفصل بين الزمنين، بل في تحقيق نوع من الانسجام بينهما؛ فالديمقراطية التمثيلية تفرض منطق الاستعجال المرتبط بالعملية الانتخابية وبالمساءلة السياسية، في حين تتطلب فعالية السياسات العمومية رؤية زمنية أوسع تمتد إلى المدين المتوسط والطويل، وأن تكون السياسة عمومية قابلة للقياس.

ولهذا السبب تسعى العديد من التجارب المعاصرة في تدبير الشأن العام، إلى تطوير آليات للحكامة تسمح بتحقيق هذا التوازن بين منطق الاستعجال السياسي ومتطلبات النجاعة الإدارية، ويشمل ذلك تعزيز التنسيق بين الفاعلين السياسيين والإداريين، وتطوير أدوات التخطيط الاستراتيجي، وتبسيط

أكثر فعالية للسياسات العمومية، كما تمكن الإدارة من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية بشكل تدريجي ومنظم.

وفي هذا الإطار، تشكل الأطر الإدارية دورا مهما في تبسيط المساطر الإدارية وفي توفير المعطيات التقنية التي تساعد على بلورة السياسات العمومية وتنفيذها، كما تساهم هذه الأطر في استيعاب التوجهات السياسية وتحويلها إلى برامج ومشاريع قابلة للتطبيق، مع احترام الضوابط القانونية والتنظيمية التي تؤطر العمل الإداري.

الزمن وصناعة القرار العمومي

لا يمكن فهم صناعة القرار العمومي بمعزل عن التفاعل بين الزمن السياسي والزمن الإداري؛ فالقرار السياسي يشكل نقطة الانطلاق في تحديد التوجهات الاستراتيجية والسياسات العمومية، غير أن هذا القرار يظل في حاجة إلى الجهاز الإداري الذي يتولى ترجمته إلى إجراءات عملية وبرامج قابلة للتنفيذ.

وفي هذه السيرة، يبرز التفاوت بين الإيقاع السريع الذي يميز القرار السياسي والإيقاع الأكثر تدرجا الذي يميز التنفيذ الإداري، فالفاعل السياسي يعمل غالبا تحت ضغط الزمن المرتبط بالاستحقاقات الانتخابية وبالمتطلبات المجتمعية، في حين تعتمد الإدارة العمومية على مسار مؤسسي قائم وأكثر استقرارا يهدف إلى ضمان تنفيذ السياسات العمومية.

ومن هنا تبرز أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب المتراكمة داخل الإدارة العمومية، خاصة في سياقات الضغط الزمني التي



مراد علوي

يندرج هذا النقاش ضمن مجالات البحث المرتبطة بالعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، حيث ينظر الباحثون إلى الزمن باعتباره عاملا بنيويا يؤثر في طبيعة الفعل العمومي وفي سيرة إنتاج السياسات العمومية.

الزمن السياسي وصناعة القرار السياسي

يتميز الزمن السياسي بكونه زمنا محددا زمنيا وغير مستقر، إذ يرتبط أساسا بإيقاع الحياة السياسية وبالعملية الانتخابية التي تمنح الفاعلين السياسيين شرعيتهم التمثيلية لفترة محددة؛ فالممارسة السياسية في إطار الديمقراطية التمثيلية، تقوم على ولاية انتخابية محددة مقرونة بعامل زمني، وهو ما يجعل الفاعلين السياسيين يتحركون داخل أفق زمني محدود نسبيا.

في هذا السياق، يصبح الفاعل السياسي مطالبا بتقديم برامج سياسية أو بلورة سياسات عمومية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة خلال مدة زمنية قصيرة، فالمشروعية السياسية لا تتحدد فقط بمدى جودة الخطاب السياسي، بل أيضا بقدرة الفاعلين السياسيين على إظهار فعالية أدائهم خلال الفترة التي تفصل بين استحقاق انتخابي وآخر.

ولهذا السبب غالبا ما يتسم القرار السياسي بطابع الاستعجال والضغط، إذ يجد الفاعل السياسي نفسه مطالبا بالاستجابة السريعة للمطالب المجتمعية، والعمل على إعداد برامج وسياسات عمومية واضحة تستجيب لتطلعات المواطنين، كما أن الرأي العام ووسائل الإعلام يساهمان بدورهما في تكثيف هذا الضغط الزمني، مما يجعل الفعل السياسي في كثير من الأحيان محكوما بمنطق السرعة في التدبير السياسي.

غير أن هذه الدينامية قد تؤدي أحيانا إلى انحصار الممارسة السياسية في أفق قصير المدى، حيث يتم التركيز على السياسات التي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في فترة زمنية محدودة، وهو ما قد يحجب القدرة على التفكير في السياسات العمومية ذات الأثر الطويل المدى.

الزمن الإداري وتنفيذ السياسات العمومية

في المقابل، يتميز الزمن الإداري بإيقاع مختلف، يقوم أساسا على منطق الاستمرارية والتدرج؛ فالإدارة العمومية تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسات العمومية، وفي ضمان استمرارية المرافق العامة، وهي وظيفة تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود الزمنية للحكومات أو المجالس المنتخبة.

فالإدارة لا ترتبط بالاستحقاقات الانتخابية، بل تعمل ضمن إطار مؤسسي يضمن استقرار عمل الدولة واستمرار تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، ولهذا السبب يعتمد العمل الإداري على منظومة من القواعد القانونية والمساطر التنظيمية التي تهدف إلى ضمان النجاعة والشفافية في تدبير الشأن العام.

كما يتميز الزمن الإداري بطابعه التراكمي، إذ تعتمد الإدارة العمومية في عملها على خبرات وتجارب متراكمة عبر الزمن، وتسمح هذه الخبرة المؤسسية بتطوير آليات تنفيذ

الأسبوع الرياضي

المغرب يرد على «الكاف»
بثورة لمحاربة الفساد

في مسعى جاد نحو طي صفحة التخطي والأحداث المثيرة للجدل التي شابت المحطات السابقة، وإعادة ضبط بوصلة المنافسة القارية الأبرز نحو مسار من الشفافية والاحترافية. وتجسيدا لهذه الرؤية الإصلاحية، رفع رئيس «الكاف» لواء سياسة «صفر تسامح» في مواجهة

في خطوة استباقية تعكس إرادة حقيقية للتغيير، تحول نهائي كأس أمم إفريقيا 2025 إلى نقطة انطلاق لـ «ثورة مؤسساتية» داخل أروقة الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، بعدما أقر المكتب التنفيذي للاتحاد حزمة من التعديلات الجوهرية غير المسبوقة على لائحته الأساسية،

كافة أشكال الفساد والتجاوزات، ولم تقتصر هذه الخطوة التطهيرية على التصريحات، بل ترجمت عمليا عبر الاستعانة بنخبة من الخبراء الدوليين، لإعادة صياغة النصوص القانونية وملاءمتها مع أرقى المعايير العالمية، بما يضمن إرساء منظومة حكام صارمة تقطع الطريق أمام أي ممارسات تنظيمية أو إدارية نسيء لسمعة الكرة الإفريقية.

وعلى الصعيد الميداني، وضعت التعديلات الجديدة أداء التحكيم تحت المجهر، باعتباره العصب الحساس لنجاح أي تظاهرة كروية، حيث وجه «الكاف» بوصلته نحو تطوير وتعزيز استخدام تقنية «الفار» استجابة للانتقادات اللاذعة التي طالتها في النسخ الماضية، مؤكدا أن استعادة ثقة الجماهير والمنتخبات تمر حتما عبر صافرة نزيهة، وتقنية دقيقة لا تترك مجالا للشك أو التأويل.

كما شكل تحصين المنظومة القضائية داخل «الكاف» حجر الزاوية في هذا المشروع الطموح، إذ ركزت الإصلاحات الهيكلية على تجريد اللجان القضائية، وتحديد لجان التأديب والاستئناف، من أي تأثيرات خارجية، لضمان استقلاليتها التامة، ولتحقيق هذه الغاية، ألزم الاتحاد بالاعتماد الحصري على كفاءات قانونية رفيعة المستوى من قضاة ومحامين متمرسين، مما يضيف حصانة قانونية ومصداقية مطلقة على القرارات الصادرة.

وتأتي هذه الإصلاحات الجوهرية، نتيجة الأعمال التخريبية التي قامت بها الجماهير السخائية، والأفعال التي ارتكبتها لاعبو أسود التيرانغا، لتتجاوز مجرد مراجعة القوانين وتؤسس لعقيدة رياضية جديدة في الفارة السمر، وهي رسالة واضحة مفادها أن الكرة الإفريقية باتت عازمة على تطهير بيتها الداخلي وترسيخ مبادئ العدالة، لتكون النسخة المغربية المقبلة ليس فقط عرسا كرويا مبهرا، بل شهادة ميلاد فعلية لـ «كاف» جديد أكثر نزاهة وشفافية.

اليوم العالمي للرياضة.. فكرة قيدوم الإعلام الرياضي: كمال لحلو

كانت وراء هذه الفكرة الوجيهة في شخص قيدوم الإعلاميين الرياضيين، الأستاذ كمال لحلو، العضو النشط والبارز في اللجنة الأولمبية الدولية. صاحب الفكرة يؤكد دائما أن الرياضة المغربية حققت أشواطاً مهمة في التقدم والتطور، وأحرزت مكتسبات جديدة بفضل التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، الذي جعل من الرياضة

تحتفل الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للرياضة من أجل التنمية والسلام في 6 أبريل من كل عام، بناء على قرار الجمعية العامة الصادر في 23 غشت 2013، وذلك بعد أن أعلنت مسبقا الاحتفال به سنة 2015، باعتباره يوما دوليا للرياضة والتربية البدنية، وذلك للتأكيد على دور الرياضة كوسيلة لتعزيز السلم والتنمية، وتشجيعها على قيم التسامح والاحترام. كلما حل يوم 6 أبريل إلا وننتذكر بكل افتخار أن المملكة المغربية

مجالا فعلا، وما النتائج المبهرة التي حققها المنتخب المغربي في مونديال قطر ووصوله إلى المربع الذهبي، والتألق اللافت للمنتخب الأولمبي في أولمبياد باريس 2024، بالإضافة إلى الحضور الوازن للعديد من الرياضيين في مختلف الرياضات، لدليل قاطع على الاهتمام الكبير لجلالته بهذا القطاع الحيوي، لذا يرى كمال لحلو أن الواجب وحس الوطن يفرضان على الجميع مواصلة العمل وجعل يوم 6 أبريل محطة بارزة من أجل الوقوف على حصيلتنا الرياضية وما تحققت في هذا المجال رفقة الفاعلين ومحبي الرياضة الوطنية، خاصة وأن مملكتنا مقلبة على تنظيم تظاهرات دولية، أهمها مونديال 2030.

الوجه المظلم للجامعات الرياضية بالمغرب

تعيش المنظومة الرياضية الوطنية مفارقة صارخة؛ ففي الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى ترسيخ حكام مؤسساتية تواكب طموحاتها الكبرى، تصر فئة من رؤساء الجامعات الرياضية على احتكار المشهد وتأييد وجودها في كراسي المسؤولية. هذا «الاستيطان» الإداري، الذي يمتد لولايات تفوق الثماني سنوات وتصل أحيانا إلى خمس حقبة متتالية، يمثل تمردا صريحا على روح ومنطوق القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

ولم تعد هذه التجاوزات مجرد اختلالات مسطرية عابرة، بل تحولت إلى عقيدة تسييرية ممنهجة تصدر حق التغيير وتحول مؤسسات رياضية عمومية إلى «ضيعات خاصة» مغلقة على مقاس مسيرتها، ولضمان هذا البقاء غير الشرعي، يعمد هؤلاء المسؤولون إلى تعطيل الآليات الرقابية وتجميد الجموع العامة، أو هندستها بطرق ملتوية تعتمد على جماعات تفقد للشرعية القانونية لخلق أغليات وهمية، وهذا السلوك الاستحواذي، الذي يقاتل على تراخي سلطة الوصاية وضعف المراقبة البعيدة، يفرغ القوانين الإصلاحية من محتواها، ويجعل من الهياكل التقريرية مجرد غطاء لتفريغ قرارات تخدم مصالح شبكات مستفيدة من هذا «الربح المؤسساتي».

وتتكشف فداحة هذا العبث الإداري حين يُوضع الإنجاز التقني تحت مجهر التقييم، حيث تبرز جامعات السباحة، الدراجات النارية، الهوكي والهوكي على الجليد، والمصارعة.. كنماذج صارخة للإفلاس الرياضي الشامل؛ فالقاسم المشترك بين هذه الهيئات ليس سوى العقم التنافسي، وتواضع النتائج، والعجز الهيكلي عن إرساء بطولات وطنية حقيقية ومستدامة، وهنا تطفو إلى السطح مفارقة مستفزة: كيف لمسؤولين عجزوا لسنوات طوال عن تطوير قواعد الممارسة أو تحقيق أي إشعاع خارجي، أن يستميتوا في البقاء على رأس جامعات مشلولة؟

إنها معادلة مقبولة تعكس غيابا تاما لثقافة الاستقالة، وتكريسا لنهج يكافئ الفشل التنظيمي. أمام هذا النزيف المستمر، لم يعد مقبولا الاكتفاء بحلول ترقيعية أو فرض جموع عامة شكلية تعيد إنتاج نفس الوجوه بتخريجات قانونية معيبة، كما أن استئصال هذا الخلل البنيوي يتطلب تدخلا جراحيا حازما من طرف الأجهزة العليا للرقابة المالية، لافتتاح مسارات الدعم العمومي والمنح السنوية التي تضخها الوزارة في صناديق هذه الجامعات، للوقوف على أوجه صرفها في ظل غياب أي مردودية رياضية، لأن المرحلة تقتضي تفعللا صارما للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، لتوجيه رسالة قاطعة مفادها أن كراسي الجامعات هي تكليف وطني مؤقت لخدمة الأبطال، وليست صكوكا ملكية تمنح الحصانة لتبديد المال العام.

بلقشور.. حين يعوض العبث التسيير المؤسساتي

غياب التنسيق الاستباقي، أقدمت العصابة برمجة قمتين كرويتين في نفس اليوم وبالعاصمة الرباط، الأولى تجمع الجيش الملكي بالدفاع الحسني الجديدي، والثانية الفتح الرياضي بالوداد. هذا العبث التنظيمي استغفر السلطات المحلية التي سارعت للتدخل الحازم، فإرضاء على العصابة تغيير موعد إحدى المواجهتين لتفادي أي انفلات أمني أو أعمال شغب قد تندلع نتيجة التقاطع الجماهيري، في مشهد يؤكد فقدان العصابة للبوصلية التنظيمية.

والى جانب النزيف التنظيمي، تظل «الأفة التحكيمية» الجرح الغائر الذي يفضح هشاشة المنظومة؛ فرغم الاعتماد على تقنية «الفار» تواصلت القرارات العكسية والمثيرة للجدل لتشعل شرارة الغضب، كما حدث في مباريات الرجاء واتحاد طنجة واتحاد يعقوب المنصور، وقد بلغت الأزمة ذروتها مع توقف خمسة حكام دفعة واحدة وإصدار غالبية الأندية لبيانات تنديد رسمية، مما يضع القائمين على الشأن الكروي أمام حتمية الاستجابة العاجلة لمطالب الفاعلين الرياضيين، بإقرار إصلاح جذري للقطاع، يركز على التكوين الصارم، وتفعيل مبدأ المحاسبة والشفافية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعة البطولة.

العصابة فرض إجراء مباريات الجولتين العاشرة والحادية عشر تزامنا مع فترة التوقف الدولي؛ هذا القرار الارتجالي اصطدم بجدار الرفض القاطع من أندية وأزنة، كالوداد الرياضي والجيش الملكي، دفاعا عن حقها في الاستفادة من لاعبيها الدوليين، وفي محاولة للهروب إلى الأمام، أصدرت العصابة بلاغا يلقي باللأئمة على الأندية، مدعية تراجعها عن موافقة مسبقة، وهو ما زاد من طينة التسيير بلة، واغرق منافسات القسمين الأول والثاني في دوامة من التعديلات المزاجية، تقديمًا وتأخيرًا، والتي تضرب مبدأ تكافؤ الفرص.

ولم تقف تداعيات هذا القصور المؤسساتي عند حدود التلاسن عبر البلاغات، بل كادت أن تعصف بالسلم الرياضي لولا تدخل الجهات الأمنية؛ ففي سابقة تكشف

تعيش العصابة الوطنية لكرة القدم، تحت قيادة عبد السلام بلقشور، على وقع أزمة هيكليّة عميقة خلال الموسم الكروي الحالي (2025-2026)، جعلت مصداقية البطولة الوطنية على المحك؛ فلم يعد الأمر يقتصر على هفوات عابرة، بل تحول إلى مسلسل متواصل من التخطيطات التي شملت ارتباكاً حاداً في البرمجة، وأزمة تحكيمية مستفحلة، ناهيك عن ضبابية في تدبير ملفات حيوية، كالتأمين والمنظومة الصحية، هذا الوضع المتأزم فتح جبهات متعددة من الاحتجاجات اليومية التي تنزعها الأندية والمدربون والجماهير، محذرة من انهيار المنظومة الكروية في ظل غياب رؤية تسييرية واضحة.

وتجلت أبرز صور هذا العبث الإداري في «عشوائية» البرمجة، التي أربكت حسابات الفرق، خاصة حين حاولت

ملحمة رياضية
في قلب الصحراء

ملحمة رياضية في قلب الصحراء يجسدها ماراطون الرمال في نسخته الاستثنائية لأبريل 2026، محولا رمال المغرب إلى أعظم مسرح عالمي لسباقات التحمل، واحتفاء بعامه الأربعين، يطوي السباق مسارا بدأ بـ 23 مغامرة ليحتضن اليوم 1500 عداء من 62 جنسية، جاؤوا لتحدي قسوة الطبيعة عبر 270 كيلومترا بنظام الاكتفاء الذاتي. ولتخليد هذه الحقبة، تفرض الدورة سابقة تاريخية بإدراج مرحلة قاهرة تمتد لـ 100 كيلومتر متواصلة، في اختبار غير مسبوق لأقصى حدود الصمود البدني والذهني، مما يرسخ مكانة الحدث كنبلة لنجوم «الآلتر ترايل»، ويؤكد الإشعاع الرياضي المتنامي للمملكة دوليا.





واجب ومفخرة وطنية مع اكتساب لخبرات مهنية



www.tajnid.ma

التسجيل مفتوح لغاية 30 أبريل
أمام الشباب من 19 إلى 25 سنة



بنشماش في اليمين إلى
جانب الهمة والبقية معروفة،
مرورا بإلياس العماري (...)

أزمة الوساطة تتفاقم والسياسيون يتطلعون للفوز بالانتخابات

خطير.. رجال الدولة ينبهون إلى خطر الأحزاب على النظام

والتي تنبه إلى الخطر المحدق بتجربة «الدولة المغربية ككل»؟ ماذا ننتظر عندما نجد واحدا من رجال الدولة (بغض النظر عما يمكن أن يقال)، سبق له أن ترأس مؤسسة لها وزنها الكبير في الترتيب البروتوكولي، وهو حكيم بنشماش، الرئيس السابق لمجلس المستشارين، هذا الأخير رفع رسائل ضخمة إلى من يهمهم الأمر، آخرها رسالة اختار نشرها عبر صفحات «الأسبوع» تحت عنوان: «إلى متى يتوجب على الدولة أن تتحمل كلفة أعطال السياسة وأمراض الوساطة»؟

هناك شبه إجماع لدى النخب بأن الأحزاب السياسية، وكافة آليات الوساطة، تعيش أزمة، بل إن تفاقم الوضع جعل الملك محمد السادس ينبه إلى هذا الخلل الواضح للعيان، أمام كتلة سياسية انتهائية، تقتسم المناصب والمكاسب دون حسيب ولا رقيب، وبعبدا عن الشارع (...). ولا شك أن الأمر يجب أن يؤخذ على محمل الجد عندما يصدر هذا التنبيه على لسان مؤسسات عمومية، والأخطر من هذا كله، ماذا تنتظر الدولة لتتحرك بعد أن تواترت تقارير «رجال الدولة»

إعداد: سعيد الريحاني

يفهمها إلا رجال الدولة؛ فالزمن السيادي هو عمر الدولة نفسها، ولكن العبارة استعملت بشكل غامض لغاية في نفس يعقوب (...).

إلى هنا يطرح السؤال: هل فقد الأمل في «الإصلاح الذاتي للأحزاب»؟ فيكون الجواب على لسان المصدر نفسه صادما: ((يبدو الرهان على الإصلاح الذاتي الحزبي رهانا ضعيفا إلى حد بعيد.. ليس فقط لأن الإرادة غير ظاهرة، بل لأن البنية نفسها لا تدفع إليه، فالأحزاب مطالبة بإصلاح نفسها عبر الآليات ذاتها التي أنتجت أعطابها: منطق الزعامة، وشبكات التموضع، وهشاشة الديمقراطية الداخلية، وفق الأجهزة الفكرية، وضعف

المعنى، على أهمية كل ذلك، لقد أصبحت، في جانب منها، مشكلة ذات كلفة سيادية مباشرة على الدولة والمجتمع معا، ذلك أن الأحزاب حين تمسك بالقرار العمومي في الحكومة والبرلمان، وفي المختبر الإداري والترابي، ولا ترتقي إلى مستوى الرهانات الوطنية والدولية المصيرية، فهي لا تعطل نفسها فقط، وإنما تستنزف طاقة المجتمع ومعها الزمن السيادي للدولة، وتبطل حركتهما، وتحول جزء من الفرصة التاريخية المتاحة إلى فرصة مهدورة)).

للتوقف عند خطورة ما ينبه إليه بنشماش، يكفي الوقوف على حديث عن «الزمن السيادي» وهي إشارة قوية لا

فقط بلغة التوازنات المعتادة، بل بلغة المسؤولية المواطنة؛ فالسؤال الذي يفرض نفسه اليوم لم يعد: هل تعيش الأحزاب أزمة، أو من يتحمل مسؤولية ما انتهى إليه حالها؟ بل: هل يتوجب على الدولة أن تستمر في تحمل كلفة أعطال السياسة وأمراض الوساطة الحزبية حين تمسك بالقرار العمومي وتدبر الشأن الوطني؟.. هكذا يتحدث بنشماش، وهو بالمناسبة أستاذ جامعي، ما يعطي لكلامه قيمة أكاديمية وعلمية (...). قبل أن يضيف بوضوح كبير أن ((المعضلة الحزبية في المغرب لم تعد مجرد أزمة وساطة، أو تراجع ثقة، أو ضعف تأطير، أو عجز عن إنتاج

ليس هناك أدنى مشكل في عنوان الورقة، بل إن خطورة «التقرير» تكمن فيما تضمنه من معطيات، وتساؤلات، ولئن يجادل في قيمة صاحب النص، عليه أن يعرف أن حكيم بنشماش وصل إلى مستوى أمين عام أحد أهم الأحزاب السياسية، قبل الإطاحة به في حسابات نفذت بين محور مراكش والجديدة (...). والأمانة العامة في الأحزاب الكبرى لا تمنح إلا لرجال الدولة، باستثناء الأحزاب الصغيرة التي قد تحكمها حسابات أصغر من حسابات الدولة (...). فد((المسألة اليوم لم تعد تقبل المجاملة ولا التخفيف اللفظي: المغرب يوجد أمام لحظة دقيقة، ولحظة كهذه لا تقرأ

تحليل إخباري



مظاهرات «جيل زد»

((المسألة اليوم لم تعد تقبل المجاملة ولا التخفيف اللفظي: المغرب يوجد أمام لحظة دقيقة، ولحظة كهذه لا تُقرأ فقط بلغة التوازنات المعتادة، بل بلغة المسؤولية المواطنة؛ فالسؤال الذي يفرض نفسه اليوم لم يعد: هل تعيش الأحزاب أزمة، أو من يتحمل مسؤولية ما انتهى إليه حالها؟ بل: هل يتوجب على الدولة أن تستمر في تحمل كلفة أعطال السياسة وأمراض الوساطة الحزبية حين تمسك بالقرار العمومي وتدبر الشأن الوطني؟)). هكذا يتحدث بنشماش، وهو بالمناسبة أستاذ جامعي، ما يعطي لكلامه قيمة أكاديمية وعلمية (..)، قبل أن يضيف بوضوح كبير أن ((المعضلة الحزبية في المغرب لم تعد مجرد أزمة وساطة، أو تراجع ثقة، أو ضعف تأطير، أو عجز عن إنتاج المعنى، على أهمية كل ذلك، لقد أصبحت، في جانب منها، مشكلة ذات كلفة سيادية مباشرة على الدولة والمجتمع معا، ذلك أن الأحزاب حين تمسك بالقرار العمومي في الحكومة والبرلمان، وفي المختبر الإداري والترابي، ولا ترتقي إلى مستوى الرهانات الوطنية والدولية المصيرية، فهي لا تعطل نفسها فقط، وإنما تستنزف طاقة المجتمع ومعها الزمن السيادي للدولة، وتبطل حركتهما، وتحول جزءاً من الفرصة التاريخية المتاحة إلى فرصة مهدورة)).

■ وثالثها؛ أن المغرب نفسه، بالرغم من الجهد الجبار الذي بذل، ما يزال شديد الانكشاف طاقياً؛ فاعتماده البنيوي على الواردات الطاقية يجعل أي اضطراب كبير في الممرات أو الأسعار، لا يبقى حدثاً خارجياً محايداً، بل يتحول مباشرة إلى ضغط على الحسابات الخارجية، وعلى كلفة الإنتاج، وعلى القدرة الشرائية، وربما، إذا طال أمد الصدمة، على كلفة التمويل وهوامش المناورة الاقتصادية نفسها، فصحيح أن الدولة ما تزال تملك من الأدوات والاحتياطات ما يتيح امتصاص الصدمات القصيرة ويمنع الانزلاق الفوري إلى وضع غير مضبوط، لكن ذلك لا يغير أصل المشكل؛ الهشاشة الطاقية قائمة، وهي تجعل الزمن المتاح للتكيف أضيق مما يبدو، ومن هنا يصبح الانتقال الطاقى، وتعميق السيادة في هذا المجال، كما في مجالات أخرى ذات صلة، ليس فقط خياراً تنموياً أو بيئياً، بل خياراً سيادياً بامتياز.

إذا جمعنا هذه المستويات الثلاث معا، اتضح دقة وخطورة اللحظة التي تجتازها بلادنا؛ فالمغرب ليس أمام ترف سياسي، بل أمام امتحان تاريخي مزدوج؛ من جهة، أفق سيادي يقترب من فرض الحكم الذاتي في ملف الصحراء، بما يفرضه من جاهزية عالية للدولة والمجتمع والمؤسسات، ومن جهة ثانية، عالم مضطرب أعاد

زمن الاختناقات الاستراتيجية؛ فالوكالة الدولية للطاقة تؤكد أن مضيق هرمز عبره في سنة 2025 نحو 20 مليون برميل يوميا من النفط والمنتجات النفطية، أي نحو ربع تجارة النفط المنقول بحراً، وأن 80% من هذه التدفقات، تتجه إلى آسيا، مع محدودية البدائل المتاحة لتجاوز المضيق، وتؤكد أيضا أن إغلاقاً مطولاً ستكون له آثار ضخمة على النفط والغاز معا، لأن المضيق تمر عبره أيضا نحو 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، وبعبارة أخرى: الحرب المستعرة لا تقدم فقط درساً عسكرياً، بل تعيد تعريف الطاقة باعتبارها مسألة أمن قومي مباشر يمس بلادنا في الصميم.

الوطني على قاعدة جبهة داخلية أكثر تماسكاً وثقة ونجاعة بما يعنيه ذلك من قدرة على الحسم في ملفات الشفافية، ومحاربة للفساد، وإنهاء لتضارب المصالح، وتحسين لنجاعة السياسات العمومية، وتقوية للعدالة الاجتماعية والمجالية، وبين ما هو مرتبط بإنصاج شروط إنجاز انتقال جذري، صار يلوح في الأفق، في موقع الدولة نفسها؛ من الدولة المدبرة للتوازنات في الإقليم، إلى الدولة المصممة للمعادلات في الفضاء الإفريقي والأطلسي.

■ ثانيها؛ أن دروس الحرب المستمرة على إيران، في امتداداتها المتشعبة، تعيد التذكير، بعنف، بأن العالم عاد إلى

صناعة النخب التنفيذية، ومقاومة مستميتة تبديها ذهنية الربيع والغنيمية المتجذرة في مفاصلها.. وفي مثل هذه البنية لا يولد الإصلاح من الداخل غالباً، بل يولد الاكتفاء بإعادة الترميم داخل الاستمرار وتحت سقف النمط نفسه.. تلك واحدة من تجارب شخصية عشتها من الداخل وفي معمعة تحمل المسؤولية الحزبية، التي قد يأتي أوان التفصيل فيها ذات يوم)).

تبعاً لما سبق، وفي ظل الأعطاب المزمنة، التي تعاني منها الأحزاب السياسية، يغدو السؤال مطروحاً من جديد عن جدوى الانتخابات، ما إذا لم تنتج أليات وساطة حقيقية (..)، وهاته معضلة أخرى ينبه إليها الرئيس السابق لمجلس المستشارين (المرجو الثاني في القراءة)؛ فد (الانتخابات التشريعية المقبلة حدد لها يوم 23 شتنبر 2026، وهذا الأفق الزمني لا يسمح، عملياً، بأي إصلاح حزبي عميق قبل الاقتراع، لذلك، فإن التوقع الأقرب إلى الواقعية ليس أن تنتج الانتخابات قطيعة بنيوية مع الأعطاب الحالية، بل أن تعيد، بدرجات متفاوتة وبصيغ مختلفة، إنتاج المشهد نفسه، حتى لو تبدلت المراتب والتحالفات، والخطر ليس فقط في إعادة الإنتاج، بل في أن هذا التكرار سيقع في ظرف دولي أشد حساسية وضغطاً من أي وقت مضى.. هذا الظرف الدولي الضاغط لا يرتبط فقط بإعادة تشكيل النظام الدولي على نحو عام، بل أيضاً بثلاث استحقاقات كبرى تمس المغرب بصورة مباشرة..)).

الاستحقاقات الثلاث المرتبطة بنتائج الانتخابات المقبلة - حسب بنشماش - تتوزع كما يلي:

■ أولها؛ أن المغرب يقترب أكثر من أي وقت مضى، من ترجيح أفق الحكم الذاتي بوصفه الحل الواقعي والجاد للنزاع المفتعل حول الصحراء، وعلى الرغم من عدم وجود معطيات دقيقة وموثقة عن مال المفاوضات الجارية - برعاية أمريكية وأمنية وبدعم ملعن من قوى دولية وازنة تنتصر للحكم الذاتي - فإن المؤشرات التي تتوالى بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797، وتتعزز أكثر في سياق ما يتم رصده من معطيات مرتبطة بالمفاوضات الجارية، جميعها تعني أن المغرب يتحرك داخل دينامية دولية ترجح سيناريو حل الحكم الذاتي أكثر من السابق، ومن ثم فإن التحدي المقبل لم يعد فقط كسب الاعترافات وحشد الدعم، بل الاستعداد السياسي والمؤسساتي والتنموي لما يفرضه هذا الأفق من مسؤوليات واستحقاقات جديدة.

وفي ارتباط بهذه الاستحقاق المصيري، ربما يتوجب هنا أن نميز - من الناحية الإجرائية فقط - بين ما يستوجب الاستحقاق من ترتيبات سياسية ومؤسسية لاستيعاب جهة الحكم الذاتي في المعمار المؤسساتي

السؤال الحقيقي هو: هل يجوز أن يبقى جزء من الزمن الوطني رهينة أحزاب معطوبة ثبت أنها عاجزة عن إصلاح نفسها، وثبت أيضاً أنها لم تقو - وهي في موقع القرار الحكومي المدعوم بأغلبية برلمانية مريحة وحصة أسد في الجماعات الترابية - على تجسير الفجوة بين رؤية مرجعية ومشروع واضح تحمله الدولة في مستوياتها العليا، وبين وسائل عاجزة عن حملها وتنزيلها في مستويات التنفيذ والترجمة والعيش اليومي للمواطن؟

تحليل إخباري



الطاقة والممرات والمرونة الاستراتيجية إلى صدارة الأولويات. وفي مثل هذه اللحظة، لا يصبح السؤال المطروح: هل تعيش الأحزاب أزمة؟ وهل ترقى حصيلة تدبيرها لشؤون الوطن في الحكومة والبرلمان والإدارة والجماعات إلى الحد المعقول؟ فالجواب عن ذلك صار بديها ومعروفا، ولسنا نحن من يطلق هنا أحكاما انطباعية، بل إن المؤسسات الوطنية والدستورية نفسها ما انفكت تقول ذلك.

ولذلك، فالسؤال الحقيقي هو: هل يجوز أن يبقى جزء من الزمن الوطني رهينة أحزاب معطوبة ثبت أنها عاجزة عن إصلاح نفسها، وثبت أيضا أنها لم تقو - وهي في موقع القرار الحكومي المدعوم بأغلبية برلمانية مريحة وحصة أسد في الجماعات الترابية - على تجسير الفجوة بين رؤية مرجعية ومشروع واضح تحمله الدولة في مستوياتها العليا، وبين وسائل عاجزة عن حملها وتنزيلها في مستويات التنفيذ والترجمة والعيش اليومي للمواطن؟ (المصدر: كافة الفقرات سالفة الذكر مأخوذة من مقال حكيم بنشماش، ينشر كاملا في الموقع الإلكتروني لجريدة الأسبوع الصحفي). إن كلفة أعطاب الأحزاب لم تعد تقبل التأجيل.. وأهم الأسباب هو ملف الصحراء؛ وإذا ((نطرح هذا السؤال مجددا، لأن كلفة الخلل الحزبي عندما تبلغ هذا الحد، يصبح من غير الوارد أن تستمر الدولة في امتصاص الأعطاب إلى ما لا نهاية، لأن ما كان في السابق عبئا سياسيا جرى تدبيره بالطريقة التي نعرفها جميعا، صار اليوم عبئا سياديا يمتص طاقة المنعطف المطلوب، ولأن هذه الكلفة صارت تدفع اليوم داخل زمن لم يعد محايدا؛ فالدولة لا تتحرك في فراغ زمني مفتوح، ولا في إيقاع يسمح بترحيل الاختلالات من محطة إلى أخرى من دون ثمن متزايد، بل نحن أمام زمن سيادي ضاغط؛ زمن تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية، وتثقل فيه رهانات الماء والطاقة والغذاء، ويقترّب فيه ملف الصحراء من مرحلة أكثر حسما بما تفرضه من استحقاقات جديدة، وتتعاظم فيه الحاجة إلى جبهة داخلية متماسكة، وإلى مؤسسات سريعة، وإلى وسائل قادرة على حمل المشروع لا تعطيله، وفي مثل هذا الزمن، لا تعود أعطال السياسة وأعطاب الوساطة مجرد خلل في الأداء، بل تتحول إلى استهلاك مباشر من رصيد الدولة الاستراتيجي؛ فكل مرة تضطر فيها الدولة إلى تعويض ببطء الحامل السياسي أو ضعف الوساطة، فهي لا تدفع فقط كلفة إدارية أو تدبيرية، بل تدفع أيضا من زمنها السيادي نفسه، أي من قدرتها على التركيز، والحسم، والتحويل السريع لأولوياتها إلى أثر، ومن هنا تكتسب المسألة طابعها الاستعجالي الحقيقي.. وبالتالي فالسؤال لم يعد فقط: إلى متى ستتحمل الدولة كلفة الأعطاب؟ بل كم من الزمن السيادي تستطيع أن تنفقه بعد في تحملها؟)).

لا يكتفي بنشماش، الذي خبر السياسة من موقع الحزب والمؤسسات العمومية، والمنخب الحزبي في دائرة يعقوب المنصور (...)، بالتشخيص الذي سبق، بل إنه يدعو إلى إجراء «عملية جراحية سيادية تحت سقف الدستور»، ويقصد بها دون زيادة ولا نقصان: ((تفعيل المنطق العميق للدستور من أجل إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة الاستراتيجية، التي قد يكون من الأنسب أن نعرفها، بالنظر للتحديات التي يفرضها السياق الدولي الراهن، بـ«دولة المهمة» L'Etat mission في علاقتها بالحكومة، والأحزاب، والبرلمان، على نحو يمنع أعطاب الوساطة وما تنتجه من سياسة سياسية من تعطيل

يشرح بنشماش أفكاره السابقة قائلا: في اعتقادي، لا يكفي اليوم أن نقول إن الأحزاب ضعيفة، ولا أن نكرر الدعوة إلى إصلاحها، فالمطلوب هو الانتقال من خطاب الإصلاح إلى قرار مؤسسي حاسم: أن لا تبقى الشرعية الانتخابية وحدها كافية لتولي القرار العمومي، وأن لا تبقى الكفاءة خارج المساءلة السياسية، وأن لا تبقى الدولة مضطرة، في كل مرة، إلى حمل عبء الرؤية وعبء التنفيذ وعبء التصحيح وعبء تعويض الوساطة المريضة في آن واحد.. ذلك هو معنى الجراحة السيادية تحت سقف الدستور: لا استثناء على الشرعية، بل إنفاذا أعمق لها؛ لا استئصالا للسياسة، بل استئصالا للأورام التي نمت داخلها؛ لا تعليقاً للتعددية، بل ربطها أخيرا بالجدوى..

إن المغرب، وهو يقترّب من أفق جديد في ملف الصحراء، ويقرأ بعين مفتوحة دروس الحرب والطاقة والاختناق الاستراتيجي، لا يحتاج إلى مزيد من الانتظار، بل يحتاج إلى شجاعة مؤسساتية وسياسية تجعل من هذه اللحظة فرصة لإعادة ترتيب أدواته، حتى لا يتحول طموح الدولة إلى سقف أعلى من قدرة وسائطها على الحمل والتنفيذ

أصل 78 برنامجا واتفاقية جرى فحصها، لم يُستكمل سوى 32 برنامجا فقط، أي ما يعادل 41 %، بينما بقي 46 برنامجا، أي 59 %، غير منتهية، بسبب ضعف التنسيق القبلي، وتأخر الدراسات، وعدم تعبئة العقار في الوقت المناسب، وتفاوت القدرات التدبيرية، ونقائص في قيادة التنفيذ والتتبع.. وهذا يؤكد أن المشكلة لا تكمن، في كثير من الأحيان، في غياب القرار أو التوجيه، بل في تعثر ترجمته داخل السلسلة الحكومية والإدارية والترابية.

- ثانيا: تحويل الحكومة فعلا إلى جهاز إنجاز؛ وهو مفصل يقتضي هو الآخر أعلى درجات التدقيق حتى لا يفهم على غير وجهه؛ فالحكومة في النظام الدستوري المغربي ليست إدارة تقنية صرفة، بل مؤسسة سياسية كاملة تستمد مشروعيتها من التعيين الدستوري، ومن البرنامج الحكومي، ومن ثقة البرلمان، وتمارس السلطة التنفيذية تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي منحه دستور 2011 اختصاصات تنظيمية وتنسيقية وقيادية واضحة، كما أن القانون التنظيمي المنظم لتسيير أشغال الحكومة لم يأت لتقليص هذا البعد السياسي، بل لعقلنته وتأييده وضمان انسجامه، وقد يعترض قائل بأن الحكومة تحظى، بحكم هذا البناء نفسه، بشريعتين مترابطتين: شرعية التعيين، وشرعية التنصيب البرلماني على

الممارسة خلال السنوات الأخيرة، أن هذا التحرير صار قاعدة اشتغال في ملفات كبرى، من قبيل الماء، والسيادة في أبعادها الطاقية والغذائية والدوائية، وواجهة المغرب الأطلسية، والاستعداد للموندiales، والاستعداد السياسي والمؤسساتي لأفق الحكم الذاتي في الصحراء..

غير أن الحاجة تبدو اليوم ملحة - في ضوء ما أشرنا إليه من تحديات - إلى استكمال هذا التحرير وتحسينه في مستواه الأكثر حساسية؛ مستوى التنفيذ والتنزيل من أعلى إلى أسفل، أي حماية انتقال هذه الأولويات من مستوى القرار الاستراتيجي في القمة إلى مستوى الترجمة العملية داخل الحكومة، والبرلمان، والإدارات، والجماعات الترابية، من أعطال البطء، وضعف التنسيق، والتجاذب الحزبي، ومحدودية الالتقاءية بين المتدخلين، وتششت المسؤوليات، والاستهتار بها أحيانا، لأن المشكلة في المغرب لم تعد أساسا في غياب تحرير الأولويات السيادية، بل في أن هذا التحرير لا يبلغ دائما، بالوضوح والسرعة نفسيهما، مستويات الحمل السياسي والمؤسساتي والتنفيذي عبر مختلف حلقات الدولة، والدليل على ذلك - إن كنا نحتاج إلى دليل - ما كشف عنه المجلس الأعلى للحسابات عند تقييمه لبرامج التنمية المنبثقة عن اتفاقيات موقعة في أعلى مستوى. فقد سجل المجلس أن من

الأولويات العليا للبلد، فالدستور لا يحمي التعددية فقط، بل يربطها أيضا بالحكمة الجيدة، والمسؤولية بالمحاسبة، والتدبير العمومي بالنجاعة.. غير أن الدعوة إلى جراحة سيادية تحت سقف الدستور، لا تستقيم إلا إذا حددت مفاصلها بدقة.. حتى لا تنزلق إلى عموميات إنشائية أو إلى تأويلات تمس روح الدستور بدل أن تستكملها))، حسب كلام بنشماش (...).

الوصفة الجراحية - حسب بنشماش - تكمن فيما يلي:

- أولا: تحصين وحماية مسار الأولويات السيادية من كل ما يبطئ حملها أو يعرقل تحويلها إلى أثر. ورفعاً لكل لبس، علينا أن نذكر هنا أن تحرير الأولويات السيادية قائم فعلا في بلادنا، ومستودع بالدستور نفسه، وقد صار جزء أصيلا من منطق الدولة؛ فدستور 2011 يجعل التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة من اختصاصات المجلس الوزاري برئاسة الملك، بينما تناط بالحكومة مسؤولية تدبير السياسات العمومية والقطاعية وتنفيذها، وهذا يعني أن تحييد الأولويات العليا عن التفاوض الحزبي اليومي، ليس مجرد اجتهاد ظرفي أو ممارسة عابرة، بل يستند إلى منطق دستوري واضح، وإلى هندسة مؤسساتية تجعل من الدولة الاستراتيجية المرجع في القضايا التي تمس المصلحة العليا للبلاد، وقد أظهرت

تحليل إخباري

في هذا الصدد، يشرح بنشماش أفكاره السابقة قائلا: ((في اعتقادي، لا يكفي اليوم أن نقول إن الأحزاب ضعيفة، ولا أن نكرر الدعوة إلى إصلاحها، فالمطلوب هو الانتقال من خطاب الإصلاح إلى قرار مؤسسي حاسم: أن لا تبقى الشرعية الانتخابية وحدها كافية لتولي القرار العمومي، وأن لا تبقى الكفاءة خارج المسألة السياسية، وأن لا تبقى الدولة مضطرة، في كل مرة، إلى حمل عبء الرؤية وعبء التنفيذ وعبء التصحيح وعبء تعويض الوساطة المريضة في أن واحد.. ذلك هو معنى الجراحة السيادية تحت سقف الدستور: لا استثناء على الشرعية، بل إنفاذا أعمق لها؛ لا استئصالا للسياسة، بل استئصالا للأورام التي نمت داخلها؛ لا تعليقاً للتعددية، بل ربطها أخيراً بالجدوى..

إن المغرب، وهو يقترب من أفق جديد في ملف الصحراء، وبقراً بعين مفتوحة دروس الحرب والطاقة والاختناق الاستراتيجي، لا يحتاج إلى مزيد من الانتظار، بل يحتاج إلى شجاعة مؤسساتية وسياسية تجعل من هذه اللحظة فرصة لإعادة ترتيب أدواته، حتى لا يتحول طموح الدولة إلى سقف أعلى من قدرة وسائطها على الحمل والتنفيذ، فليس من الطبيعي ولا من المقبول أن تظل الدولة تتحمل، إلى ما لا نهاية، كلفة أعطال السياسة وأمراض الوساطة، لأن الدولة التي تضطر دائماً إلى تعويض ضعف أدواتها السياسية تستهلك من زمنها الاستراتيجي أكثر مما ينبغي، وتدفع من فرصتها التاريخية أكثر مما يجب، وعند هذه النقطة بالذات، لا يعود الإصلاح ترفاً، ولا تصبح الجراحة السيادية خياراً بين خيارات، بل تتحول إلى ضرورة وطنية لحماية زمن الدولة، وصيانة جدوى السياسة خدمة للمجتمع، وبعث الثقة والأمل في شرائحه المختلفة، ومنع الأعطاب المزمنة من التحول إلى قدر مؤسسي ومجتمعي دائم)).. هكذا يتحدث بنشماش، قبل أن يضيف: ((ومع ذلك، فإن الحسم في المبدأ لا يعني القفز على السؤال التالي: ما الذي يمكن فعله فعلاً في الزمن المتاح؟ وهل تستدعي هذه الجراحة السيادية، بالمعنى الذي بسطناه، تعديلاً للدستور نفسه؟ الجواب الأرجح، في المدى المباشر: أن الزمن السياسي المتبقي في أفق الانتخابات المقبلة، لا يسمح عملياً بفتح هذا الورش على نحو ناضج ومنتج، ولذلك، فإن أضعف الإيمان، وأقرب الخيارات إلى الواقعية، هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه داخل الزمن المتاح، ومن داخل الدستور القائم، عبر تفعيل أكثر صرامة لروحته، وعبر تجويد الإطار المعيارى والقانوني والمؤسساتي القائم.

لكن هذا لا يلغي، بل يؤكد أن الأسئلة الكبرى التي يثيرها هذا المقال - والمقالات التي سبقت - لا ينبغي أن يتم ترحيلها خارج الأجندة الوطنية؛ فالخلل لم يعد عرضياً، وكلفته لم تعد سياسية فقط، والزمن الذي يتبجحه العالم للدول من أجل تصحيح أعطابها لم يعد واسعاً كما كان، وإذا أفضت المفاوضات حول الصحراء إلى اتفاق يقوم على اعتماد الحكم الذاتي، فإن المنطق الدستوري والسياسي يرجح، بقوة، أن مراجعة دستورية ستغدو ضرورية، من أجل إدماج الحكم الذاتي في المعمار الدستوري والمؤسساتي للدولة، ومن ثم، فإن ما نقصده هنا ليس إغلاق النقاش الدستوري، بل ترتيب أولوياته؛ إنقاذ الممكن في الزمن المتاح، مع إبقاء الأسئلة الكبرى المتعلقة بكيفية المعالجة الجزرية لكلفة أعطال السياسة وأعطاب الوساطة، وحدود ما يمكن أن يستمر من دون مراجعة أعمق، ضمن صلب الأجندة الوطنية المقبلة إلى أن يحين أجل المراجعة الدستورية.

ما أراد له الدستور بوصفه فضاء للتشريع، والمراقبة، وتقييم السياسات العمومية، لا مجرد ساحة لتصريف موازين القوى أو غرفة لتأمين الإسناد العددي للحكومة؛ فالمشكل ليس في أن الأغلبية تساند الحكومة، لأن ذلك منطق طبيعي في الأنظمة التمثيلية، بل في أن هذه المساندة لا ينبغي أن تفرغ البرلمان من وظيفته الأثقل: مسالة السياسات، وفرض سؤال النتائج، وحماية التراكم المؤسسي، وتمكين المعارضة من ممارسة حقوقها الدستورية بوصفها جزء لازماً من التوازن، لا مجرد حضور رمزي داخل المشهد، وإذا لم يفهم البرلمان هكذا، فإن جزء من روح دستور 2011 يظل معلقاً هنا أيضاً.

والمطلوب، من حيث المبدأ، ليس أن يكون البرلمان في خصومة دائمة مع الحكومة، بل برلمان يضيف إلى الدولة ما لا تستطيع الحكومة أن تضيفه وحدها: التدقيق، والتقويم، والتقييم، والتصحيح، وإدخال انتظارات المجتمع وأسئلته وقلقه، إلى

محدودية أدائه أو اختلال ممارساته أو تحوله إلى مجرد وعاء انتخابي موسمي، وإذا لم يفهم الأمر هكذا، فإن جزء من روح دستور 2011 يظل معلقاً هنا أيضاً.

ولا بد هنا من التحذير من خطر الوقوع بين خطأين متقابلين: إما ترك الحقل الحزبي في رخاوته الحالية باسم حماية التعددية، وإما المساس بالتعددية نفسها باسم البحث عن الفعالية، والمطلوب، دستورياً وسياسياً، هو الجمع بين الأمرين: صون التعددية، ورفع كلفتها عن الدولة والمجتمع حين تتحول إلى شكل بلا وظيفة وإلى واجهة بلا روح، أما كيف يتم ذلك، فبالتركيز ليس عبر تضيق الحرية الحزبية أو الانتقاء السياسي، بل عبر آليات موضوعية وشفافة وقابلة للنقاش العمومي، تربط بصورة أوضح بين الدعم العمومي والتوقع المؤسسي، وبين معايير الديمقراطية الداخلية، والشفافية المالية، والتكوين، وإنتاج الكفاءات، والقدرة الفعلية على التأطير والاقتراح، كما يقتضي ذلك أيضاً القطع

أساس البرنامج الحكومي، وأن معيار الحكم والمحاسبة في النهاية هو الشعب حين يحين موعد الاقتراع، وهذا اعتراض وجيه من حيث الأصل، لكنه لا ينقض ما نقوله، بل يؤكد من زاوية أخرى، لأن هذه الشرعيات لا تمنح الحكومة حق الوجود السياسي فقط، بل تحملها، بحكم ذلك بالذات، واجب الأثر؛ فهي لا تجعل منها مجرد هيئة تمثيل حزبي أو ائتلافي، بل سلطة تنفيذية مسؤولة عن التنسيق والتنفيذ والنتائج، ومن ثم، فالمطلوب ليس تحويل الحكومة من فضاء سياسي إلى جهاز إداري، ولا الانتقال من المكتسب الدستوري الذي عزز موقع رئيس الحكومة، بل العكس تماماً: تفعيل هذا المكتسب على نحو يجعل التمثيل السياسي داخل الحكومة خادماً للإنجاز لا بديلاً عنه، ويجعل وزن الحكومة يُقاس بقدرتها على التنسيق والتنفيذ والنتائج، لا بمجرد توازناتها الحزبية والائتلافية، فالمشكل ليس أن الحكومة سياسية أكثر مما ينبغي، بل إنها لا تنجح دائماً في تحويل شرعيتها السياسية إلى قدرة تنفيذية منسجمة، واضحة المسؤولية، وقابلة للمساءلة. كما أن الاحتكام إلى الناخبين عند موعد التصويت، لا يعني تعليق كل مسالة إلى نهاية الولاية، لأن الدستور نفسه يقيم المسؤولية الحكومية أيضاً على المسالة المستمرة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإذا لم تفهم الحكومة هكذا، فإن جزء من روح دستور 2011 يظل معلقاً، أما كيف يتم ذلك بالتحديد، فالاتجاه العام واضح من حيث المبدأ، لكنه لا يحتمل ادعاء وصفة نهائية مغلقة، فالمقصود، في الحد الأدنى، هو رفع كلفة البطء الحكومي، وتحسين الانسجام بين القطاعات، وربط شرعية التمثيل داخل الحكومة بوضوح المسؤولية والنتائج، لأن ما هو مطروح على المحك هو سد الفجوة بين الرؤية والمشاريع المتقدمة للدولة وبين حصيلة التنفيذ والترجمة على الأرض، أما ما يتعلق بصيغ تحقيق ذلك، وكيفيات الترجمة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لهذا المنحى، فهي من المواضيع التي ينبغي أن تبقى مفتوحة للنقاش العمومي، وللاجتهاد الدستوري والتشريعي والمؤسساتي.

- ثالثاً: الفصل الثالث يتعلق بالأحزاب نفسها، ويقتضي هو أيضاً أعلى درجات التدقيق، لأن الأمر يتعلق هنا بمؤسسات دستورية للوساطة والتأطير والتمثيل، لا بمجرد تنظيمات يمكن التعامل معها بمنطق إداري صرف؛ فدستور 2011 لم يكتف بالاعتراف بالأحزاب، بل أسند إليها وظيفة واضحة في تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، ونص صراحة على أن تنظيمها وتسييرها يجب أن يكونا مطابقين للمبادئ الديمقراطية، كما ربط الاستفادة من الدعم العمومي والخضوع للمراقبة، بمعايير يحددها القانون، ومن ثم، فالمطلوب ليس التضيق على التعددية أو الانتقاص من الحرية الحزبية، بل تفعيل المقتضى الدستوري نفسه على نحو يجعل الاعتراف العمومي، والدعم المالي، والتوقع المؤسسي، مرتبطاً بصورة أكثر وضوحاً وأكثر صرامة بمدى اقتراب الحزب من وظيفته الدستورية الفعلية؛ في التأطير، والتكوين، وصناعة النخب، واحترام الشفافية، والانتظام الديمقراطي، وإنتاج المعنى؛ فالمشكل ليس في وجود الأحزاب ولا في حريتها، بل في أن الإطار المعيارى القانوني والتنظيمي القائم - بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت عليه - لم ينتج بعد، بالقدر الكافي، فرزا وظيفيا بين حزب يقوم فعلاً بدوره العام، وحزب يظل مستفيداً من الامتيازات نفسها رغم



لا يكتفي بنشماش، الذي خبر السياسة من موقع الحزب والمؤسسات العمومية، والمنتخب الحزبي في دائرة يعقوب المنصور(..)، بالتشخيص الذي سبق، بل إنه يدعو إلى إجراء «عملية جراحية سيادية تحت سقف الدستور»، ويقصد بها دون زيادة ولا نقصان: ((تفعيل المنطق العميق للدستور من أجل إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة الاستراتيجية، التي قد يكون من الأنسب أن نعرفها، بالنظر للتحديات التي يفرضها السياق الدولي الراهن، بـ«دولة المهمة» L'Etat mission في علاقتها بالحكومة، والأحزاب، والبرلمان، على نحو يمنع أعطاب الوساطة وما تنتجه من سياسة سياسية من تعطيل الأولويات العليا للبلد، فالدستور لا يحمي التعددية فقط، بل يربطها أيضاً بالحكمة الجيدة، والمسؤولية بالمحاسبة، والتدبير العمومي بالنجاعة.. غير أن الدعوة إلى جراحة سيادية تحت سقف الدستور، لا تستقيم إلا إذا حُددت مفاصلها بدقة.. حتى لا تنزلق إلى عموميات إنشائية أو إلى تأويلات تمس روح الدستور بدل أن تستكملها))، حسب كلام بنشماش (..).

صلب النقاش العمومي المنظم، ومن ثم، فإن إعادة وزن الوظيفة البرلمانية تعني، في حدها الأدنى، ألا يتحول التشريع إلى مجرد امتداد آلي للأجندة الحكومية، وألا تفرغ الرقابة من ثقلها حين يتعلق الأمر بالملفات الحساسة، وألا تختزل حقوق المعارضة في الحضور العددي من دون أثر فعلي في المبادرة والاقتراح والمساءلة، كما تعني حماية التراكم البرلماني نفسه من منطق الانقطاع والإفراغ، حتى لا تبقى المؤسسة عرضة لأن تبدأ، مع كل تبدل في المواقع، من نقطة قريبة من الصفر، أما كيف يتم ذلك تفصيلاً، فليس عبر افتعال توازنات مصطنعة أو تعطيل منطق الأغلبية، بل عبر اجتهاد دستوري وتشريعي ومؤسساتي يعيد ضبط العلاقة بين المساندة والمساءلة، ويرفع من الوزن العملي لأدوات التقييم والمراقبة، ويصون للمعارضة موقعها الدستوري بوصفها جزء من فعالية المؤسسة لا مجرد عنصر تجميلي فيها. وأخيراً: إنقاذ الممكن الآن، وإبقاء الأسئلة الكبرى مفتوحة..

مع ثقافة إرجاء القضايا الحاسمة إلى تفاهات رخوة أو إحالتها على ما يسمى بمواثيق الشرف، كلما تعلق الأمر بأعطاب بنيوية تمس جوهر الوساطة الحزبية. فالمشكلات التي تتصل بالديمقراطية الداخلية، والتمويل، والشفافية، واحترام الوظيفة الدستورية، لا ينبغي أن ترحل إلى صيغ أخلاقية فضفاضة تفتقر إلى الإلزام وسرعان ما يتم الالتفاف عليها، بل أن تحسم، قدر الإمكان، داخل النصوص والآليات والمؤسسات، وهذه ليست وصفة جاهزة مكتملة، بل توجهها إصلاحياً واقعياً يظل تفصيله من المواضيع المتروكة للنقاش العمومي، وللاجتهاد الدستوري والتشريعي والمؤسساتي.

- رابعاً: أما الفصل الرابع، فيتعلق بالمؤسسة البرلمانية وبإعادة وزن الوظيفة التمثيلية والرقابية داخل الدولة. وهذا بدوره مفصل يقتضي كثيراً من الحذر، لأن المقصود ليس إضعاف البرلمان ولا الانتقاص من التعددية التي يحتضنها، بل العكس تماماً: استكمال

ما يجري
ويحدث
في المدن

الرباط

لماذا يستمر الرازي على رأس مقاطعة حسان رغم عزله قضائيا ؟

الأسبوع



الرازي

للاستمرار في تدبير الشأن العام، وهو ما يعرض المال العام لمخاطر الهدر والنزاع، ويفرض على سلطات الرقابة بولاية الرباط التدخل العاجل لحماية المصالح العليا للمواطنين وضمان سمو الأحكام القضائية، يؤكد نفس المصدر.

ويثير استمرار إدريس الرازي رئيسا لمقاطعة حسان في تدبير الأمور المتعلقة بالمقاطعة، وتوقيع أوامر بالصرف، والمصادقة على الصفقات، واتخاذ قرارات إدارية.. إشكالية سلامة الاختصاص، ومشروعية التصرفات المالية والإدارية التي يقوم بها، خاصة وأن وجود الحكم القضائي الاستثنائي يؤكد فقدان الصفة الانتخابية المرتبطة بالرئاسة.

أمام محك حقيقي يتعلق بمدى سرعة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية.

وبهذا الخصوص، يقول المستشار الجماعي أنس الدحموني، أن استمرار الرازي في ممارسة مهامه رغم صدور حكم استثنائي بعزله، يثير إشكالات جسيمة تتجاوز الشخص لتشمل مشروعية المؤسسة برمتها، موضحا أنه بعد صدور الحكم، يصبح أي توقيع صادر عن الرئيس المعزول على صفقات عمومية تدبيرا باطلا ومفتقرا للسند القانوني، مؤكدا أن هذا الوضع الشاذ يعكس ثغرة في المسطرة الزمنية للتنفيذ، حيث يتم استغلال الفترة الفاصلة بين النطق بالحكم والتبليغ الرسمي

لا زالت وضعية إدريس الرازي، رئيس مقاطعة حسان، تطرح إشكالية كبيرة في العاصمة الرباط، رغم سحب الثقة منه من طرف جميع أعضاء مجلس المقاطعة منذ أكثر من سنتين، دون أن يتم تفعيل القرار على أرض الواقع.

ويشكل استمرار الرازي رئيسا لمقاطعة حسان، عقبة كبيرة وإشكالية على مستوى تنفيذ القرار القضائي، خاصة وأن ممارسته «مهامه» رغم وجود حكم قضائي استثنائي بعزله، يطرح العديد من التساؤلات، ويضع وزارة الداخلية

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

من المسؤول عن تأخر إنجاز المشاريع الصحية بجهة الشمال ؟



الخدمات الصحية بالمنطقة، خصوصا بالعالم القروي. ويبقى السؤال المطروح: إلى متى يستمر هذا التأخر؟ ومن يتحمل مسؤولية تعطل مشاريع حيوية تس بشكل مباشر حق المواطنين في العلاج ؟

علاج الأورام والسرطان، نظرا للتزايد المقلق في عدد الحالات وغياب مؤسسة صحية قريبة تلبي هذه الحاجيات، بهدف التخفيف من معاناة المرضى وأسرهم، من حيث مشقة التنقل والتكاليف المادية، فضلا عن تحسين جودة

ظل انتظار انتقال الخدمات إلى المستشفى الجديد، وهو ما أثر سلبا على جودة العلاجات المقدمة للمرضى.

وفي سياق متصل، تتسائل ساكنة إقليم وزان عن مال مشروع بناء المركز الاستشفائي الإقليمي، الذي يرتقب إنجازها على مساحة تناهز 8 هكتارات بغلاف مالي يفوق 240 مليون درهم، بهدف تعزيز العرض الصحي بالمنطقة، وقد انطلقت الأشغال خلال زيارة تفقدية لوزير الصحة السابق سنة 2022، ومن المنتظر أن يوفر طاقة استيعابية تصل إلى 120 سريرا، ويضم عدة مصالح، من بينها الجراحة، وطب النهار، والمستعجلات، وصحة الأم والطفل، إلى جانب مرافق للفحص وسكن وظيفي للأطراف الصحية.

كما لا تزال فعاليات مدنية وساكنة إقليم شفشاون، الذي يتجاوز عدد ساكنه نصف مليون نسمة، تطالب بإحداث مركز استشفائي متخصص، خاصة في

في الوقت الذي تشهد فيه مدن الشمال ضغطا متزايدا على المراكز الصحية، تراجعت جودة الخدمات بشكل ملحوظ، نتيجة الخصاص الحاد في الأطر الطبية وشبه الطبية، إضافة إلى نقص التجهيزات والمستلزمات الضرورية، كما أن العديد من المراكز الصحية، سواء بالأحياء الشعبية في الوسط الحضري أو بالجماعات القروية، لم تعد تقدم خدماتها بالشكل المطلوب، بينما تعاني المراكز المتبقية من تدهور واضح في مستوى الأداء مقارنة بالسابق.

ورغم انتهاء الأشغال بمستشفى التخصصات الجهوي بتطوان، وتجاوز الموعد المحدد لافتتاحه، إلا أنه لا زال يواجه مصيرا مجهولا دون توضيح رسمي، وبالمقابل، لم بعد المستشفى الإقليمي «سانة الرمل» قادرا على تقديم خدماته الطبية بشكل طبيعي، بسبب قلة الأطباء وغياب المعدات، فضلا عن تدهور البنية التحتية، في

مختبرات
شمالية

انتشرت أخبار تفيد بأن أحد مكاتب الدراسات المتخصصة، أصدر سنة 2006 تقريرا يحذر من كون مقر الجماعة القديم (البلدية) بتطوان، «بنية مهددة بالانهيار»، غير أن الجهات المعنية، وخاصة المنتخبين الذين تعاقبوا على تسيير الشأن المحلي، لم تتخذ أي إجراء لإصلاح وترميم هذه البناية، التي تعد معلمة تاريخية، مما يطرح التساؤل: لماذا استمر الصمت طيلة عشرين سنة دون أي تدخل فعلي لحماية ذاكرة تطوان والحفاظ على أرشيفها الإداري من الضياع ؟

في الوقت الذي تعاني فيه ساكنة عمالتي تطوان والمضيق-الفنيدق من ضعف خدمات النقل العمومي، بسبب قلة وتدهور الحالة الميكانيكية لعدد من الحافلات، تم خلال الأسابيع الماضية تداول صور من داخل مرآب الحافلات بتطوان توثق وجود حافلتين جديدتين ضمن الدفعة التي استفادت منها مدينتا طنجة وتطوان، غير أن تطوان لم تشرع بعد في استغلال الحافلتين لأسباب مجهولة، مما يطرح التساؤل حول عدم إدخالهما الخدمة أو إخضاعهما للتجربة الميدانية، كما يطرح التساؤل بشأن الجهة التي قامت بتسريب هذه الصور، خاصة وأنها أشارت استياء الساكنة التي تعاني يوميا من مشاكل النقل العمومي.

اندلع حريق بكشك لبيع الجرائد والكتب بالمحطة الطرقية القديمة بمدينة العرائش، أدى إلى احتراقه بالكامل، ويأتي هذا الحادث بعد أن تم حرمان صاحب الكشك من الاستفادة من المحلات التجارية بالمحطة الطرقية الجديدة، في ظل معاناة سابقة من الإقصاء والتهميش. وقد زاد هذا الحريق من معاناة المتضررين، حيث أتى على الأخضر واليابس مخلفا خسائر مادية جسيمة، مضاعفا بذلك الوضع الاجتماعي لصاحب الكشك.

تنامي ظاهرة الاستيلاء على أراضي الدولة في الجماعات الساحلية بتطوان

البيئية، مثل الأراضي المحاذية للسواحل أو المساحات الخضراء التي تشكل جزءا من التراث البيئي للمنطقة، مما يعرض البيئة لخطر التدهور ويؤثر بشكل مباشر على التنوع البيولوجي في المنطقة.

وتطالب ساكنة المنطقة بالتصدي لهذه الظاهرة عبر تدخل عاجل من السلطات المحلية والإقليمية، وتعزيز الرقابة على الأراضي العامة، بما في ذلك تفعيل آليات قانونية لردع المخالفين. كما يجب تخصيص المواطنين بأهمية الحفاظ على الملك العام ومحاسبة كل من يتجاوز القوانين الخاصة بالأراضي المملوكة للدولة، كما يجب تعزيز التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية، من أجل ضمان تنفيذ الإجراءات القانونية ونفاذ تفشي هذه الظاهرة في المستقبل.

أو بناء منشآت سكنية أو تجارية عليها، رغم أنها مخصصة للاستعمال العام، وفي بعض الحالات يتم ذلك بشكل سري، مستغلين الفوضى وعدم التنسيق الفعلي من الجهات المسؤولة.

فما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة، هو ضعف التنسيق بين الجهات المحلية والمصالح المعنية، مما يؤدي إلى غياب الرقابة الفعالة على الأراضي المشمولة بالحماية، في الوقت الذي يفترض فيه أن تتخذ السلطات إجراءات صارمة لحماية الملك العام والملك الغابوي، خصوصا الجزء الذي تعرض لحرائق خلال السنوات الماضية، إذ يلاحظ أن هناك تقاعسا في تنفيذ القوانين، مما يشجع على التعدي على هذه الأراضي.

إلى جانب الاستيلاء على الأراضي، تسجل بعض الحالات التي يتم فيها طمس معالم الأراضي الزراعية أو الطبيعية ذات الأهمية

تشهد بعض الجماعات الساحلية، التابعة لإقليم تطوان، في الآونة الأخيرة، ظاهرة مقلقة تتمثل في تعرض أراضي الدولة للاستيلاء غير المشروع من قبل أفراد أو مجموعات، دون أي تدخل جاد من السلطات المحلية والجهات المعنية. هذه الأراضي، التي تعتبر ملكا عاما للدولة، تستخدم في الغالب لأغراض الزراعة أو الحفاظ على البيئة، إلا أن البعض يستغل غياب الرقابة ويتعدى على هذه المساحات مستغلا الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، انتشرت ظاهرة الترامي على أراضي الدولة في العديد من هذه الجماعات الساحلية، كواد لو وأمس «زاوية سيدي القاسم»، وأزلا، خاصة مع تزايد الضغط السكاني وتوسع الأنشطة العمرانية والسياحية في المنطقة، حيث قام البعض ببيع هذه الأراضي

كواليس جهوية

تمارة

المعارضة تتهم رئيس جماعة تمارة بتدبير صفقة النظافة وراء الستار

الأسبوع

الرحامنة

منتخبون يرفضون ترشح الميراوي في إقليم الرحامنة

الأسبوع

عاد وزير التعليم العالي السابق، عبد اللطيف الميراوي، إلى الواجهة، بعد تداول اسمه كوكيل للائحة حزب الأصالة والمعاصرة في إقليم الرحامنة. وحسب بعض المصادر، فإن الميراوي يحظى بقبول قيادات ورؤساء جماعات ترابية لكي يكون وكيلًا للائحة «البام» في الانتخابات التشريعية المقبلة، لكنه بالمقابل خلف غضبا في صفوف منتخبي الحزب والمناضلين الذين يرفضون ترشح شخصية من خارج الإقليم. وتضيف نفس المصادر، أن تركية الميراوي على رأس مرشحي الإقليم، قد يؤدي إلى غضب كبير في صفوف قواعد الحزب، وتؤدي إلى ضعف التنظيم داخل القاعدة المحلية التي ترفض ترشحه لعدم اقتناعها به. وتتوفر أسماء أخرى على حظوظ وافرة للترشح باسم «البام» خلال الانتخابات البرلمانية، من بينهم البرلماني عبد اللطيف الزعيم وعبد السلام البكوري وعبد الحق الفائق، نظرا لتجربتهم الانتخابية في الإقليم.



الميراوي

التحذير من أن المصادقة على اتفاقية فارغة قد يؤدي إلى خرق وتفويض غير قانوني، ما قد يدفع إلى الطعن أمام القضاء الإداري، مؤكدة أن تفويت مرفق النظافة يتطلب معلومات كاملة، وعدم التلاعب بحق الساكنة.

وترى المعارضة بمجلس جماعة تمارة، أن المصادقة على اتفاقية النظافة بدون مناقشة والكشف عن تفاصيلها، يعد خرقا واضحا لمبدأ حيوية المداولات، ويفتح الباب أمام الطعن في القرارات المتخذة، لأنها قد تتضمن تجاوزات، مشددة على ضرورة احترام قواعد الشفافية والشفافية في إبرام الصفقات العمومية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي للجماعات.

في ظل الصراع بين المعارضة والأغلبية داخل مجلس تمارة حول قطاع النظافة، يبدو أن الملف قد يأخذ تطورات أخرى، خاصة في حالة تدخل سلطات الوصاية لتتبع مسار الاتفاقية أو الصفقة التي تسعى الجماعة إلى المصادقة عليها، خاصة وأنها قد تعطي للشركة مدة زمنية طويلة وصلاحيات أمام ضمانات لا تحمي مصالح الساكنة.

التقنية والتعاقدية للصفقة الجديدة، مما يعتبر إخلالا بمبدأ الحكامة ومحاولة لانتزاع تفويض يرهن مستقبل المدينة دون وضوح.

وحذرت المعارضة بجماعة تمارة من حرمان أعضاء المجلس من التوصل بالوثائق والمعطيات للمناقشة والتداول القبلي للملفات وحققهم الدستوري، معتبرة أن غياب أي إشارة لاسم الشركة الفائزة أو الكلفة المالية السنوية ضمن مشروع الاتفاقية، يثير الشكوك حول مصير طلبات العروض، متسائلة: هل اللجنة المكلفة أنهت أشغالها، أم أن الأمر مجرد «طبخة سياسية»؟ وطالبت المعارضة السلطات الوصية، بالتدخل لتصحيح مسار الصفقات الذي يضر بمبدأ الشفافية، مع



الززمي

شنت المعارضة في مجلس جماعة تمارة، هجوما على المجلس الجماعي الذي يترأسه زهير الززمي، بسبب طريقة تدبير صفقة النظافة ومصالح الساكنة.

وحسب المعارضة، فإن مشروع اتفاقية التدبير المفوض لمرفق النظافة، لم يتضمن أي محتوى مادي أو مالي، ولا يعكس المعطيات

الراشيدية

مواطنون يطالبون بإنصاف المقصيين من تعويضات فيضانات الراشيدية

الأسبوع

لا زال سكان جماعة الجرف بإقليم الراشيدية يعانون من الإقصاء والحرمان من الحصول على التعويضات المتعلقة بالمتضررين من الفيضانات التي عرفتها المنطقة خلال الأشهر الماضية والتي أسفرت عن ضرر كبير في الممتلكات الخاصة.

ورغم تضرر العديد من المنازل في منطقة الجرف بشكل كلي أو جزئي، إلا أن عملية التعويض والإحصاء عرفت تأخرا كبيرا، مما دفع عددا من الأسر إلى مغادرة مساكنها واللجوء إلى حلول سكنية مؤقتة، سواء عبر الكراء أو الإيواء لدى الأقارب في ظروف صعبة. وتعاني العديد من الأسر التي فقدت منازلها

المحمدية

منخرطو تجزئة سكنية يطرقون أبواب العامل ضد رئيس جماعة عين حرودة

الأسبوع

أن مسؤولي الجماعة يسعون إلى وضع تصميم جديد لتوسيع مقرها والملاعب البلدي، لهضم حقوقهم على حساب الأرض المخصصة وفق التصميم المصادق عليه سابقا، وأكدوا أنهم يتوفرون على جميع الوثائق القانونية وأن التجزئة تستوفي جميع المساطر التي تجعل حقوقهم مشروعة في إقامة المشروع السكني، معبرين عن أسفهم لعدم التجاوب مع ملفهم الذي يعرف عراقيل منذ أكثر من ثلاثة عقود، ملتجئين بتدخل العامل لرفع الظلم عنهم، خاصة وأن الغالبية منهم وصلوا لسن الشيخوخة ومنهم من توفي وترك الورثة في دور الكراء دون أن يحصلوا على البقعة الأرضية.

وفي هذا الصدد، تقدم مستشارون برسالة إلى رئيس جماعة عين حرودة، يسألونه عن مصير ملفات مقررات جماعية تتعلق بتهيئة المركز، وتجزئة «الفلاح» وملف السوق النموذجي، ومشروع بناء دار الشباب، ومشاريع أخرى تدخل في إطار اتفاقية التهيئة الحضرية والأراضي غير المبنية، ومشكلة النظافة، مستندين في ذلك إلى المادة 46 من القانون التنظيمي 14.113 المتعلق بالجماعات الترابية.



المالكي

راسلت جمعية «الفلاح» السكنية بجماعة عين حرودة، عامل عمالة المحمدية عادل المالكي، من أجل التدخل لإنصافهم بصفقتهم مشترين لبقع أرضية بهذه التجزئة السكنية. والتمس منخرطو الجمعية من عامل المدينة، التدخل من أجل تسوية مشكلتهم مع رئيس جماعة عين حرودة ونائبه، بعد ما وصفوه بـ«المس بحقوقهم المشروعة» رغم قيامهم بجميع المساطر الإدارية والقانونية المتعلقة بالتجزئة السكنية على مستوى التصاميم المتعلقة بها، آخرها التصميم المصادق عليه من قبل اللجنة التقنية الخاصة، بتاريخ 13 يناير 2021. وكشف منخرطو الجمعية، أن جماعة عين حرودة احتفظت بعشرين هكتارا من التجزئة السكنية على حسابهم كمشتريين دون أن تتخذ أي إجراء عملي رغم تسديدهم لجميع الدفعات المالية بخصوص 5 هكتارات المخصصة لهم، مشيرين إلى

برشيد

جماعة سيدي رحال الشاطئ تفشل في تدبير الشأن المحلي والاجتماعي

الأسبوع

تعيش جماعة سيدي رحال الشاطئ بإقليم برشيد، وضعا يطرح العديد من التساؤلات على مستوى التدبير المحلي، في ظل المشاكل والارتباك الذي تعرفه المدينة والتي تؤثر بشكل كبير على التنمية المحلية، حيث يعرف المجلس خلافات بسبب تحكم نائب الرئيس في العديد من الملفات والقرارات التي خلقت الكثير من الجدل، إلى جانب خلاف حول ملفات اجتماعية في ظل توافد المواطنين لطلب المساعدة بالقرب من مقر الجماعة، ما يبرز ضعف التدبير الاجتماعي أو برامج يمكن أن تساهم في محاربة الظاهرة.

وقد وجهت فعاليات محلية انتقادات إلى المجلس الجماعي بسبب فشله في وضع رؤية تنموية بارزة للنهوض بالمدينة الصغيرة التي تعتبر قبلة للزوار والسياح خلال فصل الصيف، لكنها تعاني من عدة مشاكل على مستوى هيكلة الأحياء والبنى التحتية، والطرق التي تحتاج للتوسعة، داعية إلى النهوض بأوضاع المدينة ومعالجة المشاكل والحكامة الجيدة في التدبير، والانفتاح على المجتمع المدني من أجل مقاربة تشاركية والإنصات للمواطنين، وتوقيع شراكات وطنية ودولية تساهم في تنمية سيدي رحال لكي تصبح قطبا سياحيا. للإشارة، تتوفر جماعة سيدي رحال الشاطئ على مؤهلات سياحية وطبيعية تجعلها من أفضل المناطق، ورغم ذلك هناك نقص كبير للنهوض بها وجلب استثمارات أو تسيير برامج تنموية تساهم في تحويلها إلى مدينة سياحية بامتياز، مما يضع المسؤولية على الفعاليات المحلية.

قضية العمال العرضيين تزع عمدة فاس في ورطة حقيقية

الأسبوع

يعاني العمال العرضيون بجماعة فاس أوضاعا اجتماعية صعبة للغاية، بسبب تأخر مصلحة الموارد البشرية في صرف أجورهم لشهري فبراير ومارس، ما وضع العشرات منهم في أوضاع جد مزربة مع ارتفاع المعيشة والمصاريف. ويحمل العمال العرضيون المسؤولية للعمدة عبد السلام النقالي، بصفته رئيس الجماعة والوصي على تدبير أجور الموظفين والعمال العرضيين والأعوان، خاصة وأن التأخير المستمر في صرف الأجور يعتبر خرقا لقانون الشغل ويتنافى مع المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس الجماعي والإدارة. وحسب مصادر محلية، فإن العمال العرضيين سبق أن نظموا وقفات احتجاجية أمام مقر الجماعة الحضرية، لمطالبة العمدة النقالي بتسوية مشكلتهم وإيجاد حل جذري لتأخر الإدارة في تحويل الرواتب، مما يطرح تساؤلات عريضة لدى المهتمين بالشأن المحلي حول الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة، هل هي متعلقة بغياب السيولة المالية، أم بسبب توظيف عشرات العمال بالجماعة من قبل بعض المنتخبين دون الأخذ بعين الاعتبار قدرة الميزانية على استيعاب تكلفة الأجور. وتضيف المصادر ذاتها، أن مشكلة العمال العرضيين ناتجة عن سوء تدبير المجلس الجماعي بأغلبيته ومديرية المصالح، بسبب إغراق الجماعة والمقاطعات بالعشرات من العمال العرضيين إلى جانب العمال والأعوان والمستخدمين، ما يجعل التكلفة المالية لتغطية أجورهم والتعويضات تقارب ملياري سنتيم في السنة، الشيء الذي جعل الخلاف يظهر بين العمدة ومدير الموارد البشرية، الذي يرفض صرف الأجور بهذه الطريقة، لعدم تأكده من الدور والعمل الذي يقوم به هؤلاء العمال المنتشرون في تراب المدينة. ويبحث العمدة عن حل وتسوية مع العمال العرضيين داخل جماعته، في الوقت الذي تعجز فيه الجماعة عن تحمل تعويضات وأجور هؤلاء الناس، الذين جرى تشغيلهم بشكل كبير لإرضاء الخواطر دون مراعاة ميزانية الجماعة التي لا تستطيع تحمل تكلفة العمال الذين يصفهم البعض بالموظفين الأشباح، ويشغلون في الحراسة والماء والكهرباء والصيانة والبستنة والنظافة والسخرة والمقاطعات.

غياب أخنوش عن دورات جماعة أكادير والمعارضة تتهمه بالتهرب من النقاش



الأسبوع

تعرف جماعة أكادير العديد من الاختلالات والمشاكل المرتبطة بالحكامة والتسيير، لا سيما في ظل غياب الرئيس عزيز أخنوش عن دورات المجلس، مما جعل المعارضة توجه له انتقادات لاذعة.

وقد انتقد فريق منتخبى العدالة والتنمية غياب رئيس الجماعة عن الدورتين العاديتين لشهري فبراير ومارس، بنسبة بلغت 86 في المائة، إذ لم يحضر سوى 6 جلسات من أصل 44 منذ بداية الولاية الانتدابية، مشيرا إلى أن الغياب هو بمثابة هروب من التفاعل مع أسئلة المستشارين والأعضاء، وهي الآلية التي تعد من أدوات الرقابة داخل المجالس المنتخبة.

ويطرح غياب رئيس الجماعة العديد من التساؤلات حول المسؤولية التمثيلية والمساءلة السياسية والقانونية، وعدم إشراك المعارضة في النقاش وتدبير الشأن المحلي، يقول فريق منتخبى العدالة والتنمية،

تدبير عقار المنشآت الرياضية، وتضارب المواقف بشأن بعض المشاريع، من بينها ملعب الحسين مودانيب، محذرا من مخاطر التفريط في الرصيد العقاري للجماعة، الذي يطرح إشكالية الحكامة المحلية والتوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الممتلكات العمومية.

منتقدا عدم إدراج عدد من النقاط ضمن جدول الأعمال، من بينها نتائج الافتتاح الداخلي، وتفعيل لجنة استشارية للمغاربة المقيمين بالخارج، إلى جانب حرمان موظفين جماعيين من تعويضات قانونية خلال الولاية الحالية. وكشف فريق المعارضة عن ضعف

على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

أزمة الحرب الأمريكية-الإيرانية تصل جهة الشرق



على ضرورة إرساء عدالة مجالية في توزيع المحروقات، والإسراع بإعادة تشغيل مصفاة «لاسامير»، لتعزيز الأمن الطاقى الوطني، مع دعوة الدولة إلى الانخراط الجدي في دعم بدائل الطاقة النظيفة كالمركبات الكهربائية والهيدروجينية.

الذي يخدم مصالح الشركات الكبرى على حساب المستهلك، مطالبا بإقرار إعفاءات ضريبية مؤقتة، تشمل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، لضمان استقرار الأسعار. كما شددت الهيئة النقابية

الحكومات المتعاقبة فشلت في استخلاص الدروس من الهزات الاقتصادية السابقة، كالحرب الروسية-الأوكرانية، وأوضح البيان النقابي أن المقاربات المعتمدة، التي اقتصرت على تقديم دعم مادي منقطع وغير شامل، أثبتت قصورها، لكونها لا تتناسب مع حجم الاستهلاك الفعلي للمهنيين، مما جعلها عاجزة عن كبح جماح التضخم والحد من الارتفاع الموهل في أسعار المواد الغذائية والأساسية التي ترتبط تكلفتها مباشرة بقطاع النقل. وأمام هذا الوضع المحتقن، وضع المكتب الجهوي حزمة من المطالب المستعجلة على طاولة الحكومة، يتصدرها التراجع عن قرار تحرير أسعار المحروقات، واصفا إياه بالقرار

ألقت التوترات الجيوسياسية العالمية، وعلى رأسها التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وامتدادات النزاعات في الشرق الأوسط، بظلالها الثقيلة على جهة الشرق، وهو ما تؤكد تحذيرات المكتب الجهوي للنقل الطرقي إزاء الارتفاع الصاروخي والمستمر في أسعار المحروقات، مما فاقم الأزمة نتيجة اضطراب سلاسل التوريد، متهما بعض الفاعلين في قطاعات الاستيراد والتخزين والتوزيع، باستغلال هذه الظرفية الاستثنائية لمراكمة أرباح طائلة، وذلك على حساب القدرة الشرائية للمهنيين وعموم المواطنين. وفي تشخيصها لجذور الأزمة، وجهت النقابة انتقادات لاذعة لسياسات الحكومة، معتبرة أن

في زمن موندريال 2030.. زاو بدون ملعب للقرب

في مشهد يعكس حالة من التذمر والاحتقان، استغل شباب بمدينة زاو أجواء المباراة النهائية للدوري الرمضاني، لتوجيه رسائل احتجاجية شديدة اللهجة إلى المجلس الجماعي للمدينة، تجسدت في رفع لافتات استنكارية على هامش الحدث الرياضي، حيث تساءلت الأولى بمرارة: «أين وعود ملعب القرب يا جماعة زاو؟»، فيما لخصت الثانية حجم الخيبة بعبارة: «دوري بلا ملعب كالوعد بلا وفاء»، في خطوة احتجاجية صريحة تسلط الضوء على نفاذ صبر الساكنة تجاه تأخر إنجاز المرافق الحيوية الموعودة.

وتأتي هذه التحركات الرمزية لتكشف عن واقع مرير يعيشه عشاق الرياضة بالحي، حيث يجبر الشباب على تفرغ طاقاتهم وممارسة كرة القدم فوق أرضية ترابية توصف بـ«الكارثية»، وتفتقر هذه المساحة العشوائية لأبسط شروط السلامة والمعايير الجيدة، مما يضاعف من معاناة اللاعبين ويعرضهم لخطر الإصابات، واضعا بذلك واقع البنيات التحتية الرياضية بالمنطقة ككل تحت مجهر المساءلة والانتقاد الشديدين.

وتعود جذور هذا الاستياء إلى سنوات مضت، حين أعلنت جماعة زاو رسميا عن برمجة مشروع لإحداث ملعب للقرب بالحي، غير أن هذا الورش ظل حبيس رفوف الانتظار ومجرد حبر على ورق. هذا التماطل المستمر أعاد إلى الواجهة نقاشا حول أزمة الثقة بين المواطن والمنتخب، ومستوى التزام الجهات المسؤولة محليا بتنزيل تعهداتها على أرض الواقع، لا سيما المشاريع المرتبطة بانتشال الشباب من التهميش وتوفير فضاءات لثقافة تصقل مواهبهم.

متى يشتغل ميناء الناظور؟

وهنا يطرح التساؤل الملح حول موعد الدخول الفعلي لميناء «الناظور غرب المتوسط» حين الخدمة، حيث يرى الخبراء في تسريع تشغيل هذا الورش الاستراتيجي الضخم، طوق نجاة حقيقي، ويعول على هذه المنشأة الجديدة لإعادة توزيع التدفقات التجارية بذكاء، وتخفيف العبء الثقيل عن ميناء طنجة المتوسط، مما سيعزز من مرونة البنية التحتية المينائية للمغرب، ويرفع من قدرته التنافسية على مواكبة التحولات الكبرى التي تعصف بقطاع التجارة البحرية العالمية.

وتيرتها المعنادة. وأمام هذا التدفق الهائل، تؤكد المعطيات المهنية لقطاع النقل البحري، أن ميناء طنجة المتوسط كمنصة محورية، بات يفرض تحديات مستجدة ومعقدة على مستوى التدبير اللوجستي وسلاسة عبور البضائع، وفي خضم هذا المشهد، تعالت أصوات خبراء الاقتصاد واللوجستيك محذرة من تداعيات هذا الضغط المستمر، مطالبة بضرورة إيجاد بدائل وطنية فورية قادرة على امتصاص هذه الصدمات التجارية وتأمين انسيابية الحركة الملاحية.

يواجه ميناء طنجة المتوسط، أحد أهم الشرايين البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ضغطا لوجيستيا غير مسبوق أربك سلاسل التوريد وتسبب في تكس ملحوظ للحاويات، وتأتي هذه الأزمة الخانقة كنتيجة مباشرة للتحولات العميقة في مسارات الملاحة العالمية، حيث اضطرت كبريات خطوط الشحن الدولية إلى تغيير مساراتها التقليدية عبر مضيق جبل طارق والتوجه نحو رأس الرجاء الصالح، مما ضاعف من حجم العمليات وحمل المنصة المينائية المغربية أعباء استثنائية تفوق

الرباط يا حسرة

خذلان ثقة الناخبين بين المسؤولية والمحاسبة

للقانون بعدم إشهار أئمتها.. حتى عمت هذه الظاهرة، والجماعة بأقسامها الاقتصادية ومصالح مكاتبها الصحية ولجان الوقاية من الغش العام، مرفوع عنها القلم، والغرف بكل تصنيفاتها وميزانياتها، لم تلزم بتطوير قطاعاتها ولا تاطيرها وتنظيمها، وهذه المؤسسات المنتخبة وضعت فيها الأحزاب مرشحها لتدبيرها ونسييرها والدفع بها إلى مجاورة العاصمة التي تنوب عنها وتدافع عن حقوق سكانها والمقيمين فيها، وهي اليوم عاصمة عالمية بمشاريعها ومواطنيها الذين فرض الدستور تنظيمهم وتاطيرهم من طرف الأحزاب، ومقابل دفع ضرائب ورسوم، بمعنى أن هؤلاء المؤطرين والمنظمين يتقاضون مئات الملايير سنويا، سواء من صندوق الحكومة أو صندوق الجماعة، لذلك، فقد حان الوقت للمحاسبة على تقلد المسؤولية مقابل هذه الملايير، التي يجبر الرباطيون على تأنيثها سنويا، لعل الانتخابات القادمة تكون منصة للترافع عن إبراء ذمة أو توريط الأحزاب في فشلها لتقديم مرشحين أكفاء في حجم قادة سياسيين لتسيير وتاطير عاصمة عالمية.



بصفة عامة، صوبنا اهتمامنا، أو بعبارة أدق: شغلونا بالبحث عن «ربط المسؤولية بالمحاسبة».. هل هي مربوطة بالسلاسل والحيال، أم بالهواء الذي نتنفس به، أم لا هذا ولا ذاك؟ هذا الحق الدستوري ينبغي فرضه أولا على وسائل العيش اليومي للرباطيين، فالمعروضات المعيشية تحكمها «الغفلة بين التاجر والزبون» وحوالي 80% من هذه المعروضات هي مخالفة

مراقبة لصيقة بكل من يؤتمن على أداء واجب مكلف بتنفيذ موضوع من صلب اختصاصه بكل نزاهة ومثابرة وحسن معاملة ونكران الذات؛ هذا الوازع الأخلاقي قبل أن يهان بإدراجه في صنف الشعارات الحماسية لتأجيح وتسخين التجمعات وتأييد الحملات، هو حصانة دستورية وبرلمانية وجماعية، ولكن، وهذا جانب من مؤامرة الصمت على البوصلة المفقودة لضبط حقوق المستهلكين

لن تستقيم أهداف الأحزاب إلا إذا باشر بتقويمها المؤدون للضرائب، التي من مداخيلها تستفيد هذه الأحزاب من خلال الدعم لتمويل نفقات الحملات الانتخابية لتقديم برامجها ومرشحها الذين تقدمهم في الاستحقاقات على أنظار الناخبين.

فمنذ عقود ونحن نخوض تجارب متتالية في هذه الاستحقاقات لعلنا نتوفق في إرساء النموذج السياسي اللائق بالعاصمة السياسية، فلم نتمكن من إثبات هذا النموذج.. لا لعجزنا عن إحقاقه ولكن للغدر الذي نصلاه ونتكبد في كل تجربة. فكيف لأحزاب كبيرة ماسكة ومتحكمة وتمتكنة من أغلبية مريحة في كل المجالس المنتخبة، وطنيا وجوهيا وإقليميا ومحليا، أن ترفع شعارات وأهداف تكمل بعضها البعض ومنها «ربط المسؤولية بالمحاسبة»؟ فهل توجد عاصمة عالمية واحدة تفخر وتردد بمناسبة أو بدونها: «تطبيق حق كوني يلزم إبراء ذمة كل مسؤول»؟ أم أن هذا «الربط» لم يعد يعينها في شيء؟ لأنها ربما حولته إلى قاعدة أساسية في الحياة اليومية للمواطنين وعزته باليات المراقبة..

حديث العاصمة



رهان العاصمة على التظاهرات.. نعمة أم نقمة على الرباطيين؟

بقلم: / بوشعيب الإدريسي

كنا ننتظر من مجالس العاصمة، وهي العين الساهرة على تدبير وتسيير مرافق المدينة، إدراج ملف احتضان الرباط لجل مباريات كأس إفريقيا لكرة القدم ومراسيمها الافتتاحية والختامية، ليكون موضوع نقاش واستنتاج وتحليل من المنتخبين وهم يدركون بحسهم السياسي الرجة السياسية التي دبّت في القارة بعدما تم اكتشاف حضارة إفريقية متقدمة في مملكة على أبواب أوروبا، بملاعب وتجهيزات والأخلاق الفاضلة للمغاربة الذين احترموها واجب استضافة ضيوفهم، وكانت الرباط مزهوة باختيارها مقرا رئيسيا لانطلاق احتفالات غير مسبوقه للترحيب بالتظاهرة القارية التي اختتمت على أرضها بنفس الإرادة المعطرة بعبق روح الملكية.

ويكفي أن 6 ملايين عبر العالم تابعوا هذه المراسيم، وأن مليوناً و600 ألف متفرج حضروا إلى الملاعب في مواكب عائلية للفرجة الكروية ولصلة الرحم مع إخواننا الأفارقة وتربية الناشئة على هذه الصلة. فعندما فتحت المملكة أبوابها لتنظيم نهائيات كأس إفريقيا، كان تطوعا منها بعدما اعتذرت بعض الدول، ويعلم الله أنها تحملت، وفي ظرف قياسي، ما لا طاقة لها به لإظهار القارة السمراء أمام العالم، ولو عبر مباريات كرة القدم، كعالم جديد ينشد التلاحم بين دوله 55، وإنسانها الواعي المكون لأكبر ديموغرافية قارية بحوالي مليار و800 مليون نسمة، وكل التظاهرات الناجحة، كان لا بد من زرع مرتزقة للقيام بالتشويش على هذا النجاح ولو بالطرق الفوضوية البدائية مع سبق الإصرار بالموازاة مع مباراة ومراسيم الختام للإيحاء بأن تنظيم هذه التظاهرات بنجاح يعود بالنقمة على المنظمين بدلا من النعمة المستحقة، وأزيد من 6 مليارات مشاهدة في العالم استوعبت واقتنعت بفكرة مؤامرة ضد البلد المستضيف من مرتزقة عابري القارات لأهداف وافتنا بها العيون التي لا تنام، وكانت محاولة بانسة لنشر البلبطة وإشارة الفتن التي لم تجد لها مكانا في الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية، فاشعلوها في عاصمة أخت تابعة لإمارة المؤمنين. كنا ولا زلنا نطمح أن تتطرق مجالسنا المنتخبة، إلى هذا الغدر في قيم الاستضافة الإسلامية والروح الرياضية والثواب الإنسانية، وتبقى الكلمة للسلطة الاستئنافية الدولية. وهذا لن يؤثر بأي حال من الأحوال في قرار الرباط بأن تبقى مستقبله ومستضيفه لكل التظاهرات الدولية، وعما قريب ستستقبل وفود القارة ومنتخبات أقل من 17 سنة للتباري على كأس إفريقيا.

★★★

شهادات من الرواد

((لم يكن للمغرب أن يكون أبدا دون جدوى ملكية شعبية، والحق أنها كذلك، حقيقة يدركها المطالع المتأمل في تاريخ المغرب، ويأتي الاعتراف بها على لسان ليوطي، المهندس الداهية لسياسة الحماية الفرنسية على المغرب: «بينما وجدنا أنفسنا في الجزائر مواجهين لنشيت حقيقي من الهباء المنثور، ولحالة عديمة الكيان كان الحكم الوحيد فيها يتألف من حكم الداوي التركي، الذي انهار فور وصولنا، وقد وجدنا أنفسنا في المغرب على عكس ذلك، أمام مملكة تاريخية مستقلة وغيورة على استقلالها إلى النهاية القصوى»، وفي تقرير شهير رفعه إلى رئيس الحكومة الفرنسية، نبه فيه إلى الخلط الذي يقع فيه كثير من رجال السياسة الفرنسية بصدد المغرب وبصدد ملكه خاصة، إذ يسوون بين ملك المغرب وباي تونس وخديوي مصر السابق وشريف مكة، والحال أنه لا نسبة لملك المغرب بكل من ذكر، فهو «ملك متوج ورئيس سياسي فعلي، وإمام تمتد هيئته إلى مناطق بعيدة عن المغرب ذاته»)) انتهى.

فقرة من محاضرة للأستاذ الأكاديمي سعيد بنسعيد العلوي عن «الهوية المغربية في أفق القرن الجديد»، شارك بها في ندوة بتطوان سنة 1977 ومنشورة في كتاب من مطبوعات أكاديمية المملكة (الصفحة 195).

من النجاة من السكتة القلبية إلى خلل القيادة بسرعتين متفاوتتين

وما بين نجاتنا من السكتة القلبية، وكبوتنا في طريق سيار سرعتها معروفة ومضمونة بجودة وهمة وكفاءة وإخلاص مهندسيها، تبخرت برامج وشعارات الذين اخترناهم في انتخابات 2021، بفعل قوة التحولات العالمية، ومخاض عسير بالأوجاع الفتاكة لتقرب ميلاد عالم جديد، ومعارك طاحنة لمحاصرة تسلط الأوبئة، وجهاد مرير لتجاوز أفة التضخم، وتجند دائم للحفاظ على الوحدة القرابية، ومراقبة شاملة لإبطال مؤامرات المتآمرين داخل وخارج المملكة، وتأمين التوازنات اللازمة لضمان أمن وأمان المواطنين... إلخ، فدلونا على تنظيم حزبي واحد اهتم بهذه الخلاصة من التهديدات التي تترصد بنا، والحمد لله تحت السيطرة من قائد السرعة الأولى لتجاوز هذا التربص وتحديه بالمنافسة على إعلاء سمعة الوطن في الأمن والسلام والاستقرار.

وها هي الأحزاب اليوم ترفع من سرعتها إلى أقصى مستوى.. لا للالتحاق بسرعة الإنجازات، وإنما للفوز بغنائم الانتخابات ونعم الامتيازات والدعم المالي للاستحقاقات.. ليتربع زعمائها على كراسي الحكم من خلال مجرد تجربة غير مضمونة النجاح.. حتى بالنسبة للذين ينهزمون، يبدعوا تجربة أخرى في استحقاق آخر بدلا من أن يبتعدوا عن السياسة صونا لكرامة الوطن.

كان التحذير الملكي بخطر حدوث السكتة القلبية في المسار السياسي منها للمسؤولية المباشرة في ذلك للأحزاب والناخبين معا، وفي الانتخابات الموالية لهذا التحذير سنة 1997، تحمل المصوتون مبادرة التغيير الكفيلة بالإنقاذ من السكتة وشاركوا بكتافة في هذه المبادرة بحوالي 60% من المسجلين في اللوائح الانتخابية الخاصة بمجلس النواب، ومنحوا أصواتهم لمرشحي أحزاب يتقدمها حزب يساري تحالف مع عدة تيارات حزبية لتشكيل حكومة كادت أن تكتسب صفة الحكومة الوطنية بعد مفاوضات ومشاورات مكثفة دامت 4 أشهر، أسفرت عن تكوينها من 41 وزيرا برئاسة وزير أول اشتراكي وانتهت مهامها في انتخابات 2002، التي أعطت خارطة سياسية أخرى، وهذا موضوع آخر. نحن اليوم مشرفون على انتخابات 2026، والتنبه الملكي ينبه إلى خلل في تدبير الشأن العام للشعب بسرعتين منذ عقود، ومنذ تولي الحكومة الحالية ومجالسها المنتخبة شؤون المواطنين، رُسمت مساحة شاسعة تفصل بين السرعتين، ونستدل، ما دمنا في العاصمة، بسرعة ودينامية وجدية المشاريع الملكية التي ارتقت بالرباط إلى العالمية، وبين زحف وتقهقر وتذبذب مجالس صنعائها بأصواتنا بناء على ضمانات واقترحات من أحزاب كانت وسيطة بين المرشحين والناخبين.

أرشيف الرباط

صورة نادرة تجمع بين المرحوم الرباطي أحمد بلافريج والمرحوم محمد الفاسي وهما من موقعي وثيقة المطالبة بالاستقلال، التقطت لهما سنة 1931 أثناء زيارتهما لمكتب شكيب أرسلان بسويسرا، تغمدهم الله بوسع رحمته وأسكنهم فسيح جناته.



أسرار العاصمة

يتوقع المهتمون بالشؤون الانتخابية تغيرا ملحوظا في الخارطة الانتخابية المقبلة، التي لن تشبه السابقة التي جرت خلال مرحلة النقاهة من مخلفات جائحة «كورونا».. نفس الظروف لكن هذه المرة بطعم مرارة فقدان الثقة في الذين «غدروا» بالمقتضيات الدستورية و«كذبوا» على الناخبين، خصوصا والعاصمة السياسية تخلصت من الدواوير القصديرية وكانت لوبيات انتخابية تتحكم فيها.

ملفات ثقيلة نائمة منذ حوالي 20 سنة، كانت محظوظة في الرفوف لظروف واعتبارات نفوذ المعينين والمحمين من بعض كبار المنتخبين، ومع هبوب رياح الخريف المقبل بعواصفه والتي رصدتها من الآن «إدارات» المكلفين بهذه الحماية، تم فك الارتباط بين المرشحين للمساءلة و«البارشوكات» الحامية لهؤلاء.

اختتمت يوم أمس الخميس فعاليات الإكليل الثقلي الرباطي الذي انطلق يوم 31 مارس الماضي، وشارك فيها سياسيون وأكاديميون بارزون بمواضيع منها: «استشراف الجهة في أفق رؤية 2030»، و«الجهوية المتقدمة كرافعة للسيادة والتموقع القاري»، و«إعلان الرباط من أجل جهوية متقدمة فاعلة من خلال الرؤية الملكية والتحول الرقمي».

لؤلؤة جديدة في الرباط تطل على المحيط الأطلسي وتترعب على مساحة 250 ألف متر مربع، جاءت بعد تطهيرها من أكبر دوار صفحي، لتتموقع هذه اللؤلؤة كقطب حضري منفتح على البحر بمنتهز فريد بهندسته ومسالكه ومرافقه الاقتصادية والسياحية والترفيهية والسكنية بموقف للسيارات تحت أرضي، وتوسطه معلمتين معماريتين عالميتين: حلبة التزلج على الجليد وبلاص دولي.. هكذا تحول حي العكاري العتيق إلى «نيو العكاري» بفضل المشروع الملكي.

من يحاسب الذكاء الاصطناعي ؟



عبد الحق

طلعت في الآونة الأخيرة على السطح الإعلامي قضايا مقلقة أعادت إحياء ذلك السؤال الأخلاقي العميق: من يتحمل مسؤولية الذكاء الاصطناعي عندما يستغل هشاشة الإنسان أو يعمق من تصدعاتها ؟

في هذا السياق، برزت المحامية الأمريكية فارشا بانسال، كصوت قانوني جريء وشجاع كسر صمت الشركات المريب، وطالبت بإخضاع عمالة التكنولوجيا لفصل جديد من المساءلة، وذلك عقب تكرار حوادث انتحار العديد من الأطفال يُرجح ارتباطها بتفاعلات مستمرة مع أنظمة الدردشة الذكية.

هذه القضية، التي تتجاوز حدود المحاكم إلى فضاء الفلسفة والأخلاق، تضعنا أمام مشهد جديد من «العدالة الرقمية»، حيث لم يعد المتهم إنسانا بعينه، بل منظومة خوارزمية تتغذى على البيانات، وتنتج خطايا قد يكون في لحظة ما قاتلا، أو على الأقل محفزا على السقوط في هشاشة قصوى وقاسية.

تقول التقارير الإعلامية، التي نشرتها صحف أمريكية كبرى: «إن بعض الأطفال والمراهقين الذين أقدموا على الانتحار، كانوا قد تفاعلوا بشكل مكثف مع روبوتات دردشة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث وجدت هذه التفاعلات طريقها إلى مستويات نفسية حساسة دون وجود ضوابط كافية تمنع الانزلاق نحو خطاب سوداوي أو مشجع على إيذاء الذات»، وهنا تطرح المحامية فارشا بانسال سؤالا ملحا، بل وحارقا: هل يمكن تحميل الشركات مسؤولية ما تقوله خوارزمياتها خلال أجوبة الدردشات بينها وبين الإنسان ؟

هذا السؤال ليس بسيطا، لأنه يُعيد تعريف مفهوم «الفاعل» في القانون بشكل عام؛ ففي الفلسفة القانونية الكلاسيكية، الفاعل هو شخص ذو نية وإرادة، لكن في زمن الذكاء الاصطناعي، نحن أمام «فاعل بلا قصدية» أو بالأحرى «نية موزعة» بين المبرمجين، والبيانات، وخوارزميات التعلم الآلي، فهل يمكن مساءلة شركة عن جملة قائلها روبوت لم يُبرمج صراحة على قولها ؟

تحاول المحامية بانسال أن تبني حجتها على فكرة «الإهمال البنيوي» أي أن الشركات التي تطور هذه الأنظمة تعلم مسبقا أنها قد تنتج مخرجات خطيرة، ومع ذلك لا تقيم الحواجز الكافية لحماية المستخدمين، خصوصا الأطفال، وهذا الطرح يجد صدها في تقارير صادرة عن منظمات مثل «هيومان رايتس ووتش» التي دعت إلى ضرورة وضع قوانين تنظيمية صارمة لحماية الفئات الهشة من مخاطر الذكاء الاصطناعي.

إن القضية، في جوهرها، ليست ضد شركة بعينها مثل

«أوبن أي» أو غيرها، بل ضد نموذج اقتصادي قائم على التسريع والابتكار دون التوقف الرصين عند العواقب الوخيمة؛ فالشركات تتسابق لإطلاق منتجات أكثر ذكاء، وأكثر تفاعلية، لكنها في الوقت ذاته تُؤجل النقاش الأخلاقي إلى ما بعد الكارثة كما لو أن الضحايا قطع في «محرك التطوير».

وإذا عدنا إلى كتاب «أسلحة التدمير الرياضية» لعالملة البيانات كاثي أونيل، نجد تحذيرا مبكرا من خطورة الخوارزميات غير الخاضعة للمساءلة، حيث يمكن لهذه الأنظمة أن تعيد إنتاج الظلم بطرق خفية، بل وأن تفاقمه، وفي حالة روبوتات الدردشة، يصبح الظلم أكثر تعقيدا، لأنه يتسلل عبر اللغة، عبر الحوار، عبر ما يبدو وكأنه تعاطف وانسجام رقمي، لكنه قد يتحول في لحظة إلى مرآة تعكس اليأس بدل أن تخفف من وطأته.

فما تقوم به المحامية فارشا بانسال يشبه إلى حد بعيد محاولة إقحام «الروح» في القانون الرقمي، أي الاعتراف بأن الأثر النفسي للكلمات التي تنتجها الآلة لا يقل خطورة عن الأفعال المادية. وهذا يتقاطع مع دراسات في علم النفس الرقمي تشير إلى أن المستخدمين، خصوصا الأطفال، قد يُسقطون مشاعرهم على هذه الأنظمة، ويتعاملون معها ككيانات واعية، قادرة على الفهم والتعاطف.

لكن، في المقابل، تدافع الشركات عن نفسها بالقول إن هذه الأنظمة ليست سوى أدوات، وأن المسؤولية تقع في النهاية على المستخدمين أو أوليائهم، غير أن هذا الدفاع يبدو هشاً أمام تعقيد العلاقة بين الإنسان والآلة، حيث لم يعد بالإمكان الفصل بسهولة بين «الأداة» و«التأثير» أو «التأثر»؛ فالخوارزمية، وإن كانت بلا وعي، إلا أنها تمتلك قدرة هائلة على تشكيل الوعي، وهنا، تبرز الحاجة إلى إطار قانوني جديد يعيد تعريف المسؤولية في عصر الذكاء الاصطناعي؛ إطار لا يكتفي بمحاسبة الأفراد، بل يمتد إلى محاسبة الأنظمة، والجهات التي طورها، والبيانات التي تشغلها.

إن هذه المعركة القانونية، التي قد تبدو في ظاهرها تقنية، هي في عمقها معركة إنسانية بامتياز.. معركة من أجل حماية الهشاشة البشرية في مواجهة آلة لا تعرف الهشاشة، ومن أجل تذكير العالم بأن التقدم التكنولوجي، مهما بلغ من الذكاء، فإنه يظل ناقصا وهشا إن لم يرافقه وعي أخلاقي يوازيه.

أخيرا قد لا يكون السؤال هو: من يحاسب الذكاء الاصطناعي؟ بل هل نحن مستعدون لتحمل مسؤولية انفلاتات الذكاء الذي نصنعه؟ وهل يمكن للقانون أن يلاحق سرعة تطور الخوارزميات، أم سيظل يركض خلفها بينما الأرواح تسقط في الحضيض الرقمي ؟

ذاكرة الهجرة لا يجب أن تموت



عزيز الرباح

المجالات، ومن جهة أخرى، سيشكل حافزا قويا لمزيد من الكفاءات المغربية التي تمثل الوطن أحسن تمثيل في بلدان المهجر، ويعزز روح الانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية.

كما أن مثل هذه الأعمال يمكن أن تتحول إلى رافعة حقيقية للدبلوماسية الثقافية للمغرب، عبر إبراز صورة إيجابية عن المواطن المغربي في الخارج، وتعزيز حضوره كفاعل في مجتمعات الاستقبال، بما يخدم مصالح الوطن ويقوي إشعاعه الدولي.

وقد يكون نافعا ومؤثرا أن تشرف وزارة الثقافة على تنظيم معرض صيفي لعرض مثل هذه الإصدارات، إلى جانب إبراز إبداعات مغاربة العالم في مختلف المجالات الدينية والثقافية والعلمية والاقتصادية وغيرها، كما يمكن أن يشمل هذا المعرض عرض مشاريعهم الاستثمارية واختراعاتهم، وأن يستدعى إليه مسؤولون وممثلو الإدارات والمؤسسات المالية وغيرها، لفتح حوار مباشر وبناء مع المشاركين، بما يعزز فرص التعاون والشراكة.

إن توثيق هذه التجارب ليس ترفا ثقافيا، بل هو استثمار في الذاكرة الوطنية الجماعية، وفي بناء جسور التواصل بين الأجيال داخل الوطن وخارجه، بما يخدم حاضر المغرب ومستقبله. والخير أماننا..



يُعد كتاب «مغاربة النرويج: هجرة ومسارات»، مبادرة نوعية وقيمة من ذ. جمال الدين بن العربي، ممثل وكالة المغرب العربي للأنباء (لاماب) بالنرويج سابقا، تساهم في توثيق جانب من الذاكرة المغربية بالخارج، وتضمن مسارات الهجرة.

يربط الكتاب بين الحاضر ممثلا في الجيل الرابع، والماضي، أي الجيل الأول، مستعرضا نماذج مغربية متنوعة من الكفاءات التي اختارت الهجرة إلى النرويج، واستطاعت أن تفرض حضورها في مجالات متعددة، مع حفاظها على ارتباطها بالوطن الأم. ولا شك أن واقع الجالية المغربية بالنرويج أكثر غنى وتعقيدا مما يمكن أن يحيط به عمل واحد، غير أن هذا الكتاب نجح في تسليط الضوء على جوانب مهمة من واقعها وعطائها، وفتح الباب أمام مزيد من البحث والتوثيق.

فحيذا لو تتوسع مثل هذه المبادرات، وأن يتنافس ممثلو «لاماب» إلى جانب بعض أطر التمثيليات الدبلوماسية المغربية بالخارج، في إصدار أعمال مماثلة توثق لمسارات مغاربة العالم، خاصة في ظل ما يتيح قطاع الثقافة من إمكانيات لدعم النشر والتأليف، وسيكون لذلك أثر مزدوج؛ فمن جهة، سيساهم في التعريف بواقع مغاربة العالم وبكفاءاتهم الفاعلة في مختلف

مداخلة أستاذة مادة الرياضيات.. هل عدت منظومتنا التعليمية تجارب تدريسية ناجحة ؟



نورالدين الطويل

أثارت مداخلة أستاذة مادة الرياضيات في المنتدى الوطني للمدرس، موجة من السخرية في مواقع التواصل الاجتماعي، قادها منتسبون إلى حقل التربية والتعليم، مما شكل مفارقة، وجعل المعركة تتخذ منحى مثيرا، كونها سُعرت بنيران صديقة.

ربما لم تكن هذه الخرجة لتثير ما أثارته من زواجع وتوابع.. لو لم ترتبط بعناصر محددة، أولها أنها صدرت في المنتدى، وثانيها أنها تضمنت مفردة لها أبعاد سياسية واجتماعية قدحية (أحيل هنا على تدوينة الدكتور نورالدين الزويتني)، مع أن الكلمة في أصلها اللغوي المباشر تعني الاستلقاء على الوجه أو البطن، وهذا المعنى لو عبرت عنه الأستاذة بلفظ آخر لما أثار هذه الردود، وثالثها أنها صنفت في إطار الدعاية المباشرة، وهنا أشير إلى ما ترسخ في الأذهان بخصوص هذا النوع من الدعاية، فهو غالبا ما يقابل بالاعتراض، ويوضع في سياق خدمة أجندات معينة، وهذا بخلاف الدعاية غير المباشرة التي تتوسل بطرق مختلفة لاستدراج المتلقي وإقناعه بالفكرة أو المشروع.

بعيدا عن الدخول في التفاصيل، وانطلاقا من سياق المداخلة، فالأستاذة تحدثت عن تجربتها الشخصية، وعن نجاحها في تمرير تمارين دروسها، وتمكنها من خلق الشغف في نفوس تلاميذها، إلى درجة أنهم صاروا يستمرون الحصة ويتلذذون بأجوائها، وهنا، وبعبارة عن اللغة التي تحدثت بها الأستاذة، وعن الأسلوب الذي قدمت به موضوعها، نتساءل: من منا لم يفخر بنجاح تجربة تربوية كان مشرفا عليها؟ من منا لم يتجاوب إيجابا مع تدوينة أو مقال إخباري عن عمل تربوي ناجح، أنجزه إطار تربوي بمؤسسته؟ من منا لم يحك لزملائه وأصدقائه في المقهى أو أي مكان آخر عن حصة استثنائية مع تلاميذه، كان لها أثر جميل على تعلمهم ؟

ماذا لو عكست الأستاذة الآية، وتحدثت بضجر كبير عن بلادة تلاميذها وغبائهم وقصور فهمهم؟ لا شك أننا كنا سنرى ردودا مستنكرة، وسنتابع سلسلة من الحجاج بالوقائع لتجارب، سيقول أصحابها إنها كانت ناجحة، وإن تلاميذهم جسدوا النموذج والمثال في الاستيعاب والفهم والتفاعل.

لا نختلف في أن منظومتنا التعليمية تعاني من مشاكل متعددة، ولا نجادل في وجود اختلالات تتطلب معالجة شمولية، لكن هذا لا يعني أن فصولنا الدراسية تُعَدُّ نماذج متميزة في العطاء التربوي الناجح، فالمشكل هنا هو عدوى مسيطرة المد الجارف، الذي لا ندرك معه أننا نجرف أنفسنا فيه إلى المجهول، والمشكل هو أننا لم نعد نؤمن عملنا، ولم نعد نقدر جهودنا، بل صرنا منخرطين - لأسباب كثيرة - في ممارسة الهدم في حق الذات، ذلك أن كثيرين منا ممن خرجوا للتندر والسخرية من الأستاذة، هم أساتذة ناجحون في ممارستهم التربوية، مبدعون في أساليب تدريسهم، متميزون في أدائهم، لكن هناك دائما مشكل عدم تقدير الذات الذي تطور إلى عدم تقدير الآخر، وجعل النظرة تمتد إلى المنظومة برمتها في سياق نطرح فيه بحدّة سؤال الانتماء.

فمنظومتنا التربوية ليست بخير مائة في المائة، لكنها ليست بالسوء الذي يلغى كل حديث عن تجربة ناجحة، وهنا نرجو أن تضع الوزارة في الاعتبار تهمين التجارب الناجحة في مجال التدريس، وما أكثرها، وأن تكافئ أصحابها، والأمر نفسه في مجال الحياة المدرسية، وأن تخصص فقرات لعرض هذه التجارب في المنتدى القادم، وفي موقعها الإلكتروني، وفي القنوات الوطنية، حينها ستتغير النظرة، وستنجم جميعا إلى تخليد تجاربنا وعرضها على الأنظار، ولن نرى متهمين أو ساخرين أو مستهزئين، لأن التيار العام حينئذ سيكون في الاتجاه الآخر.

في خدمة مصالح المغرب.. الدبلوماسية الحزبية كأداة للتأثير الدولي



أحمد حاتم غبور

في عالم القرن الحادي والعشرين، لم تعد دبلوماسية القنوات الرسمية لوحدها كافية لتحقيق مصالح الأمم، حيث تبرز الحاجة إلى الدبلوماسية الموازية للتأثير في الشبكات غير الرسمية في صناعة القرار. في هذا الإطار، تبرز الدبلوماسية الحزبية كسلاح رئيسي في الدفاع عن الممارك السيادية الكبرى التي يخوضها المغرب، وعلى رأسها تكريس الريادة القارية للمملكة واستكمال الوحدة الترابية؛ من هنا، تفرض التحولات الجيوسياسية الراهنة الانتقال بالعمل الحزبي من منطق التواصل البروتوكولي المحدود مع الأحزاب الأجنبية إلى منطق التأثير العميق في الدوائر السياسية الدولية خدمة لمصالح البلاد.

الميزة الأساسية التي توفرها الدبلوماسية الحزبية، تتجسد في كونها تستهدف القواعد الشعبية، بحيث أنها تبني جسور التواصل والتفاهم مع جماهير الأحزاب بدل الاكتفاء بالتواصل مع القادة لوحدهم، وتكمن فوائد تبني دبلوماسية القواعد في إقناع جماهير الأحزاب الأجنبية في فهم المساعي المغربية العادلة وتبني مواقف تدعم مصالح المغرب؛ فإذا أراد المغرب تحصين مواقف دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا أو الصين، تجاه قضاياها السيادية، فعلى أحزابها أن تمد جسورها مع القواعد الشعبية والكوادر الوسيطة في أحزاب تلك الدول، ومن بين الأنشطة التي يمكن تبنيها، نجد إنتاج الأحزاب لمحتوى علمي رصين بلغات تلك الدول، مثل الإنجليزية والإسبانية والفرنسية، يتضمن دراسات مشتركة عن أهمية التعاون بين المغرب والبلد الآخر تتضمن المؤشرات الاقتصادية للبلدين والفرص الاستثمارية، مع نشر هذه الدراسات عبر مختلف القنوات التقليدية والحديثة التي لها إقبال جماهيري، وتكمن قوة هذا المنهج في مخاطبته للقواعد الشعبية للأحزاب الأجنبية ومؤثرها، ببيانات علمية رصينة تبرهن على المصالح المشتركة للشعوب، مما يدفع تلك الأحزاب وحكوماتها لاتخاذ مواقف إيجابية داعمة للمغرب، بعيدا عن الشعارات العاطفية التي قد لا تجد صدى في مراكز القرار الدولية؛ فعلى سبيل المثال، مخاطبة أحزاب الخضر في أوروبا، لا يجب أن تكون بشعارات سياسية جافة، بل بدراسات علمية حول ريادة المغرب في الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية في أقاليمه الجنوبية، وكيف يساهم ذلك في الأمن

المناعي لأوروبا. هنا، يتحول الدفاع عن السيادة إلى مصلحة مشتركة يتبناها النخب الأوروبي ويضغط بها على حزبه وحكومته.

إن الخطوة الأولى نحو دبلوماسية حزبية فعالة، تبدأ من الداخل، عبر مأسسة العمل السياسي من خلال إنشاء مختبرات للأفكار (Policy Labs) داخل الهياكل الحزبية، تعمل كمنصات لاستقطاب الكفاءات الشابة الوطنية والأجنبية والباحثين المتخصصين، نظرا للمرونة القانونية والإدارية التي يمكن أن تتمتع بها، فإشراك الشباب في صناعة السياسات الحزبية من خلال مختبرات الأفكار،

يمنح الحزب حيوية فكرية وقدرة على قراءة الواقع الدولي برؤية معاصرة، مما يحول الحزب إلى فضاء جاذب للنخب التي تسعى إلى خدمة الوطن عبر تقديم بدائل علمية مدروسة، سواء كان الحزب في موقع المسؤولية الحكومية، أو في موقع المعارضة البناءة، إذ أنه لا يمكن إقناع سيناتور أمريكي أو نائب في البرلمان البريطاني بالبيانات الحزبية الإنشائية، وإنما يمكن إقناعه بلغة المؤشرات والمصالح المشتركة.

إذا نظرنا إلى التجارب الدولية الناجحة، سنجد أن النموذج الألماني في مأسسة الفكر الحزبي يقدم دروسا ملهمة؛ فالمؤسسات الحزبية الألمانية، وعلى رأسها مؤسسة «كونراد أديناور» (KAS)، لا تعمل فقط كأدوات لتأطير الشباب في الداخل، بل كأذرع دولية تبني جسورا من التعاون مع النخب والقوى الصاعدة في مختلف الدول قبل وصولها إلى مراكز السلطة، فهذه المؤسسات، بما تملكه من خبرة في مجالات البحث والتدريب الدبلوماسي، تبرهن على أن قوة الحزب تكمن في قدرته على إنتاج المعرفة وتصدير القيم الوطنية عبر قنوات الحوار الفكري الرصين، ذلك أن استلهام هذا النموذج وتكييفه مع الخصوصية المغربية، سيمكن أحزابنا من ممارسة دبلوماسية موازية حقيقية تتسم بالاستباقية والنجاعة.

ختاما؛ إن بناء مغرب الغد يتطلب أحزابا قوية ببرامجها، وعالمية بخطابها ودراساتها، قادرة على الدفاع عن ثوابت المملكة ومصالحها في المحافل الدولية بلغة العلم والمنطق، ومن ثم، فإن الدبلوماسية الحزبية عندما تتسلح بمختبرات الأفكار والكفاءات الشابة، تصبح درعا قويا يحمي المكتسبات الوطنية ويفتح آفاقا جديدة للازدهار والريادة الإقليمية والدولية.

قوة النية



نعيمة حامي

قوة النية هي طاقة داخلية توجه سلوك الإنسان وتحدد مسار حياته، فهي البذرة الأولى لكل عمل، إن صلحت صلح العمل وإن فسدت فقد معناه.

في الإسلام، تحل النية مكانة مركزية

كما ورد في الحديث: «إنما الأعمال بالنيات» و«لكل امرئ ما نوى»، وقوة النية تظهر في عدة جوانب:

• حين تكون النية واضحة وصادقة، يصبح الإنسان أكثر تركيزا وانضباطا، والنية تمنع التشتت وتدفع نحو الهدف.

• النية القوية تمنح صاحبها القدرة على التحمل، ومن يعمل بنية صادقة لا يتراجع بسهولة..

• في الإسلام، يمكن للنية أن ترفع الأعمال اليومية إلى مراتب وتكتسب قيمة روحية إذا اقترنت بالنية الصادقة.

• النية لها أثر على النفس، خصوصا إذا كانت صافية بحيث تمنح الإنسان راحة داخلية وتحرره من التناقض، وتجعله يتصالح مع نفسه ويعيش بصدق.

فالنية تحتاج إلى السعي نحو الهدف، والتوازن مطلوب ما بين نية واضحة وعمل جاد له أثر حقيقي، فالنية هي البداية الخفية لكل نجاح ظاهر، ومن يرغب في تغيير حياته يقوم بتصحيح نيته.

مشهد من مشاهد التخلف في القارة الإفريقية



يوسفي يوسف

إن الذي يتأمل ما وقع من أحداث شغب في المقابلة النهائية لكأس إفريقيا بالمغرب بين المنتخب الوطني والمنتخب السنغالي، إذ كان الجمهور السنغالي بطلا فيها، فضلا عن انسحاب لاعبي هذا البلد من أرضية الميدان تعبيرا عن عدم الرضى على قرارات الحكم، يعطي الانطباع بأن العقلية الإفريقية مصرة على السقوط.

ولا زالت تحتاج للكثير من الدروس على المستوى الثقافي والتربوي والحضاري، والمسألة في الحقيقة غير مرتبطة بهذه السلوكات الرعناء التي صدرت من هذا الفريق ومديره وجمهوره وحسب، بل الأمر امتد لمجموعة من الأشخاص والمسؤولين من الدول الإفريقية حتى لا نتهم أجهزة أو مؤسسات بعينها، والتي عملت كل ما في وسعها على نسف وتبخيس كل ما قام به المغرب من مجهودات لإنجاح تظاهرة رياضية إفريقية تشد انتباه العالم برمته، وإن كنا نعلم من بدير تلك المكائد ويحرك خيوط المؤامرة من الخلف، لكن المفاجأة هي حينما تم اكتشاف أطراف أخرى من دول أخرى كنا نخالها شقيقة أو صديقة، لم يكن أحد يتصور أنها ستسقط في هذا المستنقع الأسن أو هذا الشراك الذي نصب لها بإحكام.

وإن كان من أمر مهم كشفت عنه النسخة الإفريقية الأخيرة لكرة القدم، فهو حجم العداء الذي تكنه العديد من الجهات في القارة للمغرب، الذي يبدو أن نجاحاته على الكثير

لا زالت القارة السمراء تتحفنا بنماذج من دروس التخلف؛ فعلى الرغم من أن العالم يعيش اليوم في زمن العولمة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلا أن إفريقيا مصرة على جرنأ إلى الوراء أحقابا عديدة، وهنا لا نتحدث عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي الذي تتقاسمه جل الدول، وهو السمة الطاغية عليها بامتياز، وإنما التخلف الحضاري بشكل عام، والذي تلمسه في سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات في ممارستهم للحياة وطريقة تعاطيهم مع بعض القضايا والمشاكل، أو حينما تقع أحداث معينة سياسية أو اجتماعية أو رياضية.. فلا يختلف اثنان في كون المعيار الحقيقي والموضوعي لقياس درجة تحضر وتمدن الأمم والشعوب، هو كيف يتصرف الفرد وكيف يعيش فيها، وكيف يمارس أدواره الاجتماعية والوظيفية، وكيف يخاطب الناس وينجاد معهم، وكيف يحل مشاكله، وكيف يحل نزاعا أو اختلافا مع غيره، وكذا مقدار اللباقة واللباقة في ذلك التعامل، وكيف هي ردود أفعاله، حتى الإحساس بالظلم أو انتهاك شخصي للخصوصية الفردية، له أدابه، حيث تجد الإنسان الراقي حضاريا يدبر الأمر بالحكمة والتروي، ولا يزلق إلى الاستعلاء أو الكلام الفظ أو شيء من هذا القبيل مهما كانت درجة اختلافه مع غيره، أو يقدم على فعل شنيع تمقته الفطرة السليمة والعقل السوي، والأمر في هذا السياق يتجاوز في بعض الأحيان الفرد إلى مؤسسات الدولة، التي تعكس في طرق اشتغالها أو في اتخاذ بعض القرارات، تخلفا ظاهرا لا تخطنه العين..

والذهاب به إلى محكمة التحكيم الرياضي لتقول كلمتها فيه، لكن ما يثير الانتباه في كل هذا ليس الذهاب إلى «الطاس» أو غيرها، فالأمر عادي وطبيعي في مثل هذه القضايا، بل تلك الردود الفجة وغير المسؤولة التي صاحبت إعلان «الكاف» منح الكأس للمغرب، سواء التي صدرت من المسؤولين على الرياضة في السنغال، أو من اللاعبين، الذين ينشطون كلهم أو جلهم في دوريات متقدمة، وتنتمي لبلدان متحضرة، لكن للأسف الشديد يبدو أن هؤلاء اللاعبين لم يتأثروا بثقافة تلك البلدان ولم يأخذوا منها أي شيء يمت للحضارة والرفق، ومما زاد الطين بلة وأعطى صورة واضحة عن التخلف الإفريقي الذي نتحدث عنه، هو كيفية الاحتفال بالكأس، وكيف اصطحبوها معهم إلى مجرد مقابلة ودية بفرنسا، وكيف قدموها للجماهير، الذي تحد سافر لقوانين «الفيفا»، الشيء الذي يفرض حقيقة التعامل بصرامة من طرف الهيئات الرياضية، الإفريقية والدولية، مع هذه الممارسات النشاز، حتى لا تصبح أضحوكة أمام العالم.

هذا فيض من غيظ، ولو أردنا تعداد كل أشكال التخلف الحضاري الذي تشكو منه القارة، لما أسعفنا هذا المقال، فالوصول إلى أعلى مراتب التحضر يتطلب مجهودات كبيرة، ويجب الاشتغال على ذلك من طرف المجتمعات والحكومات الإفريقية، لأن ما حدث في نهائي «الكان» وما تلى ذلك من ردود أفعال بعد إعلان قرار «الكاف» بإعلان المغرب هو الفائز، أعطى صورة قاتمة عن إفريقيا بصفة عامة، وأن اللحاق بالقارات المتحضرة ليس بالأمر الهين.

من الصعد سببت لهم مغاصات وهلوسات، وأمراضا مستعصية لن يستطيعوا التخلص منها بسهولة، كما كشفت أيضا أن أعداء النجاح في القارة التي لطالما دافع عنها المغرب في الكثير من المحافل الدولية، ورافع عنها وجعلها قبلة لاستثماراته الضخمة، كثر، وكل هذا الذي حدث هو في الواقع مناسبة وفرصة حقيقية للمغرب لكي يعيد ترتيب أوراقه مع إفريقيا على المستوى الرياضي بشكل خاص، أما المجالات الأخرى، فمن المؤكد أن لها خصوصيات وضوابط تحكمها، فالسينغال مثلا التي وقع بيننا وبينها ما وقع في تلك الليلة الاستثنائية، تربطنا معها علاقات وطيدة وتاريخية على جميع المستويات، لكن للأسف ما صدر عن منتخبها وجمهورها كاد أن يعصف بكل هذا الزخم من العلاقات، ووضعها على المحك، وكنا نخشى أن تهدم الكرة في دقيقة كل ما تم بناؤه خلال عقود طويلة.

كان الرأي العام الوطني والعالمي يعتقد أن الأمور ستقف عند هذا الحد، بعد إعلان المنتخب السنغالي «بطلا» لكن الخبراء والراسخين في الميدان الرياضي، سواء المغاربة أو الموجودون في «الكاف»، كانوا يهينون للأخوة السينغاليين مفاجأة غير سارة، بتجريديهم من الكأس وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وهنا ثارت ثائرة الأخوة والأعداء على حد سواء، وأبدت السينغال تنظعا وتمردا صريحين على قوانين «الكاف»، وارتأت استئناف القرار



كيف يهدد إغلاق مضيق هرمز الاقتصاد الوطني..

تثير أزمة مضيق هرمز في الخليج العربي قلق المحللين والمستوردين، لما لها من تداعيات كثيرة على القطاع الاقتصادي وعلى العديد من المجالات الحيوية المرتبطة بالاقتصاد الوطني رغم المسافة البعيدة للمغرب عن منطقة الخليج والحرب الدائرة هناك بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بحيث يجد المغرب نفسه في قلب هذه الشبكة المعقدة التي تحمل أبعادا سياسية وعسكرية واقتصادية على الصعيدين العربي والإقليمي.

إعداد: خالد الغازي

للبرميل، مما ستكون له انعكاسات كبيرة على أسعار الغاز والبنزين، والتي سوف ترتفع بشكل غير متوقع، مما سيؤثر على الميزانية والفاتورة الطاقية، وسيخلق عجزا في الميزانية وموجة من التضخم المستورد، وسوف تتأثر الدولة بشكل كبير وحتى المواطن، لأن القدرة الشرائية ستصبح منخفضة على اعتبار أن الأسعار سوف ترتفع.

وأوضح نفس المتحدث، أن إغلاق مضيق هرمز سوف يجعلنا في ورطة من خلال استيراد القمح والمواد الأولية والأساسية، التي سوف ترتفع بشكل كبير، وبالتالي ربما ستكون نسب التضخم أكثر مما كانت عليه سنة 2022، حيث حسب توقعات الدول المستوردة للمواد النفطية، خاصة الدول الناشئة، فمعدلات التضخم لديها قد تصل إلى مستويات قياسية بين 6 في المائة إلى 8 في المائة، وهذا سينعكس حتى على المقاولات وليس على الدولة والمواطن، لأنها تعتمد في إنتاجيتها بشكل كبير على الغاز والمواد الأولية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومجموعة من المواد الإنتاجية وسنكون أمام مجموعة من المطبات، ومن جهة أخرى ربما خلال الفترة الثانية إلى غاية شهر يونيو المقبل قد يتم رفع سعر الفائدة لأننا نعيش في حالة الالافين، مما سيؤثر على الاستثمارات وعلى القطاع السياحي بالمغرب.

المغرب لأنه دولة غير طاقية، تستورد أكثر من 90 في المائة من حاجياتها، وبالتالي، سيكون لهذا تأثير كبير على مستوى رفع الأسعار، لأن الحكومة حددت في قانون مالية 2026 كفرضية سعر البترول في 65 دولارا، لكن سعره اليوم تجاوز بكثير 100 دولار للبرميل، وهناك زيادات مرتقبة قاتمة، مضيفا أنه في حالة استمرار الحرب لأشهر أخرى، ربما قد نصل إلى 200 دولار

في هذا السياق، أكد المحلل الاقتصادي رشيد ساري، أن مضيق هرمز ومضيق باب المندب (اليمن) يحتلان نسبة كبيرة على مستوى العالم في التجارة العالمية، خاصة النفط، عبر التوريدات ومجموعة من المواد الأساسية بنسبة 38 في المائة، بحيث أن مضيق هرمز يمر منه عشرون مليون برميل يوميا ويشكل نسبة 10 في المائة من النسبة العامة للنفط، معتبرا أن التبعات كبيرة على

بالرغم من أن تأثير أزمة الخليج ضئيل خلال المرحلة الراهنة، بسبب ارتباط الاقتصاد الوطني كثيرا بالقرب الجغرافي الأوروبي على مستوى التصدير واستيراد المواد الأولية والحاجيات من الطاقة، إلا أن استمرار أزمة مضيق هرمز، أو مضيق خالد بن الوليد عند العرب، سيكون لها تأثير كبير على دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأنها أكبر مستورد لمواد الطاقة من بلدان الخليج العربي مثل قطر والسعودية، الشيء الذي يجعل المغرب بدوره يعتمد على الواردات من المواد الطاقية من دول الخليج، والتي تستخدم في المجال الصناعي والإنتاج الزراعي وحتى في قطاع الفوسفات.

فقد أدى تعطل تصدير وتدفق النفط والغاز عبر هذا الممر البحري الاستراتيجي، بسبب الحرب الأمريكية مع إيران، إلى ارتفاع أسعار الطاقة وامتدت تداعياتها إلى مختلف الأسواق العالمية، بما في ذلك تكاليف النقل والتصنيع وفواتير الاستهلاك اليومي، لتشمل سلاسل الإمداد العالمية بأكملها، وذلك بفعل تراجع عدد السفن العابرة لمضيق هرمز بشكل حاد، ما انعكس على تدفق السلع الأساسية والمواد الصناعية مهددا بارتفاع أسعار طيف واسع من المنتجات، من المواد الغذائية إلى الأجهزة الإلكترونية والأدوية..

المغرب من الدول الرائدة في إنتاج الأسمدة المستعملة في القطاع الزراعي، كما أنه مزود مهم للعالم بهذه المادة الأساسية، لكن النقص قد يسجل في المواد الأولية التي تستعمل في إنتاج الأسمدة، والأمونياك المستخرج من الغاز الطبيعي، والتي تستعمل في عملية تصنيع 20 مليون طن من الأسمدة سنويا وتصدر إلى العالم، كما أن الأزمة الحالية قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد الأولية، وبالتالي يمكن أن ترتفع أسعار الطاقة والشحن البحري، مما سيؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي الوطني..

متابعات

وضعية المقاولات والاستثمار والقطاعين الصناعي والسياسي.

ويعتبر المغرب من الدول الرائدة في إنتاج الأسمدة المستعملة في القطاع الزراعي، كما أنه مزود مهم للعالم بهذه المادة الأساسية، لكن النقص قد يسجل في المواد الأولية التي تستعمل في إنتاج الأسمدة، والأمونيك المستخرج من الغاز الطبيعي، والتي تستعمل في عملية تصنيع 20 مليون طن من الأسمدة سنويا وتصدر إلى العالم، كما أن الأزمة الحالية قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد الأولية، وبالتالي يمكن أن ترتفع أسعار الطاقة والشحن البحري، مما سيؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي الوطني، خاصة في قطاع الأسمدة والمواد الزراعية، فالفوسفات المغربي له مكانة خاصة على المستوى الدولي والإقبال عليه سيكون كبيرا، لكن يبقى السؤال المطروح، حول التحديات المقبلة في ظل الاضطرابات الحاصلة على مستوى مضيق هرمز، الشيء الذي قد ينعكس على مكانة الفوسفات المغربي الذي يعتبر أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

ويظل قطاع الطاقة والمحروقات أكثر قطاع قد يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، لكونه يعتمد فقط على استيراد المواد البترولية من الخارج، والتي تحتاجها الأسواق الوطنية لتحريك وتيرة الاقتصاد وتنشيط القطاع الصناعي ونقل وتجارة السلع والمواد الغذائية، إلا أن نقص المخزون الاستراتيجي وهرن الاقتصاد بشركات المحروقات، قد يجعل الدولة تدفع الثمن غالبا في حالة انفجار الأوضاع في الخليج، وتوقف تصدير النفط وعبور السفن، مما قد يتسبب في شلل اقتصادي وطني نتيجة نقص المواد البترولية التي تستعمل في الصناعة والزراعة والنقل، كما أن الآثار الجانبية قد تصل إلى الاستقرار الاجتماعي بسبب نقص المواد الغذائية والكهرباء والطاقة.



أي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط لا يظل محصورا في نطاقه الجغرافي، بل يمتد أثره إلى الاقتصاد العالمي، والمغرب ليس بمنأى عن هذه التداعيات بحكم انخراطه في سلاسل التجارة الدولية واعتماده النسبي على واردات الطاقة، فالتأثير الأكثر يرتبط بارتفاع أسعار الطاقة، والمغرب باعتباره مستوردا صافيا للنفط والغاز، سيتأثر بأي اضطراب في الإمدادات أو ارتفاع في الأسعار العالمية، خاصة إذا تأثرت مناطق حيوية مثل الخليج العربي أو ممرات استراتيجية كمضيق هرمز.

بدر الأزرق

توسعت رقعة التوتر لتشمل ممرات بحرية استراتيجية مثل البحر الأحمر، وهذا قد ينعكس على الميزان التجاري ويزيد من عجزه في ظل تباطؤ محتمل للصادرات نحو بعض الأسواق المتأثرة.

وبالنسبة لتأثير الأزمة على مجال الاستثمار في المغرب، قال المتحدث ذاته أنه عادة ما تؤدي الحروب إلى ارتفاع منسوب عدم اليقين، وهو ما قد يدفع المستثمرين الدوليين إلى تأجيل قراراتهم أو توجيه استثماراتهم نحو ملاذات أكثر أمنا، غير أن المغرب قد يستفيد نسبيا من هذا الوضع إذا نجح في تعزيز صورته كوجهة مستقرة في منطقة مضطربة، خاصة في قطاعات مثل الصناعة، الطاقات المتجددة، والخدمات، كما لا يمكن إغفال تأثير هذه الحرب على تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، خاصة في حال تأثر اقتصادات الدول الأوروبية الشريكة نتيجة تداعيات الحرب، مما قد ينعكس على الطلب الخارجي وعلى تدفقات العملة الصعبة، كما أن هناك أيضا البعد المالي والنقدي، إذ قد تؤدي الضغوط التضخمية العالمية إلى تشديد السياسات النقدية، وهو ما قد يرفع كلفة التمويل داخليا ويؤثر على الاستثمار والاستهلاك.

وأشار نفس المتحدث إلى أن التأثير على المغرب سيكون مركبا؛ ضغوط تضخمية ومالية من جهة، وفرص لإعادة التوضع الاستراتيجي من جهة أخرى، وهو ما يفرض يقظة في السياسات العمومية وقدرة على التكيف السريع مع التحولات الجيو-اقتصادية المتسارعة، معتبرا أن هذه التحديات قد تحمل في طياتها بعض الفرص، إذ يمكن للمغرب أن يعزز موقعه كمرمولوجستي بديل، وأن يسرع من استراتيجيته في مجال الأمن الطاقوي، خصوصا عبر الاستثمار في الطاقات المتجددة ومشاريع الربط الطاقوي مع أوروبا وإفريقيا، بحيث يجد المغرب نفسه في قلب شبكة من التأثيرات المتشعبة الناتجة عن هذه الحرب رغم بعده الجغرافي، لكن التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية تجعله ضمن البلدان المتضررة كثيرا بسبب الحرب، خاصة بعد تعطل حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز الذي يعتبر ممرًا رئيسيا لعبور سفن البترول نحو الأسواق العالمية، إلى جانب العديد من المواد الأولية التي تستعمل في القطاع الصناعي والإنتاجي والمستخرجة من المواد البترولية، مثل غاز الهيليوم، الذي يعد عنصرا أساسيا في تصنيع الرقائق الإلكترونية المستخدمة في الهواتف الذكية والمركبات وفي القطاع الصحي، ونقصه قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التكنولوجيا والخدمات الطبية، بالإضافة إلى تأثر الصناعات الدوائية نتيجة نقص المشتقات البتروكيمياوية مثل الميثانول والإيثيلين، مما يهدد بزيادة تكاليف إنتاج الأدوية، خاصة في ظل الاعتماد على صادرات دول الخليج، مما يؤكد تأثر القطاع الصحي أيضا.

وحسب التقديرات الأولية، فإن ثلث تجارة الأسمدة العالمية تمر عبر مضيق هرمز، ما يجعل الأزمة في هذا المضيق قد تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي العالمي، مما يزيد من المخاوف بخصوص تراجع المحاصيل الزراعية خلال النصف الشمالي من العالم، خاصة على الصعيد الأوروبي، الشيء الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذاء، وقد يزيد من ارتفاع المعدلات التضخمية عند الدول المستوردة، وهذه التداعيات ستؤثر بشكل مباشر على المغرب بحكم ارتباط الاقتصاد الوطني بشكل كبير بالأسواق الدولية، سواء عبر استيراد الطاقة أو المواد الأولية، مما قد ينعكس على الاقتصادي المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين، وعلى

واعتراف ساري أن المغرب سيكون أمام إشكالات حقيقية على المستوى الاقتصادي في القطاع الطاقوي والصناعي والإنتاج، رغم أن المغرب قد يستفيد بشكل كبير من تصدير الأسمدة بفعل الطلبات التي يتلقاها من الولايات المتحدة وبلدان أخرى، إلا أن إنتاج الأسمدة الفوسفاتية يحتاج إلى مادة الأمونيك المستورد من دول الخليج، بحيث رغم المجهودات المبذولة لإنتاج الأمونيك الأخضر المستخرج من الطاقة النظيفة، إلا أن المغرب يظل في حاجة إلى الأمونيك الذي يستورد من الخليج لإنتاج الأسمدة، مشيرا إلى أن هناك سلسلة من السيناريوهات الغير متفائلة في حالة استمرار الحرب.

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي بدر الأزرق، أن أي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط لا يظل محصورا في نطاقه الجغرافي، بل يمتد أثره إلى الاقتصاد العالمي برمته، والمغرب ليس بمنأى عن هذه التداعيات بحكم انخراطه في سلاسل التجارة الدولية واعتماده النسبي على واردات الطاقة، أولا التأثير الأكثر مباشرة يرتبط بارتفاع أسعار الطاقة، فالمغرب باعتباره مستوردا صافيا للنفط والغاز، سيتأثر بأي اضطراب في الإمدادات أو ارتفاع في الأسعار العالمية، خاصة إذا تأثرت مناطق حيوية مثل الخليج العربي أو ممرات استراتيجية كمضيق هرمز، وهذا الارتفاع سيعكس بشكل مباشر على كلفة الإنتاج والنقل، مما قد يضغط على القدرة الشرائية للمغاربة ويرفع من معدلات التضخم. ثانيا، من المتوقع أن تتأثر كلفة الواردات بشكل عام، ليس فقط بسبب الطاقة، بل أيضا نتيجة ارتفاع أسعار الشحن والتأمين البحري، خاصة إذا



المغرب سيكون بفعل إغلاق مضيق هرمز أمام إشكالات حقيقية على المستوى الاقتصادي، في القطاع الطاقوي والصناعي والإنتاج، رغم أن الدولة تستفيد بشكل كبير من تصدير الأسمدة (الولايات المتحدة وبلدان أخرى)، إلا أن إنتاج الأسمدة الفوسفاتية يحتاج إلى الأمونيك الذي تستورده من دول الخليج رغم المجهودات المبذولة لإنتاج الأمونيك الأخضر المستخرج من الطاقة النظيفة..

رشيد ساري

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

انهيار المقاولات الصغيرة جدا وإقصائها من التمويل البنكي

ارتفاع تكاليف الأداء الإلكتروني يفرمل طموحات التجار الصغار

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده الاقتصاد الوطني، تتصاعد المخاوف بين التجار الصغار والمتوسطين جراء التكاليف المرتفعة لاعتماد وسائل الأداء الإلكتروني، حيث بدأت هذه الفئة تشعر بأن الرسوم المفروضة على العمليات المنجزة عبر أجهزة الأداء الإلكتروني (TPE)، تشكل عبئا إضافيا يضغط على هوامش ربحهم المحدودة، ويحد من قدرتهم على التكيف مع التحول الرقمي الذي تشجعه الدولة.

ويرى مهنيون أن الرسوم المتعلقة بالبطاقات البنكية، والتي يشرف على جزء مهم منها مركز النقديتات، تبقى مرتفعة مقارنة بالهوامش المحدودة التي تحققها بعض الأنشطة التجارية، خصوصا منخفضة الربحية، في القطاعات

حيث يؤكد خبراء أن تحقيق أهداف الشمول المالي ورقمنة الاقتصاد المغربي يتطلب إعادة النظر في هيكلة هذه الرسوم، بحيث تتحول إلى حافز للتجار الصغار بدلا من أن تكون عائقا أمام اندماجهم في النظام الرقمي.

وفي هذا السياق، فإن نجاح عملية الرقمنة في التجارة رهين بإيجاد توازن دقيق بين مصالح مزودي خدمات الأداء وقدرة التجار على تحمل التكاليف، وذلك لضمان تعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة دون إقصاء أي فئة من الفاعلين الاقتصاديين، وبالتالي، دفع الاقتصاد نحو مزيد من الشمولية والحداثة.



الصفقات العمومية بعيدة المنال، بسبب تعقيدات إدارية وغياب الضمانات في وقت لا يزال فيه التحول الرقمي محدودا نتيجة نقص التكوين.

من جهة أخرى، تحذر المعطيات من تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة، تشمل ارتفاع البطالة (13 %) وتنامي القطاع غير المهيكل، ما يستدعي إجراءات عاجلة لدعم هذه الفئة، خاصة عبر تسهيل التمويل، تبسيط المساطر، وتقليص آجال الأداء. للإشارة، يرتقب أن تشكل المناظرة الوطنية الأولى للمقاولات الصغيرة جدا، المقرر تنظيمها نهاية يونيو المقبل، محطة لبحث سبل إنقاذ هذا النسيج الحيوي.

مقاولات صغيرة جدا تختفي كل عشر دقائق، ما يعكس حجم الاختلالات التي يعاني منها النسيج الاقتصادي الوطني، حيث تم إغلاق حوالي 150 ألف مقاولات خلال أربع سنوات، مع تسجيل ارتفاع مستمر في حالات التعثر بين سنتي 2022 و2025، خاصة في صفوف الفئة التي تمثل غالبية المقاولات بالملكة.

وفي ذات السياق، تعتبر صعوبة الولوج إلى التمويل أساس تفاقم هذا الوضع، حيث تواجه المقاولات الصغيرة جدا شروطا بنكية غير ملائمة، إلى جانب ضعف القدرة على الاستثمار، وصعوبة الولوج إلى الأسواق، فضلا عن تأخر الأداء، خاصة في علاقات المناولة، كما تظل

وذلك في ظل تسارع غير مسبوق لحالات الإفلاس خلال السنوات الأخيرة. فقد كشف تقرير صادر عن الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في شهر مارس الأخير، أن

تواجه المقاولات الصغيرة جدا في المغرب أزمة متفاقمة رغم كونها تمثل العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني،



شركة «توتال إنرجيز» تستنزف جيوب المغاربة

رغم تحقيق أرباح بمئات الملايين وأرقام معاملات بالمليارات، وفي الوقت الذي تتواصل فيه شكاوى المغاربة من ارتفاع أسعار المحروقات، تكشف النتائج المالية لبعض الفاعلين في القطاع، عن تحقيق أرباح بمئات الملايين وأرقام معاملات بالملايير، الشيء الذي أعاد إلى الواجهة النقاش الحاد حول بنية السوق وهوامش الربح.

وفي ظل استمرار الضغط على القدرة الشرائية، تطرح أسئلة حول حدود التوازن بين منطق السوق ومقتضيات العدالة السعريّة، لا سيما في قطاع حيوي ترتبط أسعاره بشكل مباشر بكلفة النقل والمعيشة اليومي، حيث يعيد هذا الوضع

النقاش حول دور آليات الضبط والمراقبة، ومدى نجاعة المنافسة في ضمان أسعار تعكس فعلا تطور السوق الدولية دون أن تتحول إلى عبء إضافي على المستهلك، كما يطرح تزامنا ارتفاع الأرباح مع استمرار مستويات الأسعار الحالية، إشكالية أوسع تتعلق بشفافية تحديد الهوامش، وطبيعة العلاقة بين كلفة الاستيراد وسعر البيع النهائي.

وفي نفس الإطار، فينبى منطق الربحية الذي يحكم الشركات، وانتظارات المواطنين الباحثين عن أسعار أكثر توازنا، يظل قطاع المحروقات في قلب جدل متواصل، يزداد حدة مع كل إعلان عن نتائج مالية قوية.



القرض الفلاحي يطلق برنامج ريادة الأعمال الداخلية

في خطوة تروم تعزيز الابتكار من داخل المؤسسة، أطلق القرض الفلاحي للمغرب برنامجا لريادة الأعمال الداخلية، حيث تعتمد هذه المبادرة على إشراك الموظفين في اقتراح وتطوير حلول مصرفية جديدة.

ويروم هذا التوجه ترسيخ دينامية مستدامة للابتكار الداخلي، من خلال الاستفادة من الكفاءات والخبرات المتوفرة داخل البنك، بحيث يعتمد البرنامج على مسار منظم يمتد على مدى ثلاثة أشهر، يجمع بين ورشات عمل مكثفة ومراحل تطوير تدريجي للأفكار، مع تنظيم معسكرات تحفيزية (Bootcamps) لوكالة الفرق في تحويل مقترحاتها إلى مشاريع ملموسة، على أن يتم عرضها خلال شهر يونيو المقبل.

هذا النموذج يتيح اختيار المبادرات الأكثر قابلية للتنفيذ، مع مواكبتها من طرف خبراء في المجالات التقنية والتسويقية والعملياتية، بهدف تحويلها إلى حلول قابلة للتطبيق داخل المؤسسة.

ويسعى القرض الفلاحي، من خلال هذه المبادرة، إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على المرونة المؤسسية والتجريب، عبر تشجيع روح المبادرة لدى الموظفين وإشراكهم في تطوير المنتجات والخدمات البنكية.



فلاش

تستعد الجامعة المغربية للتأمين، لتنظيم الدورة الثانية عشر لملتقى الدار البيضاء للتأمين يومي 15 و16 أبريل الجاري، تحت شعار: «خدمات وتغطيات جديدة: التأمين في سعيه لفتح آفاق جديدة»، ليعكس الدور المتنامي لقطاع التأمين في مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتلبية تطلعات المؤمن لهم.

وتستضيف هذه الدورة سلطنة عمان كضيف شرف، حيث يقدم الملتقى برنامجا متكاملًا لمناقشة تطورات وآفاق قطاع التأمين في ظل ظهور مخاطر جديدة وتسارع التحولات التكنولوجية وارتفاع تطلعات المؤمن لهم.

ويشارك في الملتقى خبراء وقادة من المغرب وخارجه، من خلال جلسات عامة وندوات وحوارات، للتركيز على تطوير الخدمات وتوسيع نطاق التغطية، مع التأكيد على دور التأمين في تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على مواجهة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المناخية، السيبرانية، وتلك المرتبطة بتقدم سن السكان، إضافة إلى دراسة أطر التنظيم الرقابي ودورها في دعم هذه التحولات.

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك



ثقافة و منوعات



أول مرة.. جامعة ابن طفيل تدخل مصاف الجامعات العالمية

حققت جامعة ابن طفيل بالقنيطرة إنجازا تاريخيا على صعيد التعليم العالي، بظهورها للمرة الأولى ضمن تصنيف QS World University Rankings by Subject 2026. أحد أكثر التصنيفات الدولية مصداقية وشهرة في تقييم الجامعات حول العالم. ويعكس هذا التصنيف، الذي يعد معيارا صارما، جودة الجامعات العالمية، إذ يقيس الأداء الأكاديمي وفق مؤشرات دقيقة تشمل جودة البحث العلمي، الابتكار، السمعة الأكاديمية، والانفتاح الدولي، وشمل تقييم نسخة هذه السنة أكثر من 8400 جامعة في 106 دولة، حيث شهدت جامعة ابن طفيل حضورا بارزا ضمن هذا التصنيف من خلال إدراجها في خمس تخصصات أساسية، محققة تصنيفا متقدما على المستوى الوطني والدولي، كما يلي:

الكيمياء: المرتبة 351-400 عالميا، والأولى وطنيا؛ علوم المواد: المرتبة 401-550 عالميا، والأولى وطنيا؛ التجارة وإدارة الأعمال: المرتبة 451-500 عالميا، والأولى وطنيا؛ الإعلاميات ونظم المعلومات: المرتبة 501-550 عالميا، والأولى وطنيا؛ الهندسة الكهربائية والإلكترونية: المرتبة 501-550 عالميا، والأولى وطنيا.

ويعكس هذا الإنجاز مدى التزام الجامعة بتعزيز جودة التكوين، تطوير البحث العلمي، والانخراط في خدمة المجتمع، فضلا عن مساهمتها في إنتاج ونقل المعرفة، واعتمادها على مقاربة حكامه فعالة ومسؤولة.

الفنون التشكيلية محور الدورة الربيعية لموسم أصيلة الثقافي

للفنون الجميلة بمركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية، معرضا جماعيا للأعمال الفنية المنجزة خلال السنة الماضية، بالإضافة إلى تنظيم مشغل «التعبير الأدبي» وكتابة الطفل، بدار الصباح للتزامن. وفي نفس الإطار، يتوزع موسم أصيلة الثقافي الدولي لهذا العام، على ثلاث دورات، تتمثل في دورة ربيعية، تخصص للفنون التشكيلية والمشاغل الإبداعية، ودورة صيفية، تخصص لورشات الجداريات، ومشغل مواهب الموسم، ومشغل التعبير الأدبي وكتابة الطفل، أما الدورة الخريفية، فستعرف تنظيم ندوات في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والفن، إلى جانب تنظيم «خيمة الإبداع» وندوات تكريمية، بالإضافة إلى تنظيم جائزة «بلند الحيدري للشعراء العرب الشباب» في دورتها الثامنة، مع تنظيم معارض وورشات فنية ومشاغل إبداعية، وسهرات موسيقية.



منذ أكثر من أربعة عقود، دأبت مؤسسة منتدى أصيلة على تنظيم موسمها الثقافي الدولي بمشاركة وازنة لشخصيات من عالم الفكر والسياسة والإعلام والإبداع، الأمر الذي ساهم بقسط وافر في إشعاع الصورة الثقافية للمغرب، وتعزيز الجهود والمبادرات الحميدة في مجال التنمية الثقافية، وعليه تحتضن أصيلة إلى غاية 12 أبريل الجاري، الدورة الربيعية لموسمها الثقافي الدولي في نسخته السابعة والأربعين.

وتخصص هذه الدورة للفنون التشكيلية، إذ تشمل ورشات فنية، بقصر الثقافة، في فن الحفر، والليثوغرافيا (الطباعة الحجرية)، والصباغة، يشارك فيها فنانون من المغرب، والبحرين، وسوريا، وإسبانيا، وإيطاليا، والسويد، وبريطانيا، إلى جانب ذلك، سيتم تنظيم مشغل: «مواهب الموسم» (مرسم الطفل)، فيما سيحتضن رواق «محمد بن عيسى» ورشات فنية ومشاغل إبداعية، وسهرات موسيقية.

والدبلوماسية تنظيم «خيمة الإبداع» وندوات تكريمية، بالإضافة إلى تنظيم جائزة «بلند الحيدري للشعراء العرب الشباب» في دورتها الثامنة، مع تنظيم معارض وورشات فنية ومشاغل إبداعية، وسهرات موسيقية.

والدبلوماسية تنظيم «خيمة الإبداع» وندوات تكريمية، بالإضافة إلى تنظيم جائزة «بلند الحيدري للشعراء العرب الشباب» في دورتها الثامنة، مع تنظيم معارض وورشات فنية ومشاغل إبداعية، وسهرات موسيقية.

«ساعة صراحة».. برنامج حوارى يجمع جامع كلحسن وسناء رحيمي

تزامنا مع الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيسها، أطلقت القناة الثانية برنامجا حواريا جديدا يحمل اسم «ساعة صراحة»، يبت بشكل نصف شهري، من تنشيط الإعلاميين المتميزين سناء رحيمي وجامع كلحسن. وأوضحت مديرية البرامج الإخبارية والشريط الوثائقي بالقناة الثانية، بصفتها الجهة المعدة للعمل، أن «ساعة صراحة» يهدف إلى توفير فضاء جديد للنقاش العمومي الحر والصريح

والموضوعي للقضايا والأحداث التي تهم المغرب والمغاربة، حيث أن فكرة البرنامج التي اشتغلت عليها الأطر الصحفية والتقنية للقناة، تقوم على استضافة قيادي حزبي أو مسؤول سياسي أو شخصية عمومية من صناع القرار، للإجابة عن تساؤلات الرأي العام في العديد من القضايا والملفات. ولضمان إيقاع جيد للبرنامج، تم تقسيمه إلى ست فقرات تتنوع بين الحوار مع الصحافيين، ومواجهة الموقف



والمعارض، والإجابة عن أسئلة الجمهور الحاضر في الاستوديو أو من مناطق المغرب العميق، بالإضافة إلى التنشيط الثنائي الذي يعد من بين مستجدات البرنامج، حيث يقوم بتقديمه كل من سناء رحيمي، التي اشتهرت بتقديم الأخبار والفقرات والبرامج الإخبارية منذ ثلاثين سنة، ويرافقها جامع كلحسن الذي اشتهر كذلك بتقديم عدد من البرامج الحوارية في القناة، وله فضل كبير في تكوين عدد من الإعلاميين (...).

فاس تحتفي بالموروث الثقافي والفنون الشعبية

قراءة الموروث الحرفي كعنصر أساسي في الذاكرة الجماعية لمدينة فاس، مع تسليط الضوء على تفاعل الحرف مع الإيقاع والموسيقى، واستحضار التعبيرات التراثية المغربية الأصيلة. من جهة أخرى، يسعى المهرجان إلى إقامة حوار حول دور الحرف التقليدية في بناء الهوية الثقافية وصون الذاكرة التاريخية للمدينة، حيث سيتضمن البرنامج مجموعة متنوعة من الفعاليات، بما في ذلك عروض فنية، وفضاءات للحرفيين، وندوات فكرية، ومعارض، وورشات عمل موجهة للشباب.



مهرجان فاس الدولي للموروث الثقافي والفنون الشعبية Festival International de Fés du Patrimoine Culturel et des Arts

في إطار جهود صون التراث الثقافي وتعزيز حضوره، أعلنت الجمعية المغربية للموروث الثقافي، عن تنظيم النسخة الخامسة من مهرجان فاس الدولي للموروث الثقافي والفنون الشعبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أبريل الجاري، تحت شعار: «إيقاعات ومهارات». وتروم هذه التظاهرة إبراز العلاقة الوثيقة بين الحرف التقليدية والإبداع الحرف التقليدي في الثقافة المغربية، مع التركيز على تحويل الحرف إلى فضاءات نابضة بالحياة تعبر عن التراث الشعبي الغني والمتنوع، وكذا إعادة

مهرجان ربيع وزان يسلط الضوء على السينما الأفروآسيوية

وفتح آفاق جديدة للتبادل الثقافي والفني. وفي ذات السياق، يواكب العروض السينمائية برنامج ثقافي متنوع، يشمل ماستر كلاس حول تقنيات الفيلم الوثائقي، من تأطير المخرج دافيد فيلا، وتنظيم ندوة فكرية بعنوان: «السينما وتحولات التعبير البصري في السياق الأفروآسيوي»، لمناقشة رهانات السينما المعاصرة. وفي إطار ترسيخ الثقافة السينمائية لدى الأجيال الصاعدة، ينظم المهرجان قافلة سينمائية موجهة للأطفال، تجوب مختلف مناطق إقليم وزان، وذلك بهدف تقرب الفن السابع من الناشئة وتحفيز حسهم الإبداعي.



كشفت إدارة مهرجان ربيع وزان السينمائي الدولي للسينما الأفروآسيوية، عن تنظيم الدورة الثانية خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 أبريل الجاري، والتي تشهد برمجة غنية ومتنوعة تعكس حيوية وتعدد التجارب السينمائية في إفريقيا وآسيا. وتشكل هذه الدورة فضاء أكاديميا وثقافيا للاحتفاء بالسينما الأفروآسيوية، وتعزيز جسور الحوار بين الشعوب، من خلال برمجة سينمائية وفكرية غنية تعكس تنوع التجارب وثنائها، حيث ستحل السينما الصينية ضيفة شرف على المهرجان، في خطوة تروم تسليط الضوء على إسهاماتها البارزة في السينما العالمية،

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة التأسيسية: 070-2011
الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريرس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبد حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني:
محمد الغولي
المشرف على الموقع:
محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47

التصنيف:
خديجة حليبي
الأرشيف:
حسن سرين
مراجعة النصوص:
جميلة حليبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرباعي
محسن الأكرمي
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965



المؤسس:
مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الربحاني

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي. وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

«معاركة الجهاد» بين سيدي رحو وموحي وحمو الزياتي

هناك كانت على أيدي رجال غلاظ شداد من أيت سغروشن يتزعمهم بطل من أبطال الجهاد، اسمه سيدي رحو، كالصقر المهيمن على جبل بيشوكت، كلف الفرنسيون باقتناصه جنرالاً من أكبر ضباطهم، هو الجنرال هنري. هذا الجنرال الذي تعرفه زيان ويعرفها، والذي كتب عنه المؤرخ الاستعماري موني سابين، في مذكراته «السلم بالمغرب»؛ ((لقد فتحنا جبهة جديدة، سياسية للترقية بين زمرور وزيان، حتى تتهدد الطريق لقوات الجنرال هنري)).

وها نحن نجد الجنرال هنري في المنطقة الأخرى، إذن، مسبقاً بنفس المخطط. وكان أول لقاء بين الجنرال هنري وسيدي رحو في كيكو يوم 7 يناير 1916، قتل فيه للجنرال عسكريان إضافة إلى الليونتين فويتس.

وقد هاجمت قوات سيدي رحو في تاغزوت ليلة 15 جوان 1916، واستمرت المعركة يومين، ومرة أخرى كتب الفرنسيون: «لقد كانوا عشرة مغاربة ضد فرنسي». وفي هذا من المبالغة ما فيه.. فقد كان بهذا المركز (تاغزوت) جيش من الفرنسيين والسينغاليين والمجندين، والمدافع المنصوبة على الجبال، ولهذا، ولأنهم كانوا يقاتلون بنسبة فرنسي ضد عشرة، فإنهم لم يذكروا أي رقم عن الخسائر، واكتفوا بالقول: ((إن القبطان سان مارتان قاتل حتى الموت، ومات الليونتين فوريس وقتل رجال المدفعية عن آخرهم فوق آلياتهم، وكانت خسائرتنا فادحة..)).

واحتلت قوات سيدي رحو مركز تاغزوت، وهزلت قوات من مكناس بقيادة الجنرال بويميرو، وكان لا زال كولونيل، فقطعت المسافة بين مكناس وتاغزوت، 72 كيلومتراً، في ثلاث وثلاثين ساعة، ووفر عليها رجال أيت سغروشن متاعب إنهاء الطريق، فاعترضوها في الميس يوم 21 جوان 1921، ولم يصل بويميرو لهدفه، بل جاء الجنرال أوبير بنجيدات مكونة من 8200 عسكري إضافي، لتصفية حساب سيدي رحو؛ فقد جاء مضطراً، بعد عشرة شهور من احتلال مجاهدي أيت سغروشن لتاغزوت، ووصل في 27 أبريل 1922 ليشتبك مع قبائل أيت يوسى، وشرعت الإمدادات الفرنسية تتوافد بالآلاف الجنود على المنطقة، بعد أن أصبح بويميرو جنرالاً، إضافة إلى الجنرال تيفني وعشرات الضباط.

ويوم 27 جوان، استؤنفت المعارك في نفس الموقع بعد وصول إمدادات جديدة للفرنسيين، كان المجاهدون يلقون فيها بالجنود الفرنسيين من أعلى قمم الجبال، وفي المعركة، قتل القبطان شيا، والقبطان دري، كما قتل اثنان وأربعون جندياً، وجرح 33، بينهم القبطان لوكران، واضطر الفرنسيون للانسحاب من مركز بيكري يوم 13 يوليوز 1921. وعاد الجنرال بويميرو والجنرال تيفني على رأس اثني عشر ألف عسكري لمحاولة احتلال بيكري يوم 4 شتنبر، وقتل للفرنسيين أربعة عشر جندياً وجرح 49. لنحاول تصور جبل واحد، يحيط به اثنا عشر ألف جندي فرنسي بمدافعهم والطائرات المحلقة تنفذ القنابل في معركة واحدة استمرت من 29 مايو إلى 13 يوليوز 1921، وعلى الشمال



جنود المقاومة بمنطقة الهري ضواحي خنيفرة

الشرقي لخنيفرة، وفي منطقة بولمان التي تربط منطقة الشمال الشرقي بجبال الأطلس المتوسط، وقع استنفار قبائل أخرى لضرب الفرنسيين والحيلولة دون السماح لهم بربط الاتصال بين الأطلس والشمال الشرقي؛ هذا الشمال الشرقي الذي رسم ليوطي احتلاله بجرة قلم، تحت جملة «طريق وجدة - فاس»، فكانت جرة سيأتي الحديث عنها.

وكان الفرنسيون قد بنوا أول مراكزهم في منطقة بولمان سنة 1915، لمنع أي اتصال بين قبائل الشمال والوسط، لكن المنطقة

من صخرة لصخرة.. إلى درجة أننا في معركة قمة جبل القياب، تركنا بين أيدي الثوار الليونتين (موران).

والواقع، أن هذا السرد الذي رأينا كيف يتجاهل الخسائر، إنما كان يتحدث عن معارك متعددة كتلك التي جرت أيام 27 و28 و29 جوان 1920، في تيزي نلافيت، أحاطت فيها قوات البطل سيدي رحو بالفرنسيين، وقتل في تلك المعركة ستة عشر جندياً فرنسياً بينهم الليونتين موران، وبقي على أرض المعركة 56 جريحاً. موران هذا لم يمت في معركة 29 مايو كما قال المؤرخ فوانو، وإنما في معركة أخرى أخفاها.

إن منطقة رأس الطرشا التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي في الفقرات السابقة، بقيت في قبضة المجاهدين المغاربة، وجرت فيها معركة أخرى يوم 25 جوان

القبطان فيري، وطبيب الفرقة العسكرية الدكتور العسكري ملين. وفي طريق إمدادات عسكرية جاءت من مكناس، كانت تنصب المدافع في جبل حيان، لأداء مهمتها في قصف القرى، فاندبرت لها فرقة من زيان يوم 17 مايو 1917، كانت متحصنة في غابات جبل أنفكو واستمرت المعارك إلى 2 جوان 1971، واكتفى الفرنسيون بالحديث عن خسائر في الأرواح. لقد دفنت أخبار المواقع في جبال الأطلس، هناك حيث كانت قبائل زيان وبني وراين تحول دون الفرنسيين وبين فتح الطريق بين مكناس وخنيفرة، وبين مكناس وتافيلالت، واستمرت المناوشات التي كان الفرنسيون يستعملون فيها العملاء، أمثال ولعايدي، وهو زياتي انحاز لجانب الفرنسيين وقاتل باسمهم.

والغريب، أن الفرنسيين لم



بقلم: مصطفى العلوي

لقد كانت دعوة موحي وحمو الزياتي إلى الجهاد تتناقضها الجبال وتردها الوديان، وتصيح بها أشجار الغابات.. وكان كل طفل وامرأة وكل رجل، يتصور أن الأصداء التي ترددها الأجواء الموحشة في كل موقع قدم من جبال الأطلس من مكناس إلى خنيفرة، إلى تادلة وإلى مراكش.. إنما هي ترديد لدعوة موحي وحمو، كما أن استشهاد البطولي على ظهر فرسه سنة 1921، حول دمه إلى شلال نهلت منه أجيال الأطلس، إلى أن تم طرد أولئك المهاجمين الذين ضربهم موحي وحمو، وعاد العلم المغربي يرفرف على مركز الهري مثلما كان أيام موحي وحمو، الذي لم ير في حياته علماً فرنسياً.

ويسمح موقع الهري، عرين موحي وحمو الزياتي، بفضل موقعه الاستراتيجي، بأن يكون قلب المعارك التي عرفتها مناطق الأطلس المتوسط.. إن الطريق من خنيفرة إلى فاس يمر عبر تيمحضيت، وعبر عين اللوح، وهناك كانت تيارات بطولات موحي وحمو تهز الأرض من تحت أقدام الجيوش الفرنسية الغازية، التي كانت تبعث قواتها إلى حصار تيار موحي وحمو بنجيدات من فاس ومن مكناس.

وكانت القوات الفرنسية في كل تحركاتها مدفوعة بروح الانتقام من ضحايا معركة الهري، معتبرة أن كل متحرك في المنطقة إنما هو صورة من موحي وحمو، لذلك كان القصف المدفعي لكل المداشر المشتتة على الجبال وفي السهول، من الماس غرباً إلى كيكو، إلى عين اللوح، وإلى مريرت وتيمحضيت، وهنا كان الليونتين قابلي، يوم 12 فبراير 1917، يخوض معارك ضد السكان الأميين، حينما هبت لوقفه قوات زيان في معركة لقي فيها حتفه مع عدد من جنوده.

وفي 17 فبراير، خمسة أيام فيما بعد، جرت معركة أخرى في التوفر قتل فيها رئيس الحامية،